اللغة العربية

نزع الخافض

دراسة في عوامل النصب في التراث النحوي

أ.د. إبراهيم إبراهيم بركات

الألوكة
www.alukah.net
00201156800204

نزع الخافض

دراسة في عوامل النصب في التراث النحوي

الدكتور

إبراهيم إبراهيم بركات

تقديم

﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا ﴿٨٥﴾﴾ [الإسراء] ، ﴿وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا ﴿١١٤﴾﴾ [طه]

ولد هذا البحث في أواخر الثمانينات ، ونشر في ١٩٩٢ م ، وشغلت بأبحاث أخرى ، فلم أشأ أن أجعلَ أبحاثي مرايا أداوم النظر فيها فتلهيني عن غيرها ؛ وإنما تنقش أفكارُها في الذهن فتتعامل مع ما يجدُّ من أفكار لغويةٍ أخرى ، وتتضامنُ مع فكرة هذا البحث فكرةٌ أخرى تولَّدت منذ سنوات ، وهي : نظرية التمام في النحو العربي ، وأستطيع أن أذكر أنها تتصلُ بنظرية النصب، ولم تستطع إحدى الفكرتين أن تُنحّيَ الأخرى جانبًا ، أو تتعارضَ معها ، وإنما كلٌّ منهما يكملُ الأخرى .

لذلك كان عليَّ أن أعيدَ نشرَ هذا الكتاب منذ سنواتٍ ؛ وفي فكرة نشر مجمل الأبحاث التي مَنَّ اللهُ بها عليَّ ؛ رأيت أن أعيدَ طبعَه ؛ حتى تعرضَ فكرته على مجموع الباحثين في اللغة، والشغوفين بالبحث العلمي ؛ فينمُّون أفكارَه ، أو يعدلُونها ويقوِّمونها ، أو ما إلى ذلك.

كما رأيت أن ألحقَ بحثَ «نظرية التمامِ في النحوِ العربي» بهذا البحثِ ؛ كي أبرزَ التكاملَ بين البحثِ ، ويتبين أنهما معًا يُبرِزان نظريةَ النصبِ في النحوِ العربي ، فكلٌّ منهما يتعرضُ لها من جانب ، أولُهما يبحثها من جانبِ نزعِ الخافضِ ، والآخر من جانب التمامِ اسمًا أو جملةً .

لذلك فإنني أودُّ أن يربطَ البحثان معًا بما يبينُ اندماجَهما في إيضاحِ النظرةِ الخاصةِ

بلجوءِ العربيةِ إلى النصبِ في الأسماءِ .

وأسألُ اللهَ ـ تعالى ـ أن يَمُنَّ علينا جميعًا بدوامِ الجدّ في كلِّ ما يرتقي بالأبحاثِ اللغويةِ ؛ كي نجدَ لنا مكانًا في الأبحاثِ اللغوية العالمية المعاصرة، ونحاول إحياءَ جانبٍ من مكانةِ علمائنا اللغويين الأوائل .

وعلى الله قصد السبيل

إبراهيم إبراهيم بركات

ديسمبر ٢٠١١

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وتابعيه إلى يوم الدين .

فلقد تناولت كتب النحو ؛ منذ أن كان أول مدون نحوي إلى عصرنا هذا ، فكرةَ النصب على حذف حرف الجر ؛ لكنه كان تناولاً يقصر على ما كان مجرورًا ، ثم يحذف حرف الجر منه ، فيؤدي به ذلك إلى أن ينصبَ ، ويرتبط تقديرُ الجار المحذوف بدلالة الفعل الذي يسبق المنصوب على حذف حرف الجر .

ويحاول هذا البحثُ أن يربطَ بين نزع الخافضِ وما هو منصوب في النحو العربي، ذلك عن طريقِ عرض فكرة النصب على حذفِ حرف الجر ، ثم استقراءِ المنصوبات منصوبًا منصوبًا في ظل هذه الفكرة ، ومحاولةِ الربط بينهما من خلال التركيب في الجملة العربية ، حيثُ تظهرُ العلاقاتُ اللفظية بين الكلمات أصول الجملة ، فيمكنُ الوقوفُ من خلال ذلك على عوامل النصب ، وهي تتعدد تعددًا واسعًا ، وتتنوع تنوعًا متشابكًا في التراث النحوي ، إلى جانب الخلاف القائم بين النحاة إزاء هذه العوامل .

ومن هذا الطريق ـ طريق الربط بين نزع الخافظ والمنصوبات ـ يحاول هذا البحثُ أن يقدم تعليلًا واحدًا يلم فيه شتات عوامل النصب في التراث النحوي .

لذا كان عنوان هذا البحث :

« نزع الخافض»

« دراسة في عوامل النصب في التراث النحوي » .

حيث يهدف إلى لَمِّ شتات الدراسات النحوية في ظاهرة نزع الخافض ، كما يهدف إلى توضيح العلاقةِ بينها سائر المنصوبات في النحو العربي .

وقد ضَمَّن فكرةَ هذا البحث قسمان رئيسيان ، كل منهما يتضمن أفكارًا جزئية ، تسبقهما هذه المقدمة ، وتنهيهما خاتمة .

أما القسم الأول فيتضمن : «نزع الخافض في التراث النحوي» ويشمل :

ـ المصطلح والمفهوم .

ـ الجار أقوى العوامل النحوية في الأسماء .

ـ لا يضمر حرف الجر .

ـ نصب المجرور المتعلق بالفعل على حذف حرف الجر .

ـ حذف حرف القسم .

وأما القسم الثاني فيتضمن :

«المنصوبات وفكرة نزع الخافض» ، حيث يتناول المنصوباتِ ، كلا منها على حدة، ومناقشتها في إطار الفكرة العامة للبحث، ولذا فإنه يشمل الجزءَ الأكبر منه ، ويتضمن: المفعول له ، المفعول معه ، الظرف، الحال . خبر كان، التمييز ، الاستثناء ، اسم إن ، فالمفعول به،ثم المفعول المطلق،وأودعت نهايته خاتمة يتلوها ثبتٌ بأهم المراجع التي اعتمد عليها هذا البحث ، وهي تجمع بين الفتراتِ النحويةِ المتعاقبة ، كي تتضمنَ الدراسات النحوية المتتالية ، وللوقوف على آراء النحاة في عصور مختلفة إزاء فكرة البحث.

وهو في ذلك يعتمد على النحاة ذوي الكتب المبرزة ، من أمثال: سيبويه ، والمبرد، وابن السراج ، وأبي علي الفارسي ، وابن مالك ، وشراح ألفيته وتسهيله ، وابن هشام الأنصاري، وأصحاب الحواشي من مثل الخضري، والصبان ، والشيخ يس .. إلى غير هؤلاء.

فإن قوبلت فكرةُ هذا البحث بارتياح ، فهذا من فضل الله ـ تعالى ـ ، وإن قوبلت باعتراض ، فحسبي أني اجتهدت ، وحاولت أن أنبه الأفكارَ إلى قضيةٍ في النحو العربي يجب أن ينظرَ فيها في عمق وبحث علمي جاد .

والله أسألُ أن يهدَيني سواءَ الصراط ، وما توفيقي إلا بالله ، عليه توكلت ، وإليه أنيب.

إبراهيم إبراهيم بركات

القسم الأول

نزع الخافض في التراث النحوي

يتضمن :

أولاً : المصطلح والمفهوم .

ثانيًا : الجار أقوى العَوَامل النحوية في الأسماء .

ثالثًا : نصب المجرور المتعلق بالفعل على حذف حرف الجر .

رابعًا : لا يضمر حرف الجر .

خامسًا : حذف حرف القسم .

أولاً : المصطلح والمفهوم

تدور في كتبِ النحاة عدةُ مصطلحات يتصل مدلولها بفكرة هذا البحث ، وهي :

ـ حذف حرف الجر ، وحذف الجار .

ـ إسقاط الخافض ، وإسقاط الحرف .

ـ حذف حرف الإضافة .

ـ نزع الخافض .

ويتصل بهذه المصطلحات فكرةُ النصبِ على سعة الكلام أو الاتساع .

ولما كانت فكرةُ البحث تدور حول النصب والمنصوبات وعلاقتها بالجر وحروف الجر ؛ كان لهذه المصطلحات جميعها اتصالٌ أكيد بهذا البحث . وقد رأيتُ أن أعرضَ لاستعمال النحاة لتلك المصطلحات في عَرض تاريخي يربط بينَ النحاةِ واستعمالِهم لأحدها أو أكثر ، مراعيًا تمثيلَ الدراسات النحوية عبر العصورِ والأجيال المتلاحقة .

ولقد جمع سيبويه في كتابه بين استعمال مصطلح (حروف الإضافة) ومصطلح (حروف الجر) ، وربط بين كل منهما ولفظِ الحذف أو السقوط ، فتارة يذكر : «فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل» [(١)] ، وأخرى يذكر : «هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوفِ به وسقوطها» [(٢)] وعندما يعلل لنصب (حقا) في القول:أحقا أنك ذاهب ، يفسر ذلك على حذفِ حرف الجر .

وفي مواضعَ أخرى يذكر لفظَ الحذف مضافًا إليه لفظُ الحرف ، كحذف اللام

(١) الكتاب : ١ ـ ٣٨ .

(٢) السابق : ٣ ـ ٤٩٦ ، وانظر : ١ ـ ٣٨ .

وغيرها [١] ، وقد يعبرُ عن ذلك باستخدام مصطلح حذف الجار [٢] ، كحذف اللام أو غيرها .

ومثل استعمال سيبويه كان استعمالُ المبرد لهذه المصطلحات [٣] ، حيث جمع بين مصطلحي : حروف الإضافة وحروف الجر [٤] ، ولكنه استعمل في موضع آخر حرف الخفض ، أو الحرف الخافض [٥] .

أما ابن السراج فيركز على استعمال مصطلح «حذف حرف الجر » [٦] ، ومع ذلك فإنه يذكر لفظ (الخفض) دليلاً على الجر [٧] ،ويصرح باتفاقهما مدلولًا؛ حيث يذكر : «وقولي جر وخفض بمعنى واحد » [٨] ، ولكنه عندما يضيف أحدهما إلى الحذف فإنه يكون الجر.

ويكرر أبو القاسم الزجاجي قول ابن السراج السابق من أن الجر هو الخفض ، كما يذكر أن الخفض من خفض الحتك » [٩] .

ويذكر أبو على الفارسي حذف الجار [١٠] ، أما الزبيدي فيُكْثِرُ من استعمال لفظ الخفض [١١] ، وفي موضع يذكر الاسم المجرور [١٢] .

---

(١) السابق : ٣ ـ ١٣٤ ، ١٣٥ .
(٢) السابق : ٣ ـ ١٢٦ ، ١٢٧ .
(٣) انظر : المقتضب : ٢ ـ ٣٦ ، ٣٢٠ ، ٣٢٦ ، ٣ ـ ٣٣ ، ٤ ـ ١٣٦ ، ٣٣٠ .
(٤) ارجع إلى السابق : ٢ ـ ٣٤٤ .
(٥) السابق : ١ ـ ١٨٤ ، ٢ ـ ٣٤ .
(٦) انظر الأصول في النحو : ١ ـ ٢٠٤ ـ ٢١٣ ـ ٥٢٦ .
(٧) السابق : ١ ـ ٣٩٠ .
(٨) السابق : ١ ـ ٤٩٧ .
(٩) الإيضاح في علل النحو : ٩٣ ـ ٩٤ .
(١٠) المسائل الحلبيات : ١٨٥ .
(١١) الواضح : ٤٨ ، ٥١ ، ٥٨ .
(١٢) السابق : ٥٧ .

في حين أن الصيمري يشيع استخدام حذف حرف الجر [١] ، وكذلك الزمخشري الزمخشري وابن يعيش [٢] ، وابن مالك وشرَّاح ألفيته [٣] .

أما ابنُ هشام اللخمي فيستعمل كلمة الإسقاط منسوبًا إليها حرفُ الجر حين حديثه عن انتصاب (شطريه) في قول ابن دريد :

إني حلبت الدهرَ شطريْه فقد أمَرَّ لي حينًا وأحيانًا حَلَا

حيث ينفي انتصاب (شطريه) على حد انتصاب : ضرب زيد الظهر والبطن ؛ على أن يكون مفعولاً على إسقاط حرف الجر ، أي : ضرب على ظهره وبطنه ، فلما أسقط الخافض تعدى الفعل فنصب [٤] .

ولكننا نجد أن ابنّ هشام ـ إلى جانب استعماله لحذف الجار وحذف الحرف ـ يستعمل مصطلحين آخرين ، وهما :

ـ إسقاط الخافض : ويستعمله حين حديثِه عن المنصوب في القولين : دخلتُ الدارَ ، وسكنتُ البيتَ ، حيثُ يذكر أن انتصابهما إنما هو على التوسع بإسقاط الخافض ، لا على الظرفية [٥] .

ـ نزع الخافض : حيثُ يضع عنوانًا في كتابه (الجامع الصغير) ، بعنوان : «فصل في النصب بنزع الخافض»[٦] ، وعلى حسب خطة المحقق فإن هذا العنوان من وضع وضع ابن هشام .

ولابد أن نفترضَ أن شارح النص النحوي يلتزم بما يشرحه من مصطلحات ،

---

(١) التبصرة والتذكرة : ١ ـ ١١٢ ، ١٢٢ .
(٢) المفصل : ٣٩١ / شرح المفصل : ٢ ـ ٤٥ ، ٤٦ / ٨ ـ ٧ ، ٥٠/ ٩ ـ ١٠٣ .
(٣) شرح ابن عقيل : ٢ ـ ١٤٩ ، الأشموني على ابن مالك ، حاشية الصبان : ٢ ـ ٨٩ .
(٤) الفوائد المحصورة في شرح المقصورة : ٣٥٧ .
(٥) ضياء السالك إلى أوضح المسالك : ٢ ـ ١٦٠ .
(٦) الجامع الصغير في النحو : ١٣٩ .

فكان كذلك شراحُ الألفية ، كما كان ابنُ هشام في تصريحه ، والأزهري في شرحه للتصريح ، حيثُ التزما باستخدام مصطلح حذف حرف الجر، أو حذف الجار [١] ، ، ولكنَّ ابنَ هشام ـ كما رأينا ـ في غير هذا قد استعمل مصطلحي : نزع الخافض ، وإسقاط الخافض [٢] .

كما نجد أن أصحاب الحواشي بدأوا في استعمال مثل هذين المصطلحين ، فمثلاً : الشيخ يس العليمي في حاشيته على التصريح يذكر نزع الخافض ، وحذف الجار وإسقاط الحرف [٣] .

والشيخ الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل يذكر نزع الخافض [٤] ، على الرغم من أن ابن عقيل وصاحب الألفية يذكران حذفَ الجار .

ويذكر الصبان إسقاط الجار منسوبًا إلى الكوفيين ، إلى جانب استعماله لحذف الجار [٥] .

وكذلك البغدادي في خزانته يذكر في نصب (الرجال) في قول الفرزدق :

منَّا الذي اختير الرجالَ سماحةً وجودًا إذا هَبَّ الرياحُ الزَّعازعُ [٦]

على أن الرجالَ منصوب بنزع الخافض، والأصل : من الرجال ، وهو لـ (اختار) المفعول الثاني المقيد بحرف الجر لـ (اختار) ، كما أنه يذكر في المقام ذاته : حروف

---

(١) شرح التصريح على التوضيح : ١ ـ ٣١٢ .
(٢) ارجع إلى : الجامع الصغير في النحو : ١٣٩ ، ضياء السالك إلى أوضح المسالك : ٢ ـ ١٦٠ .
.
(٣) حاشية الشيخ يس على شرح التصريح : ١ ـ ٣١٢ ، ٣١٣ .
(٤) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفية : ١ ـ ١٦١ .
(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية : ٢ ـ ٨٩ .
(٦) الكتاب : ١ ـ ٣٩ / المقتضب : ٤ ـ ٣٣٠ / الأصول في النحو : ١ ـ ٢١٥ / شرح المفصل:٥ ـ ١٢٣/ ٨ ـ ٥٠ ، ٥١ / ديوان الفرزدق : ٥١٦ .

الإضافة، وحذف حرف الجر [1] .

من العرض السابق لاستعمال النحاة للمصطلحات المذكورة نجد أنهم بدأوا باستخدام حذف حرف الجر، وحذف الجار ، وحذف حرف الإضافة ، وقد تداخل معها استعمال إسقاط الخافض وإسقاط الحرف دون شيوع لها ، فإذا كانت الفترةُ النحوية المتأخرة في زمنها استعمل إسقاط الخافض ونزع الخافض مع شيوعهما .

ويتضح الفرقُ أو المفهوُم لدى النحاة بين مجموعة مصطلحات حذف حرف الجر وبين مصطلحات إسقاط الخافض من التوجيه الذي ذكره ابن السيد البطليوسي لنصب (جواب) في قول النابغة الذبياني :

وقفْـــتُ فيهـــا أَصـــيْلانا أســـائلها عَيَّت جوابًا وما بالرَّبْع من أحد [2]

(٢)

حيثُ يذكر :

« و (جوابا) انتصب على وجهين :

أحدهما : أن يريد : عيَّت بجواب ، فحذف حرف الجر ونصب ، كما قال :

أمرتُـك الخـيرَ فافعـلْ مـا أُمـرْتَ بـه فقد تركتُك ذا مـالٍ وذَا نَشَـب [3]

ومنهم من رأى أن نصبَه إنما هو لسقوطِ الخافض فقط ، دون أن يعملَ فيه عاملٌ آخر غير الحرف الساقط ، وهو مذهب الكوفيين .

ثم يعلق على ذلك بقوله :

---

(١) خزانة الأدب : ٩ ـ ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٢) الكتاب : ٢ ـ ٣٢١ / المقتضب : ٤ ـ ٤١٤ ، شرح المفصل : ٢ ـ ٨٠ ، ٨ ـ ١٢ / شرح جمل جمل الزجاجي لابن هشام ٣١٥ ، خزانة الأدب : ٢ ـ ١٢٥ / الدرر اللوامع : ٣ ـ ١٥٩ ، ١٦١ .

(٣) الكتاب : ١ ـ ٣٧/ المقتضب : ٢ ـ ٣٦ ، ٨٦ ، ٣٢١ ، ٣٣١ / المحتسب : ١ ـ ٥ / خزانة الأدب : ١ ـ ١٦٤/ الدرر اللوامع : ٥ ـ ١٨٦ .

وهو عند البصريين خطأٌ ، لأنه لو كان سقوطُ الخافض موجبًا للنصب ؛ لوجب لكل ما سقط منه حرفُ الجر أن ينتصبَ ، ونحن نجد حروف الجر تسقط ويرتفع ما كان مجرورًا بها، كقولك: ما جاءني من أحد، و﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [الفتح : ٢٨] ، [النساء:١٦٦،٧٩] ، ألا ترى أن هذين الجارين إذا سقطا ارتفع ما كان مجرورًا بهما؟....» (١) .

والتفريق لدى النحاة بين عامل النصب في الحالين ينشأ من النظرة إلى تعدي الفعل السابق للمجرور بعد إهمال حرف الجر، وعلى ما ذكره ابن السيد البطليوسي فإنه إذا نظر إلى تعدي الفعل بعد إهمال حرف الجر ؛ فهو حذف لحرف الجر ، أي نصب على حذف حرف الجر ، وإن نظر إلى عدم تعدى الفعل لينصب ؛ فهو إسقاط لحرف الجر ، وهو نصب على إسقاط حرف الجر دون عامل آخر .

لكننا إذا أمعنا القضية فإننا نجد أن التوجيهين للنصب سببهما واحد ، وهو إهمال حرف الجر ، ولتسمه حذفًا ـ إن شئت ـ ، أو إسقاطًا ـ إن شئتَ ـ ، فكلاهما حذف وإسقاط ونزع وإهمال ، ولا جدوى من إرجاع عاملِ النصب إلى العامل السابق ؛ ما دام العاملُ اللفظي هو حذف حرف الجر بالضرورة ، فحال النصب لا يكون إلا مع هذا الحذف، ولا يكون بغيره ، كما أن حالَ النصب يزولُ بزوال هذا الحذف ، أي : بوجود حرف الجر.

ويقول ابنُ السيد ردًا على من رأى النصب لإسقاط الخافض دون عامل آخر : «ويدل على استحالة هذا ارتفاعُ بعض المجرورات إذا سقط الجار ، كقولك : ما جاءني من أحدٍ ، ثم تقول : ما جاءني أحدٌ ، فيجب أن تكونَ (من) تخفض في حال ظهورها ، ويرفع (أحد) في حال سقوطها ، لأنه لابد من عامل رافع سوى العامل الساقط» (٢) .

(١) كتاب الحلل في شرح أبيات الجمل : ٢١٩ .
(٢) السابق ٣٢٠ .

والنحاة الذي يرون هذا التعليل أو التبرير لرأيهم لا يفرقون بين حالين :

أولاهما : كون الجر أصلاً في الكلام ، ثم يحذف حرف الجر أو يسقط ، فينصب ما بعده.

ثانيتهما : كون الجر طارئًا على التركيب ، كما هو موجود في الفاعلية أو الابتدائية ، أو غيرهما من مواقع الرفع ، وهو ما هو موجود في المثال السابق ، فالأصل ما جاءني أحدٌ، بالرفع،ولكن لأن (منْ) الاستغراقية يستحب وجودها بعد(ما) النافية للنكرة المفردة؛ فإنها قد دخلت ، والجار أقوى العوامل النحوية ، لأن وجوده يلزم الجر أو الخفض.

وليس من المنطقِ أن تربَط بين الحالين تعليليًا ، أو لفظيًا ، وإنما يمكن أن يفرق بينهما على هذا المفهوم .

وهم في هذا المقام يجعلون الأول منصوبًا على نزع الخافض أو إسقاطِه أو حذفه ، أما الثاني فإنهم يجعلونه مجرورًا في موضع رفع [1] .

ولذا فإن هذا البحثَ يتعاملُ مع هذه المصطلحات بمفهوم واحد .

ونلحظ أن هذه المصطلحاتِ جميعًا تتكون من متضايفين ـ على الوجه الأرجح :

أولهما : مصدر يدل على الحدث الواقع ، وهو : الحذف ، أو الإسقاط أو النزع ، وكل منها يدل على ترك شيء ما ، أو اقتلاع شيء ما .

وثانيهما : اسم يدل على ذات ، وهي الذات الواقع عليها الحدث السابق ، سواء أكانت هذه الذات معَّبرًا عنها بصفة مشتقة من : الجار ، أو الخافض ، أم كان معَّبرًا عنها باستخدام اسمين متضايفين دالَّين ، أي : اسم مخصص بالإضافة ، نحو : حرف الجر ، أو حرف الإضافة ، أو حرف الخفض .

وكل من هذه الدالات تؤدي مدلولاً واحدًا ، ويُعبَّر بها عن ذات واحدة تتمثلُ

(١) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن هشام : ٣١٥ .

في حرف الجر ، فهو جارٌّ باحتسابِ عمله النحوي ، كما أنه خافض كذلك ، فالجر هو الخفض، وهما بمعنى واحد [١] .

وهو كذلك ـ حرفُ إضافة ، حيث يضيفُ معانيَ الفعلِ إلى معاني الاسم [٢] .

وقد استخدم النحاةُ الاسمين المتضايفين المكونين للمصطلح في صورهما اللفظية السابقة للتعبير عن ظاهرة حذفِ حرف الجر في التركيب في الجملة العربية ، سواء أكان هذا الحذفُ مع الأفعال اللازمة ، أم كان مع المقسم به، أم مع غيرهما .

وكما ذكر سابقًا ؛ فإن هذه المصطلحاتِ لها علاقةٌ بمصطلح آخرَ دار في كتب النحاة، وهو النصب على التوسع أو السعة أو الاتساع ، وكلها بهذه الألفاظ تعبر عن ظاهرة نحوية واحدة في كتب النحاة .

يذكر سيبويه السعة والاتساع مقرونين بالإيجاز ، وهو يقرن بين نصب الظرف وعدم نصبه لذلك الاتساع [٣] .

ويجعل ابنُ السراج الاتساع ضربًا من الحذف ، وذلك بأن تقيمَ المذكور مقام المحذوف، وتعربَه بإعرابه ، وهو أكثر من أن يحاط به ، ونستطيع أن نفهم منه الفرق بين النصب على الاتساع والنصب على غيره ، من قوله : «وتقول : سرت فرسخين يومين،إن شئت نصبت انتصاب الظروف،وإن شئت جعلت نصبَهما بأنهما مفعولان على السعة» [٤] .

ويذكر الصيمري ذلك في كثير من الوضوح في القول:سرق زيدٌ عمرًا ثوبًا اليومَ، حيث يفرق بين النصب على السعة والنصب على حذف حرف الجر في قوله : «يجوز

---

(١) انظر : ابن السراج ، الأصول في النحو : ١ ـ ٤٩٧ .
(٢) ارجع إلى : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٨ ـ ٧ / حاشية الشيخ يس على شرح التصريح : ٢ ـ ٢ .
(٣) انظر : الكتاب : ١ ـ ٢١٥ ، ٢١١ .
(٤) انظر : الأصول في النحو : ٢ ـ ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

أن تجعل (اليوم) مفعولاً به على سعة الكلام ... ويجوز أن تجعله ظرفًا ، فيكون من باب : اخترتُ الرجالَ زيدًا ، لأنه يكون تقديره : سرق زيدً من عمرو ثوبًا ، ثم تحذف حرف الجر، وتنصب عمرًا.

ومعنى قولنا : مفعول على سعة الكلام ، هو أن تعدي الفعل إلى الظروف كما تعديه إلى سائر الأسماء من غير تقدير حذف الجر » [(١)] .

ويؤكد ابنُ يعيشَ ذلك بأنك إذا جعلته ظرفًا على تقدير : صمت في اليوم ، وجلست في خلفك ؛ فتقدير وصول الفعل إلى الاسم بتوسط الحرف الذي هو (في) فأنت تنويها وإن لم تلفظ بها،وإذا جعلته مفعولاً به على السعة فأنت غيرُ ناوٍ لـ (في) ، بل تقدر الفعل: وقع باليوم ، كما يقع ضربت بزيدٍ ؛ إذا قلت : ضربت زيدًا» [(٢)] .

ويذكر ابنُ هشام التوسعَ بإسقاط الخافض في القولين : دخلت الدارَ ، وسكنت البيتَ، لا على الظرفية [(٣)] ، وكان ابن السراج قد أشار إلى ذلك [(٤)] .

ومما سبق يتبين لنا أن المجموعتين من المصطلحات تشتركان في :

ـ أنهما يشتركان بين باب النصب وباب الجر .

ـ أن النتيجةَ للألفاظِ المنطوقة عن طريقهما واحدة ، وهي النصب .

ـ وأن الأصل لهذه الكلمات المنصوبة إنما هو الجر بحرف الجر .

ولكنهما في عرف النحاة يفترقان في :

ـ أن المنصوب على السعة أو الاتساع أو التوسع لا ينوي قبله جار محذوف ، بل يقدرون توصل الفعل فيه إلى المنصوب بلا واسطة .

---

(١) التبصرة والتذكرة : ١ ـ ١٢١ ، ١٢٢ .
(٢) شرح المفصل : ٢ ـ ٤٥ .
(٣) ضياء السالك إلى أوضح المسالك : ٢ ـ ١٦٠ .
(٤) الأصول في النحو : ١ ـ ٢٠٤ .

أما المنصوب على حذف حرف الجر أو غيره من المصطلحات المماثلة فإنه يقدر فيه جار محذوف ومنوي .

فالتلفُظ بالاسم المستعمل في ظاهرتيهما النحويتين يكون منصوبًا .

وهذه الدراسةُ تهتم بالظاهرة النحوية ذات المصطلحات الأولى التي تعبر عن حذف حرف الجر ، ولا تفرق في استعمال أيٍّ منها ، لأن كل منها ـ كما فسرنا القول سابقًا ـ يؤدي إلى مفهوم الآخر .

أما ظاهرةُ الاتساع فإنها ليست بذات أثر ، حيث تنتهي بنتيجة نطقية واحدة مع ظاهرة الحذف أو الإسقاط ، ولكن الفرقَ الذي أوجده النحاةُ في الانتواء بالمحذوف أو عدم انتوائه فإنه تحليل وتعليل لا أثرَ له في النطق ، وإنما ينتفي مع النتيجة التي يتوصل إليها هذا البحث ، ويهدف إليها .

وإذا كان النُّحَاةُ قد عرضوا ظاهرةَ حذف حرف الجر متناثرة في كتبهم ، فإن هذا البحثَ يهدفُ إلى لمِّ شتاتها ، كما يهدف إلى إيجادِ العلاقة بينها وبين المنصوبات .

ثانيًا
الجار أقوى العوامل النحوية

يذكر النحاةُ أن «حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها ، فتوصل الاسم بالاسم ، والفعل بالاسم ، ولا يدخل حرف الجر إلا على الأسماء »[(١)] .

وسميت حروفَ الجر لأحد أمرين[(٢)] :

ـ إما لأنها تجر معانيَ الأفعال إلى الأسماء .

ـ وإما لأنها تعمل إعرابَ الجر ، كما سمي بعضُ الحروف حروفَ النصب ، وبعضها حروف الجزم .

ـ والأظهر الثاني حيث عملُها الجر في الأسماء .

وقد تسمى بحروف الإضافة[(٣)] ؛ لأنها تضيف الفعلَ إلى الاسم ، أي : تربط بينهما.

وتسمى حروفَ الصفات ؛ لأنها تحدث صفةً في الاسم ، من ظرفية وغيرها[(٤)] .

وكثيرًا ما يربط النحاةُ بين حرفيتها وإحداثها الخفض ، فتسمى بالحروف الخافضة .

---

(١) ابن السراج ، الأصول في النحو : ١ ـ ٤٩٧ .
(٢) انظر : الأزهري ، شرح التصريح : ٢ ـ ٢ .
(٣) ارجع إلى : المبرد ، والمقتضب : ٤ ـ ١٣٦ / حاشية الشيخ يس على شرح التصريح : ٢ ـ ٢ .
(٤) الموضع السابق من حاشية الشيخ يس .

ويذكر سيبويه أن الجر إنما يكونُ في كل اسم مضاف إليه ، وأن المضافَ إليه ينجرُّ بثلاثةِ أشياءَ [١] :

ـ بشيء ليس باسم ولا بظرف ، وهي الحروف .

ـ وبشيء يكون ظرفًا .

ـ وباسم لا يكون ظرفًا .

ولكنه يُذكر أن «الأصل في الجر حروف الجر ، لأن المضافَ مردود في التأويل إليه» [٢] .

وهم يردون الإضافةَ إما إلى حرف الجر اللام ، وإما إلى الحرف (منْ) وإما إلى (في) .

«وهذه الحروفُ ـ أي : حروف الجر ـ أقوى عملاً من حروف الجزم ، وإن كانت في الأسماءِ نظيرةَ تلك في الأفعال ... » [٣] .

فإذا تمعنا الأحوالَ الإعرابية للأسماء في الجملة العربية ؛ فلابد أننا مدركون أن عامل الجر هو أقوى العوامل النحوية ، ذلك أنه عامل دائمًا في الأسماء ، ما دام له دليلٌ عليه من حروفه .

فإذ سبق حرفُ الجر الاسم فإن أثرَ الجر يظهر فيه دون النظر إلى الموقع الإعرابي ، أو المحل الإعرابي ، أو العوامل النحوية السابقة عليه ، أو أصول الجملة ، وقد يكون الجر عن طريق الإضافة .

ولهذا ؛ فإن الحروفَ المستعملةَ لهذا في اللغة العربية تسمى حروفَ الجر؛ لأثرِها النحوي، وعملها اللفظي ، كما تسمى حروفَ الإضافة ، لما تؤديه من معنى النسبة ،

---

(١) الكتاب : ١ ـ ٤١٩ .
(٢) السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو : ٢ ـ ١٠٩ .
(٣) ابن الخشاب ، المرتجل : ٢٢٣ .

فإنما هي كذلك لمعناها وما تؤديه من مدلول ، فهي ما وضع لإضافةِ الفعل أو معناه إلى ما يليه[1] .

ويبدو ذلك في عدة أبواب نحوية ، يضطر النحاةُ أمامها أن يقدروا العلامةَ الإعرابيةَ للاسم المسبوق بحرف الجر تبعًا للمحل الإعرابي والموقع الإعرابي ، ولكنهم لا يستطيعون أن يهملوا الإعرابَ الظاهرَ بأثرِ حرف الجر المذكور .

ويكون من ذلك :

ـ **الفاعل** : حيث ترد بعضُ الصور التي يأتي عليها الفاعلُ مجرورًا بحرف الجر ، إما بـ (منْ) كما في قوله تعالى : ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴾ [ق : ٣٨] .

وإما بالباء ، بعد الفعل (كفى) بخاصة ، ولا يكون بمعنى (وفى) ، نحو : ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا﴾ [النساء:٤٥] [2] .

ومع صيغة التعجب (أفعل به) نحو قوله ـ تعالى :﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم: ٣٨].

ومن التعجب كذلك أن يقال : (حَسُنَ بزيد رجلاً) ، فزيدت الباء في الفاعل لما تضمن معنى التعجب [3] .

ـ **فاعل (حبذا) :**

قد يجر فاعلُ (حب) بباء زائدة تشبيها بفاعل (أفْعلْ) تعجبا ، كقوله :

فقلــتُ اقتلُوهــا عــنكم بمزاحِهــا وحــبّ بهــا مقتولــةً حــين تقتــلُ [4]

وقد يكون الجر في الفاعل بالإضافة ، حال إذا أضيف إليه المصدرُ ، كما هو قوله

---

(١) الوافية في شرح الكافية ٢٩٩ .
(٢) انظر الكتاب : ١ ـ ٩٢ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ١ ـ ٤٦٣ .
(٣) المساعد على التسهيل : ٢ ـ ١٣٨ .
(٤) السابق : ٢ ـ ١٤٦ .

تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١] (١).

ـ وفي زيادة حرف الجر قبل الفاعل شواهدُ عرضه النحاة،واختلفوا في تخريجها (٢).

ـ المبتدأ :

يكون ما بعد حرف الجر مبتدءًا في موضعين :

ـ في نحو : بحسْبكَ قولُ السوء (٣) .

ـ وكذلك بعد (رُبَّ) في نحو قول الشاعر :

رُبَّـــهُ فتيـــةً دعـــوت إلى مـــا يـورثُ المجـدَ دائبًـا فأجـابوا (٤)

وقد تنوب الواوُ عن (رُبَ) ، ويجر المبتدأُ بعدها ، كما هو في قول أبي بصير الأعشى ميمون بن جندل :

وقصـــيدةٍ تـــأتي الملـــوكَ غريبـــةٌ قـد قُلْتُهـا ليُقـالَ مَـنْ ذا قالهـا (٥)

ـ وكذلك بعد (منْ) الاستغراقية ، كما هو في قوله ـ تعالى ـ : ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٦٢] .

ـ خبر (ليس) :

يذكر النحاة أن الباءَ تزاد كثيرًا في خبر (ليس) (٦) ، كما هو في قوله تعالى : ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [التين : ٨] .

---

(١) وقوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ﴾ [الحج : ٤٠] .

(٢) ارجع إلى : شرح أبيات المغني : ٢ ـ ٣٥٣ ، ٣٦٦ .

(٣) ارجع إلى : سيبويه ، الكتاب : ٢ ـ ٢٩٣ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٨ ـ ٢٣ ، المرادي ، الجني الداني:٥٣ .

(٤) أوضح المسالك : رقم ٢٩٣ ، شذور الذهب : ١٣٣ رقم ٦٥ .

(٥) شذور الذهب : ١٤٦ رقم ٦٨ ، قطر الندى رقم ٢٢ .

(٦) ارجع إلى : ابن مالك ، التسهيل ٥٧/ شرح ابن عقيل :١ ـ ١٠٨/ السيوطي ، الهمع : ١ ـ ١٢٧ .

ـ وفي خبر (ما) :

وتزاد الباء ـ كذلك ـ في خبر(ما) ، كما هو في قوله تعالى : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [النمل : ٩٣] .

وقول المتنخل :

لَعَمْـــرُكَ مـــا إنْ أبـــو مالـــكِ بـــواهِ ولا بضـــعيف قُـــوَاه [١]

يلحظ أن الباءَ قد زيدت في خبر (ما) المكفوفة بـ (إن) ، وهذا يدل على أنه لا اختصاص لزيادة الباء في خبر(ما) الحجازية .

ـ وفي خبر (إنَ) :

ووردت الباء زائدة في خبر (إنّ) في قول امرئ القيس :

فـــإنْ تَنْـــأَ عنهـــا حقْبَـــةً لا تُلاقهـــا فإنـك ممـا أحـدثْتَ بـالمجرِّب [٢]

أي : فإنك المجربُ مما أحدثت .

ـ وفي خبر (لكن) :

كما وردت الباءُ زائدةً في خبر (لكن) في قول الشاعر :

ولكـنَّ أجـرًا لـو فعلـت بهـيِّن وهل يُنْكَرُ المعروفُ في الناس والأجـرُ [٣]

وفي خبر (ليت) : من ذلك قول الفرزدق في إحدى روايتيه :

---

(١) انظر : خزانة الأدب : ٣ـ١٥٣ / الدرر اللوامع : ٢ ـ ١٢٣ .

(٢)شرح المفصل (٨/ ١٣٩) ، ابن عقيل ، المساعد : (١/ ٢٨٨) شرح التصريح (١/ ٢٠٢، الصبان على الأشموني (١ ـ ٢٥٢) الهمع : ١ ـ ١٢٧ / الدرر اللوامع (١/ ٢٩٣) ، (٢/ ٢٨).

(٣) شرح ابن يعيش (٨/ ١٣٩) ، المساعد : (١/ ٢٨٩) ، شرح التصريح (١/ ٢٠٢) الصبان على الأشموني (١/ ٢٥٢) ، الدرر اللوامع : ٢ـ ١٢٧ :/ أوضح المسالك رقم ١١٦ / الخزانة : (٤/ ١٦٠) .

يقــول إذا اقلَــوْ لي عليهــا وأقْــرَدت ألا ليت ذَا العيشَ اللذيـذَ بـدائم [1]

ـ وبعد (لا) التبرئة :

وتزاد الباءُ بعد (لا) التبرئة ،كما هو في قول العرب : لا خير بخيرٍ بعده النارُ [2] .

.

ـ المفعول به :

يذكر بعضُ النحاة أن (الباء) تزاد كثيرًا في مفعول (عرفت) ونحوه ، كما تزاد في مثل : لقى ، وهزَّ ، ومدّ ، وأراد ، وكفى المتعدية لواحد [3] .

ويمكن أن يكون من مثل ذلك :

ـ رأى من حسن أثره عليه .

ـ ما سمعنا بأحد يرى ذلك .

ـ خشنِّنْت بصدره [4] .

ـ لقد أحسنوا في القول .

كما تزاد كذلك في المفعول به في نحو : قرأت بالسورة ، وأصلها قرأت السورة ، ثم زيد حرف الجر [5] ، ويمكن أن يعد حرفُ الجر في المواضع السابقة مؤديًا دلالةً غيرَ دلالة الزيادة للتأكيد [6] .

---

(١) ارجع إلى شرح التصريح (١/ ٢٠٢) ، الهمع (١/ ١٢٧) ، الصبان على الأشموني (١/ ٢٥٢) ، الدرر اللوامع(٢/ ١٢٦ ، ٥ ـ ١٣٩) .

(٢) انظر : المساعد (١/ ٢٨٧) .

(٣) ارجع إلى : السيوطي ، الهمع (١/ ١٦٧) .

(٤) انظر الكتاب (١/ ٩٢) .

(٥) انظر : ابن أبي الربيع ، البسيط في شرح جمل الزجاجي (١/ ٤٦٣) .

(٦) انظر : المرادي ، الجنى الداني (٣٠٩) ، ابن هشام ، مغني اللبيب (٢/ ١٣) .

ومنه قوله تعالى : ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ سُبْحَانَهُ﴾ [مريم : ٣٥] .

ـ ومنه قول الجعدي :

نضربُ بالسيف ونَرجُو بالفرج [١] :

إذ التقدير : ونرجو الفرج .

وقول الشاعر :

هُنّ الحرائرُ لا ربات أحْمرةٍ سودُ المحاجر لا يَقْرَأنَ بالسُّورَ [٢]

وقول جرير :

إن البعيثَ وعبدَ آل مقاعس لا يقرآن بسورة الأحبار [٣]

وفي زيادة الباء مع المفعول به للفعل (قرأ) شوَاهدُ أخرى [٤] .

ـ بعد فعل ناسخ للابتداء منفي :

ومنه قول الشاعر :

إذا مُدَّت الأيدي إلى الزَّاد لم أكنْ بأجشعهم إذْ أجشعُ القوم أعجلُ [٥]

---

(١) رصف المباني (٢٢١) ، خزانة الأدب (٤/ ١٦٠) ، شرح أبيات المغني (٢/ ٣٦٦) .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٤٢١/ ١) ، الخزانة (٣/ ٦٦٧) ، (٤/ ١٦٠) شرح أبيات أبيات المغني (١/ ١٢٨) (٢/ ٣٦٨) البحر المحيط (٢/ ٧١) لسان العرب مادة (سور) ، وينسب البيت للراعي النميري ، وللقتال الكلابي .

(٣) شرح أبيات المغني (٢/ ٣٦٩) .

(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : (٣/ ٤٢١) ، شرح أبيات المغني (٢/ ٣٦٧ ، ٣٧٣) .

.

(٥) ارجع إلى الجني الداني : ٥٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل : (١/ ٢٨٧) ، الهمع : : (١/ ١٢٧) ، أوضح المسالك رقم (١١٣) ، شرح أبيات المغني (٢/ ٣٩٢) ، الدرر اللوامع

وقول دريد بن الصمة :

دعـاني أخـي والخليـلُ بينـي وبينـه فلـما دعـاني لم يجـدني بقَعْـدَد [1]

ويمكن أن نرجعَ إلى هذا زيادَة الباء في خبر (ليس) ، ولكنني آثرت أن تستقل (ليس) عن الأفعال الناسخة لكثرة ورود الباء في خبرها ، ولاختلافِ النحاةِ في حدثيتها أو فعليتها .

ـ في خبر (لا) العاملة عمل (ليس) :

يلحق بزيادة (الباء) في خبر الأفعال الناسخة المنفية زيادتها في خبر(لا) العاملة عمل (ليس) ، كما في قول سواد بن قارب :

فكـنْ لي شـفيعًا يـومَ لا ذو شـفاعة بمُغْنٍ فتيلاً عن سـواد بـن قـارب [2]

ـ وبعد : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ﴾ وشبهه :

كما في قوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الأحقاف : ٣٣] .

ـ بعد (هل) :

ومن ذلك قولُ الفرزدق في إحدى روايتيه :

يقـولُ إذا اقْلَـوْلي عليهـا وأقـردت ألا هَلْ أخُو عَـيْش لذيـذ بـدائم [3]

ويعبر عن موضع زيادتها هنا بأنها زيادةٌ في خبر المبتدإ بعد (هل) .

: (٢/ ١٢٤) .

(١) أوضح المسالك رقم (١١٤) ، الهمع (١/ ١٢٧) ، الدرر اللوامع (٢/ ١٢٥) .

(٢) شرح ابن عقيل (١/ ٣٢٠) ، الدرر اللوامع (٢/ ١٢٦) .

(٣) انظر : شرح التصريح (١/ ٢٠٢) ، الهمع (١/ ١٢٧) ، الدرر اللوامع (٢/ ١٢٦) ، (٥/ ١٣٩).

ـ وزيادتها مع المفعول إن تقدم [1] :

كما في القول : لزيد ضربت .

كما تزاد مع مفعول الصفة المشتقة [2] :

ومنه قوله تعالى : ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود : ١٠٧] ، وقوله تعالى : ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة :٩١] .

ـ وتزاد الباء كذلك مع الحال المنفية :

كما في قول الشاعر :

فـــما رجَعَـــتْ بخائبـــةٍ ركـــابُ حكـيمُ بـنُ المسـيِّب مُنْتَهاهـا [3]

ولكن من النحاة من يخرج البيتَ على أن التقدير : بحاجة خائبة [4] ، ويمكن أن أن تكونَ الباءُ للحال ، لا زائدة في الحال [5] .

ومنه كذلك قولُ الشاعر :

كـــائنْ دُعيـــتَ إلى بأســـاءَ ذَاهِبَـــةٍ فما انبعثْتُ بمزْعُـودٍ ولا وَكِـل [6]

ويمكن أن يخرجَ على ما خُرج عليه السابق.

ـ في اسم (ليس) المؤخر :

---

(١) ارجع إلى المقتضب (٢/ ٣٦) ، البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢/ ٨٥٨) ، (١/ ٤٦٥) .
(٢) انظر المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٥٩) .
(٣) انظر : الجني الداني (٥٥) المساعد : (٢/ ٧) ، شفاء العليل للسلسيلي (٢/ ٥٢١) ، شرح أبيات المغني (٢/ ٣٩١) ، خزانة الأدب (٤/ ٢٤٩) ، الدرر اللوامع (٢/ ١٢٨) .
(٤) ارجع إلى ابن هشام ، مغني اللبيب (١/ ١١٠) .
(٥) انظر : الدرر اللوامع (٢/ ١٢٨) .
(٦) الشاهد في (الجني الداني / ٥٦) ، مغني اللبيب (١/ ١١٠) ، المساعد (٢/ ٧) ، شفاء العليل العليل للسلسيلي (٢/ ٥٢١) ، شرح أبيات المغني (٢/ ٣٩٣) ، شرح عمدة الحافظ (٣٠٥) .

يذكر شاهدا لزيادة الباء في اسم (ليس) المؤخر قولُ محمود الوراق :

ألـــيس عجيبًـــا بـــأنَّ الفتـــى يُعَـابُ بـبعض الـذي في يديـه [1]

ـ كما يذكر زيادةُ الباء في خبر المبتدإ الموجب :

في قول عبيدةَ بنِ ربيعةَ :

فـــلا تطمـــعْ أبيْـــتَ اللعـــنَ فيهـــا ومنْعُكَهَـــا بشيـــءٍ يســـتطاع [2]

يلحظ أن ما سبق من تأثير لحرف الجر فيما بعده ـ دون النظر إلى بابه النحوي ، أو موقعه الإعرابي ـ يجمع بين مواضعِ الرفع ومواضع النصب .

وما سبق إنما هو لتوضيح فكرة أثر عامل الجر فيما بعده ، فهو أقوى العوامل النحوية ، دون النظر إلى ما يدخل عليه ، أو يسبقه ، من موقع إعرابي ، فإن أثره اللفظي واضحٌ ـ لا محالة ـ ، ذلك دون التركيز على فكرة الزيادةِ لفظًا ومعنى .

ومن اليقينِ أن هناك صلةً وثيقةً بين المنصوبات على تعددها وبين موقع الجر.

وفي القسم الثاني من هذا البحث مناقشةٌ لهذه الفكرة ، ومحاولة لاستنتاجِ ما تدل عليه هذه الظاهرةُ اللغويةُ في اللغة العربية .

(١) الكامل (٢/ ١٧٥) ، شرح أبيات المغني (٣/ ٣٨٥) ، أمالي القالي (١/ ١٠٨) .
(٢) الجني الداني (٥٥) ، مغني اللبيب (١/ ١١٠) ، شرح أبيات المغني (٢/ ٣٨٨) .

ثالثًا

لا يضمر حرف الجر

من الملحوظات المهمة في هذا المضمار من البحث أن حرفَ الجر لا يضمر على الأصح، يذكر سيبويه :

« لا يجوز أن تضمرَ : تنحَّ عن الطريق ، لأن الجار لا يضمر ، وذلك أن المجرورَ داخلٌ في الجار غيرُ منفصل ، فصار كأنه شيءٌ من الاسم ؛ لأنه معاقبٌ للتنوين .

ولكنك إن أضمرت أضمرت مما هو في معناه مما يصل بغير حرف إضافة » [(١)] .

والجار إن سبق أي اسم في أي موقع إعرابي فهو خفض له ، ويذكر النحاةُ أنه قد يجر بحرف محذوف ، ويذكرون من ذلك [(٢)] :

ـ الجر بالحرف (رب) : ولكنه ينوب عنها الفاءُ ، أو الواوُ ، فهما دليلان على

(١) الكتاب (١/ ٢٥٤) ، وانظر (١/ ٢٦٣) .

(٢) ارجع في ذلك إلى : ابن عقيل ، المساعد على التسهيل (٢/ ٢٩٥ ، ٣١٢) .

(رب) ، ويحلان محلها في اللفظ ، لأنهما لا يعطيان مدلولاً سوى ذلك ، وقد يجر بها بعد (بل) قليلاً.

وقد يجر مع التجرد منها جميعًا ، وهذا أقل ، ولا أستطيع إلا أن أقول : ذكره النحاةُ من خلال الشعر ، وهو نادر فلا يعتد به في هذا المبحث ، والخلافُ بين النحاةِ قائم في عامل النصب حال حذف (رب) ونيابة حرف من الأحرف السابقة محلها .

ـ يجر بالحرف كذلك محذوفًا في جواب ما تضمن مثلَه ، نحو : زيد (بالجر) ، في جواب من قال : بمن مررت ؟ أو في معطوف على ما تضمنه بحرف متصل ، أو منفصل بلا أو لو، أو في مقرون بعد ما تضمنه بالهمزة ، أو هلا ، أو إن أو الفاء الجزائيتين ، نحو : مررت بزيد ، فتقول : أزيد بن عمرو (بالخفض) .

وقد يجر بغير ما ذكر ، ولا خلاف في شذوذ بقاء الجر حينئذ [1] ، كما في قول الفرزدق:

إذا قيـــل أي النـــاس شر قبيلـــة أشارت كليبٍ بالأكف الأصـابعُ [2]

أي : إلى كليب .

ويلحظ أن بقاءَ الجر مع حذف الجار لا يتأتى إلا بدليل ، وإن افترضنا أن الواوَ والفاءَ وبلْ نائبةٌ منابَ (رب) فهي بمثابة الجار، ويمكن عدادُها حينئذ حروفَ جر .

أما في جواب عن سؤال أو العكس ، فإنه يمكن أن نحتسب الكلام متصلاً ، ويكون بمثابة العطف أو البدلِ .

أما غير ذلك فهو شاذ بلا خلاف .

وعليه فإنه لا يجوز ـ كما يذكر سيبويه ـ أنْ يضمر الجار ويبقى عمله ، حتى إذا ما

(١) المساعد على التسهيل (١/ ٤٣١) ، (٢/ ٢٩٩) .
(٢) الموضع السابق ، وارجع إلى (شرح التصريح ١/ ٢١٢) ، الهمع (٢/ ٣٦) ، الصبان (٢/ ٩٠) ، الدرر اللوامع (٤/ ١٩١) .

أضمر الجار فإنه لا يكون ـ حينئذ مضمرًا ، وإنما يكون مسقطًا ، ويلزم نصُب ما بعده .

رابعا
نصب المجرور المتعلق على حذف حرف الجر

لكل فعل فاعلٌ ومفعولٌ يقيدُ الفعلَ ، أي : يحدد جهةً من جهاته الدلالية ، وقد درسنا فكرةَ العلاقة اللفظية والمعنوية بين الفعل ومفعوله في شيء من البحث المنبه للأفكار في القسم السابق ، ووعدنا أن نحاول في هذا القسم جمع ما يمكن أن نشير إليه من نصبِ المفعولِ به لإسقاط حرف الجر .

ويجمع المبردُ هذه الفكرةَ في قوله : « وكل خافض في موضع نصب إذا حذفتَه وصل الفعلُ فعمل فيما بعده ...» [(١)] .

ـ من المواضع التي حُذف فيها حرفُ الجر ونُصب ما بعده من مجرور ، فتحول المجرورُ المعَدى إليه بواسطة إلى مفعول به منصوب ما ذكر في كتاب سيبويه من [(٢)] :

ـ اخترت الرجالَ عبدَ الله .

---

(١) المقتضب (٢/ ٣٢٠) .
(٢) الكتاب (١/ ٣٧) .

ـ وقوله ﷻ : ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَا ﴾ [الأعراف : ١٥٥] .

ـ وسميته زيدًا ، وكنَّيْت زيدًا أبا عبد الله .

ـ ودعوته زيدًا ، إذا أردت دعوته التي تجري مجري سميته ، وإن عنيت الدعاءَ إلى أمر لم يجاوز مفعولاً واحدًا .

ـ ومنه قولُ الشاعر :

أســـتغفر الله ذنبًـــا لســـتُ مُحصـــيَه ... رب العباد إليـه الوجـهُ والعمـلُ [(١)]

ـ وكذلك قول عمر بن معد يكرب الزُبَيْدي :

أمرتْـك الخـيرَ فافعـلْ مـا أُمـرْتَ بـه ... فقد تركتُك ذا مـالٍ وذا نشـب [(٢)]

ـ ونُبِّئْتُ زيدًا يقول ذاك .

ويذكر سيبويه في التعليل للنصب في المواضع السابقة : « وإنما فُضل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة، فتقول: اخترت فلانًا من الرجال ، وسميته بفلان، كما تقول عرَّفْته بهذه العلامة ، وأوضحته بها ، وأستغفر الله من ذلك ، فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل ، ومثل ذلك قول المتلمس :

آليـت حَـبَّ العـراق الـدهرَ أطعَمُـه ... والحَبُّ يأكلُه في القريةِ السـوسُ [(٣)]

السـوسُ [(٣)]

يريد : على حَبُّ العراق .

---

(١) الكتاب (١/ ٣٧) ، المقتضب ، (٢/ ٣٢٠) ، الخصائص (٣/ ٢٤٧) ، شرح المفصل (٧/ ٦٣) ، (٨/ ٥١) ، الخزانة (١/ ٤٨٦) ، الدرر اللوامع (٥/ ١٨٦) .

(٢) الكتاب (١/ ٣٧) ، المقتضب (٢/ ٣٢٠) ، شرح المفصل (٢/ ٤٤) (٨/ ٥٠) المغني رقم (٥٩٧ ، ٩٧٣) ، الخزانة (١/ ١٦٤) ، الدرر اللوامع (٥/ ١٨٦) .

(٣) الكتاب (١/ ٣٨) ، المغني رقم (١٣٧) ، أوضح المسالك (٢/ ١٧) الصبان على الأشموني (٢/ ٩٠) ، شرح أبيات المغني (٢/ ٢٥٩) ، (٧/ ٢٤٦ ، ٢٦٦) .

وكما تقول نبئت زيدًا يقول ذاك ، أي : عن ذاك » [١] .

ويفرق سيبويه بين الحرف الجار هنا ، وبين الحرف الزائد في قوله :

« وليست عن وعلى ههنا بمنزلة الباء في قوله : ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء : ٧٩ ، ١٦٦] [الفتح :٤٨] ، وليس بزيد ؛ لأن عن وعلى لا يفعل بها ذاك ، ولا بـ (منَ) في الواجب » [٢] .

ويفسر المحقق ذلك بأنه يعني:أن (عن) و (على) لا تستعملان زائدتين في النفي، فإنها تكون زائدة عرضة للحذف .

ويجعل سيبويه مثل هذا الاستعمال على درجات ، فيذكر: « وليست أستغفر الله ذنبًا»، و (أمرتك الخير) أكثرَ في كلامهم جميعًا ، وإنما يتكلم بها بعضُهم » [٣] .

ويذكر تتمة لهذا الباب : «فأما سمَّيْت وكنَّيت فإنما دخلتها الباءُ على حدِّ ما دخلت على عَرَّفت ، تقول : عرَّفته زيدا ، ثم تقول : عرَّفته بزيد ، فهو سوى ذلك المعنى ، فإنما تدخل في سميت وكنيت على حدّ ما دخلتِ في عرَّفته بزيد ، فهذه الحروفُ كان أصلُها في الاستعمال أن توصلَ بحرف الإضافة » [٤] .

ويكون منه قولُ الفرزدق :

منا الذي اختير الرجالَ سماحة وجودًا إذا هبَّ الرياحُ الزعازعُ [٥]

يذكر السهيلي لمسألة ترتيب مفعولي (اختار) حكمين ، هما [٦] :

---

(١) الكتاب (١/ ٣٨) .
(٢) الكتاب (١/ ٣٨) .
(٣) الموضع السابق .
(٤) الكتاب (١/ ٣٨) .
(٥) الكتاب (١/ ٣٨) ، وانظر : شرح المفصل (٨/ ٥١) ، تذكرة النحاة (٥٨٢) ، الخزانة (٣/ ٦٧٢) ، شرح أبيات المغني (٣/ ١٢٢) ، الدرر اللوامع (٢/ ٢٩١) .
(٦) نتائج الفكر (٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢) .

ـ إذا لم يسقط حرفُ الجر فالاختيار تقديمُ المجرور ، ويجوز التقديم .

ـ إذا أسقط حرفُ الجر لم يكن بُدّ من التقديم للاسم الذي كان مجرورًا ، وهذا يكون على نقيض القول : استغفر زيدٌ ربَّه ذنبه ، حيث يتأخر هنا المسقط منه حرف الجر ، ويعلل لذلك بأن الأصل هنا سقوط حرف الجر .

ـ ومنه أن تقولَ : أمرتك الخير من قول الشاعر :

أمرْتُـك الخـيرَ فافعـل مـا أمـرْتَ بـه فقد تركتك ذا مـالٍ وذا نشـب [(١)]

حيث جمع في البيت بين الأصل والفرع ، فقال : (أمرتك الخير) فأسقط حرف الجر ، ثم قال : فافعل ما أمرت به ، فأثبت حرف الجر ، يلحظ النصبُ في الموضع الأول عندما أسقط حرف الجر .

وقد ذكر السهيلي أن حذفَ الجار هنا يكون بشرطين [(٢)] :

أولهما : اتصالُ الفعل بالمجرور ، فإن تباعد منه لم يكن بُدٌّ من الباء.

والآخر : أن يكون المأمورُ به حدثًا ، فإن كان جسمًا أو جوهرًا لم تحذف الباء ، من نحو: أمرتك بزيد ، لأن الأمر ليس به ولا للتكليف به متعلق .

ويذكر أنه لا يجوز الحذفُ مع القول : نهيتك عن الشر ، لأنه ليس في ضمن الكلام ما يتضمن النصبَ ، والنهيُ عن الشيء إبعاد عنه وكف وزجر ، وكل هذه المعاني متعدية بعن، فلم يكن بدٌّ منها ، بخلاف الأمر فإنه إغراء بالشيءِ وإلزاق به ، فمن ثَمَّ تعدي بالباء، وهو أيضًا بمعنى التكليف والإلزام ، فمن ثم جاز إسقاطُ الباء .

ـ «أجاز بعض الكوفيين قياسًا على هذا : مررت زيدًا ، وهو عند البصريين لا

(١) انظر : البسيط في شرح الزجاجي ، وقد أثبت محققه مواضع وجوده في الهامش (١) من ١ـ ٤٢٦، (٢/ ٩٣١) .
(٢) نتائج الفكر (٣٣٦، ٣٣٧) .

يجوز، لأنه إنما جاز فيما يتعدى إلى مفعولين ، أحدهما بحرف جر ، لأن الفعل يقوى إذا تعدى إلى مفعول ، فيحذف من الثاني حرف الجر ، ثم يعدي الفعل إليه ، واحتج من أجاز (مررت زيدا) ببيت أنشده لجرير» [(١)] فأنشد :

تمـــــرون الـــــديار ولم تَعُوجُـــــوا كـــلا مكـــمُ عـــليَّ إذَنْ حـــرامُ [(٢)]

ـ كما أجازوا قولَهم : دخلت البيتَ ، وإنما معناه : دخلت في البيت ، والعاملُ فيه الفعل [(٣)] .

ومثله : ذهبت الشامَ .

ويفرقُ ابنُ أبي الربيع بين عامل النصب في المثل السابق وعامل النصب في الظرف ، فيذكر :

« وإذا قلت : جلست يومَ الخميس فليس بمنزلة قولك : ذهبت الشامَ ، ولا بمنزلة قول الشاعر :

آليت حَبَّ العراق الدهرَ أطعَمُـه

على مذهب سيبويه ، لأن ذهبت الشام أصله : أتيت إلى الشام ، وآليت حب العراق أصله: آليت على حب العراق ، فأسقطوا حرف الجر اتساعًا فظهر عمل نصب الفعل الذي كان أزاله .

وإنما نصب يوم الخميس في قولك: جلست يومَ الخميس ؛ لأنه شبه بالمصدر ، فأسقط حرف الجر ، فوصل إليه كوصوله إلى المصدر على أنه مقتض له ، فينصبه كما ينصب المصدر المقتضى للفعل » [(٤)] .

---

(١)تذكرة النحاة (٥٨٢) .

(٢) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٣٩٠ ـ ٤١٢) ، تذكرة النحاة (٥٨٢) شرح المفصل (٨/ ٨) خزانة الأدب (٣/ ٦٧١) ، شرح أبيات المغني (٢/ ٢٨٩) ، الدرر اللوامع (٥/ ١٨٩) .

(٣) الكتاب (١/ ١٦) .

(٤) البسيط في شرح جمل الزجاجي (١/ ٤٧٧ ، ٤٧٨) .

وأرى أن فكرةَ الاقتضاء تلتصق بما بعد القسم أكثر من سابقيه ، لأن ما بعد القسم لابد من ذكره بعد (آليت) ، أما في المثال الثاني فواضح الموازنةُ المعنويةُ بينه وبين (جلست يوم الخميس) .

ـ ذكر سيبويه حذفَ حرف الجر في خبرِ أفعالِ الرجاء،ذلك في المثل : «اخلولقت السماء أن تمطرَ »[1] ، وعقبَ عليه بالقول : أي لأن تمطر ..

والنحاةُ يرون أن خبر هذه الأفعال في محل نصب كخبر (كان) ، وأنت ترى أن سيبويه قدر لها حرفَ جر محذوفًا ، فكيف يوفق بين هذين إلا من طريقِ نزعِ الخافض ؟!

ـ ومثل ما سبق قوله :

«وتقول : لا يلبث أن يأتيك ، أي : لا يلبث عن إتيانك ... وتقول : ما منعك أن تأتينا، أراد : من إتياننا ، فهذا على حذف حرف الجر »[2] .

ويمكن أن يكون منه : خفت أن تفعل كذا .

ومنه قول الأعرابي الذي سمعه سيبويه : أنْعمْ أن تَشُدَّه[3] ، أي : بالغ في أن يكون ذلك هذا المعنى .

ويجعل سيبويه (أنْ) هنا محمولةً على الفعل ، لأنه لم يستطع أن يحملها مرة أخرى على الظرفية ، كما فعل في : يا سارق الليلةَ أهل الدار[4] .

وتتعدد الأمثلةُ قبلَ المصدر المؤول من (أنَّ ومعموليها) .

ـ ربط سيبويه فيما سبق بين حذف حرف الجر قبل (أنْ وأنَّ) وحذفِه قبلَ المصدر

---

(١) الكتاب (٣/ ١٥٧) .
(٢) الكتاب (٣/ ١٥٥) ، وانظر (١/ ٣٨ ، ٣٩) .
(٣) الموضع السابق .
(٤) الكتاب (١/ ١٧٦ ، ١٧٧) .

في القول : فعلت ذاك حَذَرَ الشر [١] .

والمبرد يجعل ذلك مطردًا مع المصدر بوجه عام ، فيذكر : «وإذا كان المصدرُ على وجهه جاز الحذف ، ولم يكن كحسنه مع (أَنْ) ؛ لأنها وصلتها اسم ، فقد صار الحرفُ والفعلُ والفاعلُ اسما ، وإن اتصل به شيءٌ صار معه في الصلة ، فإذا طال الكلامُ احتمل الحذف»[٢] .

ويذكر من أمثلة ذلك : أمرتك الخير يا فتى .

ولكننا نجد من النحاة من يقصر الحذف مع (أن وأنَّ) ، فيذكر صاحب شرح الكافية:

« ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام إلا مع (أنْ وأنَّ) ، وذلك فيهما أيضًا بشرط تعيُّن الجار ، فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه ، وبالجر عند الخليل والكسائي ، والأولُ أولى لضعف حرف الجر عن أن يعملَ مضمرًا » [٣] .

ولكنه يعودُ فيذكر من يجيزُ غير ذلك ، حيثُ يقول :

«والأخفش الصغير يجيز حذف الجار مع غيرهما أيضًا قياسًا إذا تعين الجار» [٤].

يذكر سيبويه في ذلك :

واعلم أن اللام ونحوها من حروف الجر قد تحذف من (أنْ) كما حذفت من (أنّ) ، جعلوها بمنزلة المصدر ، حين قلت : فعلت ذاك حذرَ الشر ، أي : لحذر الشر، ويكون مجرورًا على التفسير الآخر ... » [٥] .

فالقضية مترابطة متكاملة ، قضية النصب وحذف حرف الجر .

---

(١) ارجع إلى الكتاب (٣/ ١٥٧) ، وانظر (٢/ ٣٨ ، ٣٩) .
(٢) المقتضب (٢/ ٣٤ ، ٣٥) .
(٣) شرح الرضي على الكافية (٢/ ٢٧٣) .
(٤) الموضع السابق .
(٥) الكتاب (٣/ ١٥٤) ، وانظر : مغني اللبيب (٢/ ٦٤٠) ، شرح المفصل (٨/ ٥١) ، كافية ابن الحاجب (٢/ ٢٧٣) ، شرح ابن عقيل (١/ ٥٣٧، ٥٣٨) .

ومنه قوله تعالى:﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء : ١٢٧]،أي:ترغبون في أنْ ...، أو عَنْ أن...

وقوله تعالى : ﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٢٢٩] ، أي : من ألا .

ـ كما تقدر (منْ) قبل المصدرِ المؤول المحذَّر منه ، فيقال : إياك أن تفعل ، أي من أن تفعل، ويذكر ابن مالك في ألفيته :

وعَـــدَّ لازمـــا بحـــرف جـــر وإن حُـــذِف فالنصـــبُ للمنجـــرّ

نقـــــــلاً وفي أنَّ وأنْ يطـــــــردُ مع أمنِ لبس كعجبتُ أن يَـدوا [(١)]

(١)

فاطرادُ الاستغناءِ عن حرف الجر المتعين مع (أنْ وأنَّ) قائم ، حيثُ يحذفُ الحرفُ تخفيفًا لطولهما بمتعلقهما [(٢)] .

ويحكم على موضعهما بالنصب ، وهو مذهبُ سيبويهِ والفراءِ خلافًا للخليل والكسائي حيث يجران ، ولكن ابنَ مالك يصحح ما ذهب إليه سيبويه ؛ لأن بقاءَ الجر بعد حذف عامله قليل ، والنصبُ كثير ، والحملُ عليه أولى [(٣)] .

وإنما هو إسقاط للحرفِ الخافض ، فنصب ما بعده .

ومثل (أنَّ وأنْ) في حذف حرف الجر قياسًا (كي) المصدرية ، نحو : جئتك كي تقوم، أي : لكي تقوم [(٤)] .

ـ تطردُ الفكرة مع الصِّفات المشتقة فيما ذكره سيبويه عن الخليل : «كذلك : لا آمرًا بالمعروف لك ، إذا جعلت بالمعروف من تمام الاسم ، وجعلته متصلاً به ،

---

(١) انظر : المساعد على التسهيل (٢/ ٥٧٢) .
(٢) انظر : الأشموني (١/ ٢٤٠) .
(٣) المساعد على التسهيل (٥٧٢) ، الأشموني (١/ ٢٤٠) .
(٤) الأشموني (١/ ٢٤٢) .

كأنك قلت : لا آمرا معروفًا لك ... » [1] .

ويذكر النحاةُ أن «النصب على التشبيهِ بالمفعول به يكون في ثلاثةِ أشياءَ : في الصفات التي تثنى وتجمع وتؤنث ، وليست باسم فاعلا ولا اسم مفعول ولا أمثلة المبالغة ، نحو: حسن وشديد وكريم .

وفي اسم الفاعل ، نحو مررت برجل قائمٍ الأبَ ...

وفي اسم المفعول ، نحو : مررت برجلٍ معروفٍ النسبَ .

وقد تقدم أن أمثلةَ المبالغة تجري مجرى اسم الفاعل ، فيجوز على هذا أن يقال: مررت برجل طهور الماء » [2] .

ويفسُر ابن أبي الربيع المثل الأخير بأن أصله : مررت برجلٍ طهورٍ ماؤه ، وأرى أن هذا ليس الأصل ، وإنما هو : مررت برجل طهور الماء ، لأن بين تقديره للأصل وبين المثل على النصب وضع الضمير معاقبًا لأداة التعريف ، ولكن التنوينَ يكونُ معاقبًا لها كما هو ملحوظ ومطرد في هذه المواضع .

وقد ربط سيبويه بين العدد ومميزه وبين اسم الفاعل ومعموله في هذه الفكرة ، حيث يشبه عملَ (عشرين) في (درهمًا) بعمل (ضارب) في (زيدا) إذا قلت : هذا ضاربٌ زيدًا[3] .

فإذا نونته نصبت ما بعده ، وإذا أزلت التنوين خفضت ما بعده [4] .

ومن قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ [الأنعام : ١١٧] .

---

(١) الكتاب (٢/ ٢٨٧).
(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢/ ١٠٨٢ ، ١٠٨٣) .
(٣) الكتاب (٢/ ١٣١) .
(٤) شرح المفصل (٢/ ٧١) .

ونلحظ حذف حرف الجر بعد (أعلم) الأولى ، وثبته بعد (أعلم) الثانية ، يذكر ابن عطية : «و (مَنْ) في قوله ـ تعالى ـ : (من يَضلِّ) في موضع نصب بفعل مضمر تقديرُه: (يعلم مَنْ) ، وقيل في موضع رفع ، كأنه قال : أيُّ يضل عن سبيله ، ذكره أبو الفتح وضعفه أبو على .

وقيل : في موضع خفض بإضمار باء الجر ، كأنه قال : بمَنْ يضل عن سبيله ، وهذا ضعيف ، قال أبو الفتح: هذا هو المراد فحذفت باء الجر، ووصل أعلم بنفسه ، قال: ولا يجوز أن يكونَ (أعلم) مضافًا إلى (من) ؛ لأن أفعلَ التفضيل بعضُ ما يضاف إليه » [(١)] .

والقضيةُ لا تحتاج إلى هذه الخلافات أو التأويلات ، فنظير الموضع في القرآن الكريم يتعدد، منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [النحل :١٢٥] ، [القلم :٧] .

ولا يستطاع أن يدخلَ هذا الموضع تلك المبررات والخلافات السابقة، وهو في الأول أصله كالثاني ، أي أن الأصل وجود حرف الجر ، ولكنه حذف ، فاستحق ما بعده النصب، فـ(مَنْ) في الموضع في محل نصب .

ومن هذا ما يذكره سيبويه فيما أضيف إليه معموله : «وإن ألقيت التنوين وأنت تريد معناه جرى مثله إذا كان منونًا ، ويدلك أنك تقول : مررت برجل ملازمك ، فيحسن ويكون صفة للنكرة ، بمنزلته إذا كان منونًا ، وحين قلت : مررت برجل ملازم أباه رجلٌ، وحين قلت : مررت برجل ملازم أبيه رجل ، فكأنك قلت في جميع هذا : مررت برجل ملازم أباه ، ومررت برجل ملازم أبيه ... » [(٢)] .

ـ يرفع سيبويه للبدل عن النيابة عن الفاعل في الأقوال :

ضُربَ عبدُ الله ظهرهُ وبطنُه .

(١) المحرر الوجيز (٥/ ٣٢٩ ، ٣٣٠) .
(٢) الكتاب (٢/ ١٨) .

وضرب زيدٌ الظهرُ والبطنُ .

ومطرْنَا السهلُ والجبلُ .

ولكنه يعود فيقول :

« وإن شئت نصبت ، تقول : ضُربَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ ، ومُطرْنا السهلَ والجبلَ، وقلب زيدٌ ظهرَه وبطنه ، فالمعنى أنهم مُطروا في السهل والجبل ، وقلب على الظهر والبطن، ولكنهم أجازوا هذا ، كما أجازوا قولهم : دخلت البيتَ ، وإنما معناه : دخلت في البيت ، والعامل فيه الفعل ، وليس المنتصب ههنا بمنزلة الظرف ، لأنك لو قلت: قلب هو ظهره وبطنُه ، وأنت تعني : على ظهره ، لم يجز ... » [(١)] .

ويصرح ابنُ هشام اللخمي في هذا الموضع بأن انتصابَ الظهر والبطن على أن يكونَ مفعولاً على إسقاط حرف الجر ، أي : ضرب على ظهره وبطنه ، فلما أسقط الخافضُ تعدى الفعلُ فنصب [(٢)] .

ـ حذف حرف الجر ونصب ما بعده في [(٣)] :

* قوله تعالى: ﴿قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩] ، أي قدرنا له ، وقوله تعالى : ﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [الأعراف:٤٥] ، [هود:١٩] ، أي : يبغون لها .

وقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ [آل عمران:١٧٥] ، أي : يخوفكم بأوليائه .

* ومنه كذلك قوله تعالى : ﴿وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة : ٢٣٥] ، أي : على عقدة .

---

(١) الكتاب (١/ ١٥٩) ، وانظر : المساعد على التسهيل : (١/ ٤٢٨) .
(٢) الفوائد المحصورة في شرح المقصورة (٣٥٧) .
(٣) انظر : مغني اللبيب (٢/ ٦٤٠) ، الزركشي ، البرهان في علوم القرآن (٣/ ٢١٥ ، ٢١٦) .

وقوله تعالى : ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا﴾ [طه : ٢١] ، أي : على سيرتها .

ومنه قوله تعالى : ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ [مريم : ٧٨] ، أي : أطلَعَ على الغيب .

ويلحظ النصبُ في المواضعِ السابقة من الآيات الكريمة بعد أن أُسقطَ حرف الجر .

ـ ومن المواضع التي ننوه إليها في النصب بعد نزع الخافض ما يمكن أن يقال به من :

عمرو منطلق بحق، فتصير: عمرو منطلق حقًا . وزيد ذاهب بغير شك، فتصير : زيد ذاهب غيرَ شَكٍ .

وأَوْجهُ الأوجه النحوية لكلٍ منهما أن يكونَ (حقًا ، وغير) منصوبين لنزع الخافض، فتقدير فعل وغيره يجعلنا نبحث عن الموقع الإعرابي ، ولا يكون هناك ترابط بين الجملتين ترابطًا معنويًا قويًا .

ـ « اختلف النحويون في مجئ المنصوب على التشبيه بالمفعول به في الفعل ، فمنهم مَنْ أجاز ذلك ، واستدل عليه بما روى : (وكانت امرأة تُهَرَاق الدماءَ) . وقال: إن الأصل : كانت امرأة تُهَرَاق دماؤها ، فنقل الضمير إلى الفعل ، كما نقل في اسم الفاعل واسم المفعول، صار الضمير مرفوعًا بالفعل ، فصار قد أخذ مرفوعه ، وطلب بعد ذلك محلاً، فأشبه الفعل المتعدي ، فقالوا : تهراق الدماءَ ...

كان الأستاذ أبو علي يجعل ذلك على حذف حرف الجر ، وأن الأصل : تُهَرَاقُ بالدماء، ويكون هذا بمنزلة : تصبب زيد بالعرق .... » [(١)] .

وواضح أن تقديرَ حرف الجر قبلَ الدماء أكثرُ وضوحًا وملاءمةً للمعنى من التحليل الأول ، حيث إن الأولَ يعتمد على نقل الفعل من مرتبته إلى مرتبة فعل

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢/ ١٠٨٣ ، ١٠٨٤) .

متعدٍ .

أما فكرةُ النصب بعد حذف حرف الجر فمطردة متكاملة .

ـ نظرة في قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الأنعام : ٩٥] .

أما لفظة (الميت) فإنها قد جُرَّت لما كانت في موقع جر بالإضافة إلى الاسم الذي حل محل الفعل (يخرج) .

وقراءة ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ [الأنعام:٩٦] من الآية التي تليها ، فيها مثيل لما سبق ، وهم يقدرون فعلاً مضمرًا قبل (سكنا) ، والتقدير ، وجاعل الليل يجعله سكنًا ، وهذا مثل قولك : هذا معطي زيد أمس درهما ، والذي حكاه أبو علي في هذا أن ينتصبَ بما في الكلام من معنى : معطي »[(١)] .

فزيدٌ جر ، كما أن (الليل) جُرَّ للإضافة ، حيث صح أن يقعَا في موقع جرٍّ ، حيث جاء ما قبلهما في صيغة الاسم ، أما (سكنا) فقد نصب على غير ذلك ، لا على تقدير فعل.

فإذا كان الموقعُ يحتمل الجر فإنه يكونُ أولى بإظهار حركته ، وإذا لم يحتمله نُصب ما بعده، والصيغة الاسمية أو الفعلية للموقع هي التي تحكم ذلك ، مع ملاحظة خلو الاسم من التنوين وأداة التعريف اللتين تمنعان من الخفض أو الإضافة إلا في بعض المواضع.

وأخلص من ذلك إلى أن الجر أولى من النصب ، فإذا لم يكن جر أو رفع فإن النصبَ يكون.

في قوله تعالى : ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء : ١١٠] .

(١) انظر : المحرر الوجيز (٥/ ٢٩٥) .

يذكر أن المعنى ليس على : ادعوا مسمى هذا الاسم ، أو مسمى هذا الاسم ، بل على : ادعوه بهذا الاسم أو بهذا ... » [(١)] .

وعليه فإن كلا من لفظي الجلالة : (الله ، والرحمن) منصوبان على نزع الخافض ، لأن التقديرَ : ادعوه بالله ، أو ادعوه بالرحمن .

ـ وَحْد :

يذكر سيبويه : « وجعل يونسُ نصبَ وحده كأنك قلت : مررت برجل على حِياله ، فطرحْت (على) ، فمن ثَمَّ قال : هو مثلُ عندَه ، وهو عند الخليل ، مررت به خصوصًا» [(٢)] .

فهو اسمٌ ملازم للنصب ، أي في أكثرِ الاستعمال ، وقد يجر .

يذكر ابن عقيل : «هو منصوب على الظرفية ، وأصل (جاء زيد وحده) : على وحده ، فحذف الحرفُ فانتصب ...

ثم يذكر :

وقال سيبويه : هو اسم وُضع موضعَ المصدرِ الواقع موقعَ الحال ، والأصل : إيحاد ثم موحد .

وقيل : هو مصدر محذوف الزوائد .

واختلف عن العرب : أنطق له بفعل أم لا ؟ والصواب أنه نطق . حكى الأصمعي: وَحَدَ الرجل يَحِدُ : انفرد ، فوحَدَ وحْدَه على هذا كوَعَد وعْده » [(٣)] .

كما ذكر مجرورًا بعلى .

وعندما يسبق بحرفِ الجر (على) فهو مجرور بالكسرة الظاهرة لا محالةَ ، ولكنه

(١) انظر : البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ، للزملكاني (٣٠٦) .
(٢) الكتاب (١/ ٣٧٨) .
(٣) انظر : المساعد على التسهيل (٢/ ٣٤١ ، ٣٤٢) .

ينطق منصوبًا إذا أسقط حرف الجر ، مما يدل أن ملازمتَه النصبَ في أغلب استعمالاته اللغوية إنما يكون على إسقاطِ حرف الجر .

ـ يذكر ابنُ مالك أن الأخفشَ الأصغرَ يجيز حذفَ حرف الجر مع غير (أنْ وأنَّ)، وينصب ما بعدهما ، كما يذكر ذلك ابنُ عقيل [(١)] ، عن ابن الطراوة ، فتقول : بريْتُ القلمَ السكينَ ، والأصل بالسكين ، فحذف الحرف لما تعيَّن هو وموضعه ، وقاسا ذلك على ما سُمعَ من قولهم : اخترت زيدًا الرجال ، أي : من الرجال ، وأمرتك الخير ، أي بالخير، وسميت ابني محمدًا ، أي بمحمد .

فإن لم يتعين الحرفُ لم يحْذَف ، فلا تقول : رغبت الأمر ، إذ لا يُدْرى : هل المراد : رغبت في الأمر أم عن الأمر .

وكذا إن لم يتعيْن موضعُه ، فلا يقال : اخترت إخوتك الزيدين ، إذ لا يدري : هل المراد الاختيارُ من إخوتك ... ، أم من الزيدين .

ـ ومنه كذلك قوله تعالى : ﴿أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُواْ رَبَّهُمْ﴾ [هود : ٦٠] ، أي : بربهم ، ثم حذفت الباء [(٢)] .

ومن أمثلة ما يُعَدُّ منصوبًا على نزع الخافض ما يلمس في [(٣)] .

ـ قوله تعالى : ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف : ١٦] ،أي :على صراطك ، ومنهم من يضمّن (لأقعدن) معنى (لألزمن) .

ـ قوله تعالى:﴿وَلَا تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٥] . أي : على عقدة ، ومنهم من يضمن (لا تعزموا) معنى (لا تنووا) .

ـ قوله تعالى : ﴿أَن تَسْتَرْضِعُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ﴾ [البقرة : ٢٣٣] ، أي : لأولادكم ، ومنهم

(١) ارجع إلى : المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٤٣٠) .
(٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٣٩٠) .
(٣) المواضع المذكورة في : شرح الرضي على الكافية (٢/ ٢٧٣) .

من يضمن (تسترضعوا) معنى (ترضعوا) .

ـ قوله تعالى : ﴿يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ﴾ [التوبة : ٤٧] ، أي : يبغون لكم .

ـ قوله تعالى : ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ [آل عمران : ١١٨] ، أي : لا يألون لكم .

ومنه كذلك :

ـ كسبتك الخير ، أي : كسبت لك .

ـ كلتك الطعام ، أي : كلت لك .

ـ وزنتك المال ، أي : وزنت لك .

ـ زدتك دينارًا ، أي : زدت لك .

ـ نفصتك درهما ، أي : نقصت لك ، أو : منك .

مما سبق ذكرُه من كتب النحاة إزاء تعدي الفعل بنزع حرف الجر يتضح لنا أن قضيةَ النصب على نزع الخافض ، أو على حذف حرف الجر ، إنما ترتبط ارتباطًا أساسيًا ـ معنويًا ولفظيًا ـ بالجانب الدلالي الذي يكون عليه الفعل ، حيث يمكن أن يتعدى بدون واسطة مرة ، ويتعدى بواسطة حرف الجر مرة أخرى ، وهو في حال تعديه بالحرف يختلف فيه حرفُ الجر من فعل إلى آخر ، بما يدل على أنَّ القضيةَ دلالية في المقام الأول،وهو راجع إلى:

ـ ما يمكن أن يكونَ عليه الفعلُ لفظيًا من تعدَّ بالحرف أو بدونه في المعاجم العربية ويكون جذرُ الفعل أصلاً في ذلك .

ـ محاولة تقدير المتحدث ، أو المستمع ، لحرف جر محذوف .

ـ ما يمكن دراسته من التراث العربي في هذا الجانب دراسة وصفية ، حيث تجمع تلك الأفعال التي استعملت بالطريقين في التعدي .

ـ والضابط المعنوي أن يكونَ المجرورُ محلاً للفعلِ أو الحدثِ بواسطة حرف الجر المذكورِ أو المقدر ، فالمفعول به محلّ إحداثِ الفعلِ ، أو محل ارتطامه . هذا غير ما يكونُ عليه المفعولات الأخرى التي تكون لتقييدٍ دلالي معين ومحدد للفعل ، كالسببية أو المصاحبة ... إلخ .

خامسًا
حذف حرف القسم

حروف القسم [1] وهي الباء والتاء والواو تخفض ما بعدها من مقسم به ، فيقال: بالله، تالله ، والله (بالخفض) ، ويجعل بعضُ النحاة المقسمَ به المجرورَ متعلقًا بالفعل الذَي يأتَي بعدهَ ، أي : (لأفعلن) ، ويرده الكثيرون منهم ، وهم يرجحون تعلقه بفعل محذوف ملائم للفظ القسم ، نحو : أقسم ، أحلف .

(١) ارجع إلى : ابن أبي الربيع ، البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢/ ٩٢٣) ، ابن عقيل ، المساعد (٢/ ٣٠٢) ، السلسيلي ، شفاء العليل (٢/ ٦٨٣) .

تدخل الباء على كلِ محلوف به ، ظاهرًا كان أو مضمرًا ، وفعلُ القسَمِ ظاهر أو محذوف.

أما التاء فإنها تدخل على اسم (الله) تعالى ، ولا تدخلُ على غيره ، ولا يظهُر معها الفعلُ المتعلق به .

وأما الواو فإنها تدخل على المقسم بشرط أن يكونَ ظاهرًا ، وأن يكونَ الفعلُ المتعلقُ به محذوفًا .

ويوجد حرفان قسميان آخران :

أولهما : اللام ، ولا تدخل إلا على اسم الله ـ تعالى ـ إذا كنت متعجبًا من المقسم عليه ، فتقولُ : للهِ لأُخلصنّ في عملي .

ثانيهما : مُن (بكسر الميم وضمها) ، ولا تدخل إلا على الرب .

« واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرفَ الجر نصبته» [(١)] ، ويعلل لذلك المبرد بقوله : «لأن الفعل يصل فيعمل ، فتقول : اللهَ لأفعلن » [(٢)] .

فكل مقسم به وصل الفعُل إليه بحرف الجر لك أن تحذفَ منه حرف الجر ، فإذا حذفته نصبته [(٣)] .

وإن كانت هذه الفكرةُ مطردةً لدى النحاة فَهُمْ يختلفون في تقدير وصول فعل القسم بنفسه إلى المقسم به في بعضِ ألفاظِ القسم .

فمنهم من يرى أن من أقسام القسم أن تكونَ الجملةُ فعلية ، والفعل قد وصل بنفسه إلى المقسم به، وهو ظاهر ، ومحذوف ، ويجعلون من ذلك ، أشهد اللهَ لأفعلن ، ويمينَ الله لأفعلن ، وتقديره : ألْزمُ نفسي يمينَ الله لأفعلن ، ومن الأخير كذلك :

---

(١) الكتاب (٣/ ٤٩٧) .
(٢) المقتضب (٢/ ٣٢٠) .
(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢/ ٩٣٠) .

أمانةَ الله [١] .

ومنهم من يرى أن الفعل يصل إلى المقسم به بواسطة حرف الجر ، والتقدير عندهم أحلف يمينَ الله ، وأحلف اللهَ ... أو غيرهما ، والتقدير بحذف حرف الجر : أحلف بيمين الله ، وأحلف بالله .... [٢] .

وكذلك كل المصادر وما يجري مجراها الواقعة في القسم تكون منصوبةً بأحد طريقين ـ على الأكثر شهرة لدى النحاة ـ وهما :

ـ بأفعالها [٣] .

ـ « وإن شئت كان على قولك : يمين الله ، وما أشبهه ، فلما حذفت حرف الإضافة وصل الفعل فعمل » [٤] .

والأخير هو المفهوم من سيبويه ، فبعد أن ذكر أن المحلوفَ به ينصب إذا حذف حرف الجر، استشهد بقول ذي الرمة :

ألا رُبَّ مـــن قلبـــي لـــه اللهَ ناصـــح ومـن قلبـه لي في الظِّبـاءِ السـوانحِ

وقول الآخر :

إذا مـــا الخبـــزُ تأدِمُـــهُ بلَحْـــمٍ فـــذاك أمانَـــةَ اللهِ الثَّريـــدُ

حيث حذف حرفُ الجر من لفظ الجلالة ومن أمانة الله فنصبا . ويربط بين المقسم به المنصوب ونصبِ (حقا) إذا قلت : «إنك ذاهب حقًا ، فالمحلوف به مؤكد به الحديث، كما تؤكده بالحق ، ويُجر بحروف الإضافة كما يُجَرُ (حق) إذا قلت : إنك ذاهبٌ بحق ، وذلك قولك : اللهَ لأفعَلَنَّ .... » [٥] .

(١) السابق (٢/ ٩٢٩ ، ٩٣٠) .
(٢) المساعد (٢/ ٣٠٦) .
(٣) انظر الكتاب (١/ ٣٢٢) ، المقتضب (٢/ ٣٢٥) .
(٤) المقتضب (٢/ ٣٢٦) وبهامشه تفصيل لذلك .
(٥) الكتاب (٣/ ٤٩٧ ، ٤٩٨) .

يذكر الزجاجي اتجاه أصحاب الرأي الذي يذهب إلى أنَّ المحلوفَ به الذي يحذف منه حرف الجر ينصب بإضمار فعل «وكذلك كل مقسم به إذا حذفت منه الحرف الجار نصبته بإضمار فعل » (١) .

ويشرح ابنُ أبي الربيع ذلك حيث يذكر : «فتقول : بالله لأفعلن الأصل : أقسم بالله لأفعلن ، وكان الأصل أن ينصبَ بالفعل لأنه يطلبه على جهة الفضلة ، لكن الحرفَ المضيف يطلب بالخفض ، فاجتمع على هذا الاسم طالبان : الفعل يطلبه بالنصب، والحرف يطلبه بالخفض ، فكان ظهور عمل الحرف أولى لقربه ، ولأن الحرفَ لا يُعَلَّقُ ، والأفعال جاء فيها التعليق ، فلما حُذفَ حرف الجر ظهر عمل الفعل ، فقالوا : اللهَ لأفعلن، ولا يكون هذا إلا مع حذف الفعل » (٢) .

ويلحظ في قولِ ابن أبي الربيع :

ـ أنه لو سايرناه في اجتماع الفعل والحرف ، فإننا لا يجوز لنا أن نوافق على أن الحرفَ يظهر عمله في المقسم به لقرب عمله ، فهو حرف جر ، وحرف الجر لابد أن يعملَ فيما بعده دون النظر إلى أيّ موقع إعرابي ، فالجر ـ كما ذكرنا ـ أقوى العوامل النحوية .

ـ لا يعمل الفعلُ النصب وهو محذوف إلا إذا كان هناك دليل عليه ، إما دليل لفظي، أو دليل معنوي ، فإذا افترضنا أن الدليل الحالي أو المعنوي هنا هو : (أقسم) فإنه لا يتعدى إلى ما بعده وهو ظاهر إلا بواسطة ، فكيف يتعدى بدون واسطة وهو محذوف ؟ هذا وإن جاز هذا في العطف ـ كما سيأتي ـ فالنصب يكون على المحل ، والفعل ظاهر .

ـ لحظنا في مواضع كثيرة ـ بما لا يدع مجالاً للشك ـ أن حذفَ حرف الجر ينصب الاسمَ الذي يليه .

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢/ ٩٣١) .
(٢) السابق (٢/ ٩٣١) .

ـ لذا ؛ فإن حذفَ حرف القسم الجار ينصب ما بعده ، ويكون ما بعده منصوبًا على نزع الخافض ، كما ذكر سيبويه سابقًا .

ـ وفي القسم عدةُ تراكيبَ تتصل بجر المقسم به ونصبه،ذكرها سيبويه في كتابه [1] ، منها :

ـ إذا قلت : والله لأضربنك ، ثم لأضربنك اللهَ ، فأخرته ، لم يكن إلا النصب ، لأنه ضم الفعل إلى الفعل ، ثم جاء بالقسم على حدته ، ولم يحمله على الأول .

ذلك أن المقسمَ به الثاني (أي المكرر) لم يسبق بحرف ، فيلتبس به بين حرف العطف وحرف القسم .

ويوضح المبرد ذلك في قوله :

« لأنك عطفت فعلًا على فعل، ثم جئت بالقسم بعد خبر معطوف، كأنك قلت : اللهَ لأفعلن ، فأوصلت إليه الفعل » [2] .

ـ وإذا قلت : والله لآتينك ثم الله ، لا يجوز فيه إلا الجر ، فالمقسم به الثاني معلق بالأول، لأنه ليس بعده محلوف عليه .

ـ وتقول : والله ثم الله لأفعلن ، فثم ههنا بمنزلة الواو .

ـ وإذا قلت : والله لآتينك ثم الله لأضربنك ، فإن شئت قطعت فنصبت ، كأنك قلت: بالله لآتينك ، واللهَ لأضربنك .

فالواو هنا عاطفة جملةً على جملة ، وليست عاطفةً مفردًا على مفرد ، كما أنها ليست واوَ القسم .

وتتمة لما سبق فإن ابنَ الأنباري يذكر . «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض .

(١) الكتاب (٣/ ٥٠١ ، ٥٠٢) .
(٢) المقتضب (٢/ ٣٣) .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك إلا بعوض ، نحو ألف الاستفهام ، نحو قولك للرجل : الله ما فعلت كذا ، أو هاء التنبيه ، نحو : ها الله »[1] .

والخلافُ القائم بين الكوفيين والبصريين في هذا الموضع في وجود الظاهرة اللغوية بشروط ، وعدم وجودها ، فالخلاف يمس كينونة الظاهرة ، وهذا يقوي الاتجاه الآخر لما يجب أن تكونَ عليه هذه الظاهرة ، وهو أنه إذا حذف حرفُ الجر من المقسم به فالنصب أولى .

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (٥٧/ ١ ـ ٢٣٩) .

القسم الثاني
المنصوبات وفكرة نزع الخافض

يتضمن :

أولًا : المفعول له .

ثانيًا : المفعول معه .

ثالثًا : الظرف .

رابعًا : الحال .

خامسًا : خبر كان .

سادسًا : التمييز .

سابعًا : الاستثناء .

ثامنًا : اسم إن .

تاسعًا : المفعول به .

عاشرًا : المفعول المطلق .

المنصوبات

في هذا القسم من البحث أتناول المنصوبات كلا منها على حدة ، وأناقشها ، مركزًا على المحور الرئيسي للفكرة من هذا البحث ، وهي عوامل النصب ، غير مراع الترتيبَ المعهودَ لدى النحاة في ذكر المنصوبات ، لكنني أحاول ترتيبًا آخر في ذكر المنصوبات في هذا البحث مبتدئًا بما هو أقرب للفكرة من الأذهان ، رابطًا في ذلك بين فكرة نزع الخافض والنصب ، أو بين المنصوبات وما هو منصوب على حذف حرف الجر ، مراعيًا في ذلك عرض عوامل النصب لكل منصوب في التراث النحوي ، حيث ترتبط فكرة البحث ـ أساسًا ـ بعوامل النصب كل الارتباط .

أولاً

المفعول له

ويسمى كذلك [١] المفعولَ لأجله ، والمفعولَ من أجله ، والمفعولَ السببي ، ويضع النحاةُ شروطًا للمفعول لأجله ، وعندما يشترط النحاة إنما يشترطون من أجل العلامةِ الإعرابية لا من أجل المعنى ، وهذه الشروط هي [٢] .

ـ المصدرية ، وذلك لأن الباعثَ له إنما هو الأحداث لا الذوات .

ـ مشاركته لفعله في الوقت ، ويذكر [٣] ، أنه لم يشترطه سيبويه ، ولا أحد من المتقدمين.

ـ مشاركته لفعله في الفاعل ، أو اتحاده بالمعلل به فاعلاً .

ـ كونه علة ، حيثُ هو الباعث على الحدث .

ـ كونه قلبيًا ، من أفعال النفس الباطنة .

ـ كونه نكرة ، فإذا كان به حرفُ التعريف فهو زائد .

ـ ألا يكونَ معنى لفظ الفعل ، وإلا فهو مفعول مطلق .

ويذكر الزمخشري أنه قد يكون نكرة ومعرفة [٤] .

---

(١) ارجع إلى : الهمع (١/ ١٩٤) ، شرح التصريح (١/ ٣٣٤) ، حاشية الخضري على ابن عقيل (١/ ١٧٣) .

(٢) الزمخشري ، المفصل (٦٠) ، ابن مالك في التسهيل (٩٠) ، ابن يعيش في شرح المفصل (٢/ ٥٢ ، ٥٣).

(٣) انظر الهمع (١/ ١٩٤) ، شرح التصريح (١/ ٣٣٥) .

(٤) المفصل (٦٠) ، وانظر : شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٥٤) .

ويقولُ ابنُ مالك ،«وجر المستوفى لشروط النصب مقرونًا بأل [1]،أكثر من نصبه، والمجرد بالعكس ، ويستوي الأمران في المضاف » ، ويذكر السيوطي في الأشباه والنظائر : «قال الجزولي : لا يكون المفعولُ له منجرًا باللام إلا مختصًا ، نحو : قمت لإعظامك ، ولا يجوز لإعظام لك ،قال الشلوبين:وهذا غير صحيح ، بل هو جائز ، لأنه لا مانع يمنع منه ، قال الشلوبين : ولا أعرف له سلفًا في هذا القول » [2] فإذا توافرت الشروطُ السابقةُ مجتمعةً في الاسم الذي يفيد التعليلَ فإنه ينصب ، ولا يتعين النصبُ حينئذٍ ، بل يجوزُ الجر.

ويذهب النحاةُ مذاهبَ مختلفةً في عامل نصبه [3] :

ـ فمذهب جمهور البصريين أنه منصوب بالفعل على تقديرِ لام العلة التي أسقطت .

ـ أما مذهبُ الكوفيين فهو انتصابه انتصابَ المصادر ، دون إسقاط حرف الجر .

ـ ذهب الزجاج إلى أنه منصوبٌ بفعل مضمر من لفظه ، ويذكر أنه قد تقع ، الباءُ ومجرورُها مفعولاً له ، كقوله ـ تعالى : ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء : ٥٩] .

وكذلك (منْ) ومجرورها ، كقوله ـ سبحانه : ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [المائدة : ٣٥] ، وكذلك الكاف ، ومنه ـ كما يذكر ابنُ الخشاب ـ مسألةُ الكتاب : كما أنه لا يعلم فغفر الله له ، أي : لأنه لا يعلم، و (ما) زائدة بين الكافِ ومجرورِها [4] .

ويذكر ابنُ هشام معنى التعليل للكاف ، فأثبته قومٌ ، ونفاه الأكثرون ، وقيد

(١) التسهيل (٨٠) .
(٢) الأشباه والنظائر في النحو (٣/ ٧٦) .
(٣) انظر المراجع السابقة .
(٤) ارجع فيما سبق إلى ابن الخشاب ، المرتجل (١٥٩) .

بعضُهم جوازه بأن تكونَ الكافُ مكفوفة ، كحكاية سيبويه السابقة [١] .

ونظرةً في مجموع ما سبق نجد أن المفعولَ لأجله مفعولٌ مقيد بالتعليل ، سواء أكان التعليلُ باللام ، أم بمنْ ، أم بغيرها ، وهذا التقييدُ يفرض علينا أن ننظر في أصل التركيب الذي يأتي فيه المفعولُ لأجله ، ولا نجد مفرًا من تقدير (لام) التعليل قبل المصدرِ المنصوبِ للتعليل ، أو غير اللام من جارٍّ .

يذكر سيبويه ذلك في عدة مواضعَ ، فيقولُ : «فعلت ذاك حذرَ الشر ، أي : لحذر الشر»[٢] ، كما يجعلُه في موضعٍ آخرَ موقوعًا له ، فيذكر : «هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذرٌ لوقوع الأمر ، فانتصب لأنه موقوع له ، ولأنه تفسيرٌ لما قبله لما كان ؟ ، وليس بصفة لما قبله ، ولا منه ...

ثم يذكر : فهذا كله ينتصب لأنه مفعولٌ له ، كأنه قيل له : لم فعلت كذا وكذا ؟ ، فقال: لكذا وكذا ، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله »[٣] .

إذن تقدير سيبويه أن المفعولَ لأجله إنما نصب لحذفِ حرف الجر (اللام) ، ويؤكدُ ذلك في كل موضع يتطلب ذلك في كتابه ، وفي كل تمثيل بهذا ، فعند ذكرهِ لفتحِ همزة (أن) لحذف لام التعليل قبلها يذكر ـ مقارنًا إياها بالمصدر ـ قوله :

«ولكنك حذفت اللام ـ ههنا ـ كما تحذفُها في المصدرِ إذا قلت :

وأغفــرُ عــوْراء الكــريم ادَخــارَه وأعرضُ عن ذنـبِ اللئيم تَكَرُّمـا

أي: لادخاره»[٤] ، ويعلل ابنُ جني لذلك بأنه لما حذف اللام نصبه بالفعل الذي قبله»[٥] .

---

(١) مغني اللبيب (١/ ١٧٦) ، والمثل غير موجود في الكتاب .
(٢) الكتاب (٣/ ١٥٤) .
(٣) السابق (١/ ٣٦٧) ، وانظر ابن السراج في الأصول في النحو (١/ ٢٤٦) .
(٤) الكتاب (٣/ ١٢٦) ، وانظر : ابن يعيش ، شرح المفصل (٢/ ٥٤) ، البغدادي ، الخزانة : (١٠/ ٤٩١)، وانظر كذلك الكتاب (١/ ٣٨٦) ، حيث يذكر سيبويه حذف اللام .
(٥) اللمع ص ١٤١ .

أما الذين يروْن أنه ينتصب انتصابَ المصادر فإنه يرد عليهم بأن المصادر تنصب في أي حال ، وليس بشروط خاصة ، وأهم هذه الشروط التي تفند هذا الرأي هو شرط التعليل، وكأن النصبَ هنا معنوي ولفظي ، فأما المبرر المعنوي فيظهر من إرادةِ مدلولِ التعليل، وأما المبرراتُ اللفظيةُ فإنما تتمثل في سائرِ الشروط ، والمصادرُ لا تنصب إلا بتعليل لفظي، يرجع إلى أصولِ أفعالها .

أما من يرى بأنه منصوبٌ بفعل مضمر من لفظه فإنه يذهب به مذهبَ الحال ، أو أنه كيف تعرب الجملة الفعلية التي يمثلها هذا الفعل ؟ أتمثل الابتداء ؟ إذن تفتقدُ مدلولَ الجملة وهو التعليل،ولو افترضنا أنها تعني التعليلَ فلابد من عدة تقديرات ، تتمثل في افتراض وجود لام التعليل،ثم تجر ما بعدها بتقدير (أن) فمصدر مؤول... إلى غير ذلك، ويذكر ابنُ الخشاب أن المفعولَ له «يقدر أبدًا باللام ، ثم تحذف فيفضى الفعل إلى مجرورها فينصبه .

فالأصلُ في قولك : قصدتك ابتغاءَ عَرْفك ، لابتغاء عرفك ، ثم حذفت اللام ، فانتصب مجرورها »[1] .

لذا فلا مفر من افتراض سقوط لام التعليل الجارة ، واجتماع الشروط لا يسقطها بالضرورة ـ على الوجه الأرجح ـ سواء احتاج المصدر إلى حرف التعريف ، أم إلى الإضافة، فيمكن أن نجعلَ هذا من قبيل تعاقب التنوين وأي منهما .

ويقوي ذلك أن النحاةَ يوجبون الجر إذا فقد شرط مما سبق ، وهذا يوجب سبقَ اللام التعليلية ، أو ما في معناها ، وهو (منْ) السببية ، نحو : ﴿مُتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر:٢١] ، و (الباء) ، نحو قوله تعالى : ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ [النساء:١٦٠] ، و (في) نحو : « دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ »[2] .

ويمكن لنا أن نقولَ :

(١) المرتجل ص(١٥٩) .

(٢) ابن عقيل ، المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٤٨٦ ـ ٤٨٧) .

إن المفعولَ لأجله من المنصوبات التي نصبت لنزع الخافض ، ولسقوط حرف الجر.

ولا غرْو أن نقرأ لدى ابن أبي الربيع : «فحرف الجر هو الأصل في المفعول من أجله»[١] .

كما يذكر في موضع آخر أن حذفَ حرف الجر في المفعول من أجله قياسي [٢] ، كما يختاره السلسيلي فيقولُ : « وهو الصحيح ، بدليل وصول الفعل إلى ضميره باللام ، نحو: ابتغاء ثواب الله هو الذي تصدقت له ، إذ المضمراتُ تردّ الأشياءَ إلى أصولها»[٣] .

ويؤيد كل ما سبق ما ذكره الصيمري من قبلُ ، وبعد أن ذكر أن المفعولَ لأجله يفسر على وجود لام قبله ، وذلك في قوله :

«وهذه اللامُ المقدرة يجوز ذكرُها في الكلام، وحذفُها، كقولك: جئتك لمخافتك، ولطمع فيك ، وإن شئت حذفتها : ونصبت ما بعدها ، فقلت : جئتك مخافة لك ، وطمعا فيك ... » [٤] .

وعلينا أن ننتبه إلى أن «شرط نصب المفعول له أن تكون اللامُ مقدرة غيرَ ملفوظة ، لأن اللامَ لو كانت ملفوظة لكان مجرورًا ، فلم يمكن نصبه مع الجر ، ولو لم تكن مقدرة لم يفهم منه العلية التي هي شرط المفعول له » [٥] .

لذا فإن نصبَ المفعول له إنما هو لحذفِ اللام ، أي : على إسقاطِ الخافض ، أو نزع الخافض ، مع ملاحظة تمامِ الجملةِ السابقة عليه [٦] .

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي (١/ ٤٦٨) .
(٢) السابق (٢/ ٨٤) .
(٣) شفاء العليل في إيضاح التسهيل (١/ ٤٦١) .
(٤) التبصرة والتذكرة (١/ ٢٥٦) .
(٥) الوافية في شرح الكافية ص(١١٧) .
(٦) يرجع إلى بحث (نظرية التمام في النحو العربي) للباحث .

ثانيًا
المفعول معه

يعرفه النحاةُ بأنه :

هو الاسم التالي واوًا تجعلُه بنفسها في المعنى كمجرور (مع) ، وفي اللفظ كمنصوب مُعَدّى بالهمزة »[1] .

يختلف النحاةُ في عامل النصب في المفعول معه ، ذلك على النحو الآتي[2] :

ذهب جمهورُ النحاة إلى أن الناصبَ له ما تقدمه من فعل أو شبهه .

ـ يذهب الجرجاني إلى أن ناصبَه الواو ، ويرد عليه فريق بأن كل حرف اختص بالاسم، ولم يكن كالجزء منه ، لم يعمل إلا الجر في الاسم .

ـ يذهب الزجاجُ إلى أن الناصبَ فعلٌ محذوف بعد الواو، تقديره : ولابست ... ، فيكون مفعولًا به .

ـ وكان أبو الأحسن الأخفش يذهب إلى أنه منصوب انتصابَ الظرف ، ويرد عليه بأن الأسماءَ ليست فيه ظروفًا ، فلا تنتصب انتصابها .

ـ وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الخلاف ، ويرد على ذلك بأن الأول والثاني كل منهما مخالف للآخر ، فلو جاز نصب الثاني للخلاف ، لجاز نصب الأول أيضًا ، لأنه هو الآخر مخالف .

---

(١) انظر (شفاء العليل في إيضاح التسهيل (١/ ٤٨٩) .

(٢) ارجع إلى : ابن يعيش ، شرح المفصل (٢/ ٤٩) ، أبي حيان ، تذكرة النحاة (٤٣١) ، ابن عقيل ، المساعد (١/ ٥٤١ ، ٥٤٢) ، السلسيلي في شفاء العليل (١/ ٤٨٩) ، شرح الرضي على الكافية (١/ ١٩٥) .

ـ إذا كان المفعولُ معه بعد جملة استفهامية باستخدام (ما ، وكيف) فإن النحاةَ يخرجونه على إضمارِ فعل مشتق من الكون .

يلحظ في المفعول ما يأتي :

أ ـ أن المذاهبَ السابقة كلها يرد عليها ، حيث يَجبُّ كل من النحاة رأيَ الآخر .

ب ـ معنى المفعولِ معه لا يخرجُ عن المصاحبة للحدثية ، والمصاحبة ذاتها تكون في سبيلين :

١ ـ إما أن تكونَ مصاحبةً مع عمل ، ويكون هنا الاشتراك في الحدث ، وهو ما يوجب التبعية ، كما يحدث في بعض معاني جمل هذا الباب ، فيما إذا صح العطف ، فوجب أو جاز بالرجحان على النصب ، أو بالاستواء معه .

٢ ـ وإما أن تكونَ مصاحبةً بلا عمل ، فلا يصح الاشتراك ، فيجب النصب ، ويكون الاسمُ الواقع بعد الواو مفعولاً معه منصوبًا .

جـ ـ ومنه نلحظ أن المفعولَ معه لا يشترك في الحدث ، ولا يقع به أو فيه أو عليه الحدثُ ، وإنما يكون مصاحبًا للحدث أثناءَ حدوثه دون مشاركة .

ولذا فقد قيد بالمعية أو المصاحبة .

د ـ عندما يشرح سيبويه أمثلةَ هذا الباب فإنه يضع موضعَ الواو (مع) ، ويقول : والواو لم تغير المعنى[(١)] ، أي لم تغيِّـرْه عن المعية ، ولو قلت : انتظرتك وطلوع الشمس (بالنصب) ، أي : وانتظرُك طلوعُ الشمس (بالرفع) لم يجز [(٢)] ، فالواو في هذا الموضوع بمعنى (مع) ، وقد يضع محل الواو غير (مع) ، وقد يسميه مفعولاً به ، فيذكر : «ومثل ذلك : ما زلت وزيدًا حتى فعل ، أي : ما زلت بزيد حتى فعل ، فهو مفعول به ، وما زلت أسير والنيل ، أي : مع النيل ، واستوى الماء والخشبة ، أي

(١) الكتاب (١/ ٢٩٧) .
(٢) الخصائص (١/ ٣١٣) .

بالخشية ، وجاء البرد والطيالسة، أي : مع الطيالسة » [(١)] .

وجلّ النحاة يقدرون هذا الإحلالَ محل الواو ، ولا يجوز حذفُ الواو من هذا المفعول، كما جاز حذفُ اللام من المفعول له، لأنه يعمل فيه الفعل الذي لا يتعدى ، فلابد من توسط حرف يبين تعلق الفعل بما بعده » [(٢)] ، فهل التوسط هذا يمكن لنا أن نقرنَه بتوسط حروف الجر ؟ هذا ما سيتضح في النقطة الآتية .

هـ ـ مما يعلل به النحاة مجئ المفعول معه بعد الواو منصوبًا :

قولُ ابن السراج « والواو هي التي دلت على معنى (مع) ، لأنها لا تكون في العطف بمعنى (مع) ، وهي ـ ههنا ـ لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلا بمعنى (مع) ألزمت ذلك، ولو كانت عاملة كان حقها أن تخفض ، فلما لم تكن من الحروف التي تعملُ في الأسماء ولا في الأفعال ، وكانت تدخل على الأسماء والأفعال وصل الفعل إلى ما بعدها، فعمل فيه ، وكان ـ مع ذلك ـ أنها في العطف لا تمنع الفعل الذي قبلها أن يعمل فيما بعدها، فاستجازوا في هذا البابِ إعمالَ الفعل ما بعدها في الأسماء ، وإن لم يكنْ قبلها ما يعطف عليه .... » [(٣)] .

ويحدد ابنُ جني ذلك في قوله :

« فلما حذف (مع) أقام الواو مقامها ، وأوصل الفعل الذي قبلها إلى الاسم الذي بعدها، لأنها قوته ، فأوْصَلَتْه إليه فانتصب » [(٤)] .

ولكن ابنَ الخشاب يعطي تفسيرًا أوضح ، واتجاهًا للتعليل جامعًا بين الجانب اللفظي والجانب المعنوي ، فيذكر:

«فمع ظرف يدل على المصاحبة ، ثم حذف ، والفعل الذي في الجملة لازم ، وهو

---

(١) الكتاب (١/ ٣٩٨) .
(٢) الصيمري ، التبصرة والتذكرة (١/ ٢٥٦) .
(٣) الأصول في النحو (١/ ٢٥٣) .
(٤) اللمع ص١٤٣.

كان العامل في مع المحذوفة في الأصل ، واللازم لا ينصب مفعولاً صريحًا ، ولا يتعدى إليه بنفسه، وإنما يتعدى بمقوٍّ، فأقيمت الواو مقام (مع) لتقاربهما في الدلالة ، لأن معنى الجمع قريب من معنى المصاحبة ، إذ لا مصاحبة إلا باجتماع ، فقُوى الفعلُ بالواو ، فنصب الاسم الذي كانت (مع) مضافة إليه ، وكان مجرورًا بمع ، فصار منصوبًا بالفعل...» [(١)] ، كما يذكر ابنُ يعيشَ مثلَ ذلك في يسر ، حيث يقول : «وإنما افتقرت إلى الواو لضعف الأفعال قبل الواو عن وصولها إلى ما بعدها ، كما ضعفت قبل حروف الجر عن مباشرتها الأسماء ، ونصبها إياها ، فكما جاءوا بحروف الجر تقويةً لما قبلها من الأفعال لضعفها عن مباشرة الأسماء بأنفسها عرفا واستعمالاً ، فكذلك جاءوا بالواو تقوية لما قبلها من الفعل » [(٢)] .

ومهما كان في هذا التحليل والتعليل ، فإن أهم ما يلحظ فيه هو قرْنُ الواو هنا بحروف الجر في تقوية الأفعال التي تسبقها للوصول بعملها إلى ما بعدها .

ولذا فإن ابنَ يعيش يضطر اضطرارًا إلى اصطناع سؤال مترتب على هذا ، وهو : «فإن قيل : هلا خفضتم ما بعد الواو ، إذ الدليل يقتضي ذلك لوجهين :

أحدهما : أنها موصلةٌ للفعل قبلها إلى الاسم الذي بعدها كإيصال حروف الجر .

الثاني:أنها نائبةٌ عن (مع)،و(مع) خافضة،فكان ينبغي أن تكون خافضة أيضًا[(٣)] .

وإن كان يرد على ذلك بِما يساير توجيه النصب تبعًا للرأي الأول الذي ذكر سابقًا، إلا أن مضمونَ ما في السؤال من أفكار تربط بين الواو وحرف الجر في عدة أوجه يبقى قائمًا.

ـ يتوجه ابن الخشاب وجهة معنوية حيث يذكر أن الغرض المعنوي من القول «استوى الماء وشفير الوادي ، إنما هو مساواة الماء شفير الوادي ، أو لشفير الوادي .

---

(١) المرتجل (١٨٣ ، ١٨٤) .
(٢) شرح المفصل (٢/ ٤٨) .
(٣) الموضع السابق .

وكذلك الغرض في قولك ، قمت وزيدًا ، بالنصب غير الغرض في قولك ، قمت وزيد بالرفع .

مع ملحوظة أن نوه إلى ضرورة وجود ضمير الفصل بين التاء وزيد حال الرفع، لأن النصبَ المرادَ به الاصطحاب ، والرفع المراد به وقوع الفعل من كل واحد من الاسمين مطلقًا مصطحبين كانا أو غير مصطحبين ... » [(١)] .

فمعنى الإخبار حالَ النصب بعد الواو المصاحِبةِ يفيد مدلولَ الاصطحاب أو المعية، أو حدوثَ الفعل حال وجود المنصُوب .

ولذا فإن ابن جني يعرفه في قوله :

«هو كل ما فعلت معه فعلاً ، وجاز أن يكونَ معطوفًا ... » [(٢)] .

ـ فإذا افترضنا أن الضمائرَ ـ حقيقة ـ ترد الأشياء إلى أصولها ، كما ذكر في المفعول له لدى النحاة ، فلماذا لا نطبق ذلك مع المفعول معه ؟

فنقول في مثل: (استوى الماء والخشبة): الخشبة هي التي استوى معها أو بها الماء، وفي مثل (سرت والنيل) : النيل هو الذي سرت معه ، فنجد أنه لابد من حرف الجر سابقًا للضمير ، ولا يجوز ذكر الواو مطلقًا .

ولابد من جر الضمير العائد على ما وقع مفعولاً معه في كل أمثلته ، ولا يجوز التقدير: الماء استوت معه أو به الخشبة ، فتقول : إن الماء ـ هو الآخر ـ يجوز نصبُه لسبقه بالباء أو مع، ذلك لأنه هو الفاعلُ الأصلي في الجملة ، فهو الذي استوى وليست الخشبة، وإذا كان سيبويه صاحب الرأي الذي سار عليه الجمهور ؛ وخولف من أربعة أوجه ؛ فإن أمثلتَه هي التي تتداول مع هذا الخلاف ، وكل يرى رأيه .

---

(١) المرتجل (١٨٤) .
(٢) اللمع (١٤٢) .

من كل ما سبق فإننا نرى أنه لا مفرَّ من تقدير حرف الجر سابقًا على المفعول معه بمثل هذا المعنى في مثل هذه التراكيب ، فعندما يقال: «سرت» ، فإن هذا يدل على سير حدث، أي: كان وجوده، وعندما يقال: والنيل ، فهذا يعني : وكان هذا السير ، أو : سيري مع النيل .

وكذلك إذا قيل : استوى الماء ، فيستكمل بالتقدير اللفظي ، وكان استواؤه بالخشبة.

ولأن مثل هذه التراكيب تكثر ، وفيها تكرير لأحداث الألفاظ السابقة ، ولميل العربية إلى الإيجاز، وجد أنه لا حاجة إلى تكرير الألفاظ،ولا حاجة إلى الفعل العام ، وهو فعل الكينونة ، ونلحظ أن العربية تميل إلى حذفه في مواضعه كثيرًا ، فلم يتبق إلا الحرف العاطف، وحرف الجر والمجرور المفعول معه ، ولا يتوالى مثل هذين الحرفين في مثل هذا الموضوع ، فاستغنى عن حرف الجر ، فنصب ما بعده .

وكان لابد من حذف حرف الجر حتى لا يتوهم اشتراك ما بعده مع ما قبله في الحدث إذا كان (مع) ، أو يتوهم وساطة ما بعده لإحداث ما قبله إذا كان (الباء) ، فلما كان الحذفُ خوفًا من التباسٍ ، لزم النصب .

لذا فإنني أرى أن المفعولَ معه إنما نُصب لنزعِ الخافض الذي يجب أن يسبقَه ، ويقدرَه، بل يفرضه المعنى .

مع التنبيه إلى وجوب تمامِ الجملةِ قبلَها ، وهو شرطٌ من شروطِ انتصابِ الاسمِ بعد واوِ المعية .

ثالثًا

الظرف

الفكرةُ في الظروف متضحة ، فكل النحاةِ يتفقون على أن الظرفَ ـ وهو المسمى مفعولًا فيه ـ هو :

ما ضُمّن من اسم وقت أو مكان معنى (في) باطراد [(١)] ، وهو المسمى عند البصريين ظرفًا دون الكوفيين ، لأن الظرفَ في اللغةِ الوعاءُ ، وهو متناهي الأقطار ، كالجراب .

وسماه الفراءُ محلا ، والكسائي وأصحابه يسمون الظروفَ صفاتٍ [(٢)] .

وإن اتجاه النحاة إلى اسمِه ليدل على ذلك ، فإن كان مفعولاً فيه فهو ما دل على مكان أو زمان وقع فِيه الفعل، وإن كان ظرفًا فهو وعاء، فالأزمنة والأمكنة ظروف، لأن الأفعالَ توجد فيها ، فصارت كالأوعية لها [(٣)] .

فالظروف أسماء مقيدة ، وجهة تقييدها الحرف (في) ، والفرقُ بين الاسم ظرفًا وغير ظرف صحةُ وضع الحرف (في) قبله ، أو عدم وضعه ، فإذا قبل (في) كان في موضع النصب على الظرفية .

وكل النحاة يروْن ذلك مستمدين فكرتَهم من سيبويه ، وقد ذكرها في مواضعَ عديدة، فيذكر : «ويقول الرجلُ : ما اليومَ ؟ فتقول : اليومَ أَنَّكَ مُرْتَحِلٌ ، كأنه قال: في اليوم رحلتك» [(٤)] .

---

(١) ابن عقيل ، المساعد (١/ ٤٨٩) ، السلسيلي ، شفاء العليل (١/ ٤٦٥) .
(٢) انظر : شرح التصريح (١/ ٣٣٧) .
(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل (٢/ ٤١) .
(٤) الكتاب (٣/ ١٣٩) .

ويجعل المعنى كله مكتملًا في عنوان:«هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت ، وذاك لأنها ظروفٌ ، تقع فيها الأشياء ، وتكون فيها ، فانتصب لأنه موقوع فيها ، ومكوَّنٌ فيها ، وعمل فيها ما قبلها » [(١)] .

ويذكر سيبويهِ أمثلةً عديدة لذلك تتضمن : خلف وقدام وأمام ، وناحية ، ويسار، ويمينًا ، وشمالًا ... إلى غيرها .

كما تتضمن : هو موضعَهُ ، وهو مكانه ، وهذا مكان هذا ، وهذا رجل مكانك ، ومعي رجل مكان فلان ... أي : يكون في مكانه ، ويجعل سيبويه حرفَ الجر محذوفًا، ونصب الفعلُ الظرفَ لسعةَ الكلام ، فيذكر :

«وتقول على هذا الحد : سَرقْتُ الليلة أهل الدار ، فتجري الليلةَ على الفعل في سعة الكلام ، كما قال : صيدَ عليه يومان ، وولد له ستون عامًا ، فاللفظ يجري على قوله : هذا مُعْطى زيد درهَمًا ، والمعنى إنما هو في الليلة ، وصيد عليه في اليومين ، غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسَعَة الكلام ... » [(٢)] .

ويجعل منه قولَه تعالى : ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ : ٣٣] ، فالليل والنهار لا يمكران ، ولكن المكر فيهما.

ويكرر المبردُ الفكرةَ ويجعل نصبَ الظرف من قبيل الاتساع ، وذلك في قوله : «واعلم أن هذه الظروفَ المتمكنةَ يجوز أن تجعلَها أسماء فتقول : يوم الجمعة قمته ، في موضع قمت فيه ، والفرسخ سرته ، ومكانكم جلسته ، وإنما هذا اتساع ، والأصل ما بدأتا به ، لأنها مفعول فيها ، وليست مفعولاً به ، وإنما هذا على حذفِ حرف الإضافة ... » [(٣)] .

ويربط ابنُ السراج بين النصب والظرفية وحرف الجر ، إذ يذكر أن ما نصب من

---

(١) السابق (١/ ٤٠٣ ، ٤٠٤) .
(٢) السابق (١/ ١٧٦) ، وانظر : الأصول في النحو (١/ ٢٣٥) .
(٣) المقتضب (٤/ ٣٣٠) ، وانظر (٤/ ٣٣٨) .

أسماء الزمان فانتصابه على أنه ظرف ، وتعتبره بحرف الجر ، أعنى (في) ... ولذلك سميت ـ إذا نصبت ـ ظروفًا ، لأنها قامت مقام (في) ، ألا ترى أنك إذا قلت : قمت اليوم ، ثم قيل لك : أكن عن اليوم ، قلت : قمت فيه [(١)] .

ويصرح ابنُ أبي الربيع بذلك ، فيذكر في القول : جلستُ يوم الخميس : «فيوم الخميس وعاءٌ للجلوس لأنه وقع فيه،وهو عليه محتوٍ كاحتواء الوعاءِ على الـمَوْعَى، لكنَّ العرب أسقطت حرف الجر منه إذا كان ظاهرًا ، فإن كان مضمرًا استُعْمِلَ بحرف الجر على الأصل، لأن المضمرَ قد يرد الشيء إلى أصله ، وهذا من تلك المواضع ، وإنما أسقطت العربُ من الظرف حرف الجر ، وكان ذلك قياسًا مستمرًا فيه ... » [(٢)] .

كما يكرر ذلك في ظرف المكان فيذكر :

« وكان الأصلُ أن يكونَ بحرف الجر ، لأن الفعلَ يطلبه بحرف الجر ، فيصل إليه بالحرف الذي يطلبه به ، لكن العربَ شبهت ظرف المكان بظروف الزمان فأسقطت حرف الجر ... » [(٣)] .

كما يكرر رأيَ سيبويه السابقَ في نصب الظرف على التشبيه بالمفعول به على جهة الاتساع ، بدليل بناء الفعل له ، وارتفاعه به [(٤)] ، ويربط ابن الخشاب بين الظرف والتمييز والحال فيذكر : «وكل الظروف مقدر بفي ، كما أن جميع الأسماء المنصوبة على التمييز مقدرة بـ (منْ) ، وكذلك الأحوال كلها تفسر بفي ، فلهذا شبهت الحال بالظرف ..» [(٥)] .

---

(١) الأصول في النحو (١/ ٢٢٨) .
(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي (١/ ٤٧٧) .
(٣) السابق (١/ ٤٩٣) ، وانظر (٤٩٤ ، ٥٠٧) .
(٤) السابق (١/ ٤٨٠) .
(٥) المرتجل (١٥٨) .

يذكر النحاةُ ما يسمى بالظروف المؤقتة [١] ، وهي منصوبة على التوسع بإسقاط الخافض[٢]، حيث يقدر النحاةُ قبلها حرفًا محذوفًا،ووضعوا للتوسع شروطًا، وهي: وهي:

ـ أن يكون الظرفُ منصرفًا .

ـ ألا يكونَ العامل حرفًا ولا اسمًا جامدًا ، لأنهما يعملان في الظرف لا في المفعول به، والتوسع فيه شبه بالمفعول به .

ـ ألا يكونَ العاملُ فعلاً متعديًا إلى ثلاثة .

ـ ألا يكونَ العاملُ (كاد) وأخواتها .

ومثل ذلك : دخل الدار ، دخل المدينة ، قدم المغيرةُ القادسية ، دخل قبته .

ولا جدال في أن هناك حرف جر قد أسقط قبل ما يدل على الظرف في الجملِ السابقة، فنصبت لذلك ، ويجوز إثباتُه فتجر .

وعلينا أن ندركَ أن شرَط نصب المفعول فيه ألا تكون (في) ملفوظة ، ولو كانت ملفوظة امتنع نصبه [٣] .

لذا ، فإن الظروف ـ زمانية ومكانية ـ وأقصد بها ما دل على زمان الحدث ومكانه ـ تنصب حال نصبها على نزع الخافض ، فإذا ذكر قبلها فإنها تجر ، ولكن المبردَ يجعل (البيت) في القول : (دخلت البيت) مفعولاً ، فإن قيل : دخلت فيه ، فإنه يكون مثل: نصحته ، ونصحت له ، وشكرته ، وشكرت له ، وخشنت صدره ، وخشنت بصدره ، ونبأت زيدًا يقول ذاك ، ونبأت عن زيد .... [٤] .

---

(١) المفصل (٥٥) .

(٢) الكتاب (١/ ٢١١ ، ٢١٥)، المفصل (٥٥)، الهمع (١/ ٢٠٠) ، شرح التصريح (١/ ٣٣٩) . (١/ ٣٣٩) .

(٣) الوافية في شرح الكافية (١١٤) .

(٤) المقتضب (٤/ ٣٣٧ ، ٣٣٨) .

كما أن ابنَ الخشاب يذكر في قول ساعدةَ بن جؤيةَ :

لَــدْنٌ بهــزٌ الكــفَّ يعســلُ متنَــه فيه كـما عسَـلَ الطريـق الثعلـبُ [1]

الأصل : عسل في الطريقِ ؛ لأن الطريقَ مختص ، لكنه حذف حرف الجر ضرورة لإقامة الوزن ، فأفضي الفعل إلى الاسم فنصبه [2] .

وسواء أكان هذا أم ذاك فإن مثلَ هذه الأسماءِ الدالة على مكان تقبل دخول حرف الجر (في) أكثرَ من تجردها منه ، ولذا فإنها إذا نصبت ، فمن الأوفق أن تنصبَ على حذفِ حرف الجر ، أما إذا ذكر حرف الجر سابقًا عليها فهي مجرورةٌ بالضرورة . ويفرق ابنُ السراج بين استعمال الاسم ظرفًا واستعمالِه في التركيب غيرَ ظرف عن طريق الاسمِ (وسط) ، حيث يذكر :

« تقول : وسط رأسه دهن ، لأنك تخبرُ عن شيء فيه ، وليس به هذا ، إذا أسكنت السين كان ظرفًا ، فإن حركت السين فقلت : وَسَط لم يكن ظرفًا ، تقول : وسَطُ رأسه صلب، فترفع ، لأنك إنما تخبر عن بعض الرأس ... » [3] .

فالظرفيةُ التي تستوجب النصب تتضمن حرفَ الجر (في) محذوفًا ، فينصب ما بعده على نزعِ الخافض .

(١) ديوان الهذليين (١/ ٩٠) ، الكتاب (١/ ٣٦)، المرتجل (١٥٨) ، شرح أبيات المغني (١/ ٩) ، الدرر اللوامع (٣/ ٨٦ ، ٥/ ١٨٤) .
(٢) المرتجل : ١٥٨ مكرر .
(٣) الأصول في النحو (١/ ٢٤٢) ، وانظر : المبرد ، المقتضب (٤/ ٢٤١) .

رابعًا

الحال

هي ما دل على هيئةٍ وصاحبِها متضمنة ما فيه معنى (في) غير تابع ولا عمدة[١] .

وتكون لبيانِ هيئة الفاعل ، أو المفعول ، أو هما معا ، أو بيانِ هيئة المجرور ، أو هيئةِ حدوث الفعل [٢]،أو تأكيدِ الاسم،أو تأكيدِ عامله،أو مضمون الجملة قبله[٣] .

واختلف النحاةُ حول عامل نصب الحال،فقيل:من قبيل نصبِ المفعول به،وقيل: من قبيل نصبِ الشبيهِ بالمفعول به ، وقيل : من قبيلَ نصبِ الظروف .

يُقرنُ سيبويه الحالَ بالصيرورة فيه ، أو الحدوث فيه ، فيذكر : «هذا بابُ ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوالٌ تقع فيها الأمور ، وذلك قولك : هذا بُسْر أطيب منه رُطبا ...»[٤] وفي موضع آخرَ يذكر:«هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حالٌ صار فيه المذكور ، وذلك قولك : أما سمنا فسمينٌ ... » [٥] ، وتتكرر الفكرةُ في كتابِه من أمثال التعبيرات :

« حال مستقر فيها [٦] .. فصار حالاً وقع فيه أمر [٧] ... إلى غير ذلك » .

---

(١) انظر : ابن مالك ، التسهيل (١٠٨) ، ابن عقيل ، المساعد (٢/ ٥) ، السلسيلي ، شفاء العليل (٢/ ٥٢١) .

(٢) ارجع إلى : شرح التصريح (١/ ٣٦٥ ، ٣٦٦) .

(٣) انظر : التسهيل (١٠٨) ، شرح شذور الذهب (٢٤٧) ، الهمع (١/ ٢٣٦) .

(٤) الكتاب (١/ ٤٠٠) .

(٥) السابق (١/ ٣٨٤) .

(٦) الكتاب (٢/ ٨٩) .

(٧) السابق (٢/ ٩٢) .

ويربط سيبويه في مواضَع أخرى بين الحالِ والظرف ، فيذكر : «فيصير الخبرُ حالًا قد ثبت فيها وصار فيها ، كما كان الظرف موضعًا قد صير فيه بالنية ، وإن لم يذكرْ فعلًا »[(١)] .

كما يسمى سيبويه الحال في كثير من المواضع بالمفعول فيه ، فيذكر : «فكأن ما ينتصب من أخبارِ المعرفة ينتصب على أنه حال مفعول فيها »[(٢)] .

وعندما يحلل القولَ:كلمته فاه إلى فيٍّ، والقول: بايعته يدًا بيدٍ ، يذكر أنه كأنه قال: كلمته مشافهة ، وبايعته نقدًا ، أي : كلمته في هذه الحال .

وبعضُ العرب يقول:كلمته فوه إلى فيَّ،كأنه يقول:كلمته وفوه إلى فيٍّ، أي : كلمته وهذه حاله ، فالرفع على قوله : كلمته وهذه حاله ، والنصب على قوله : كلمته في هذه الحال، فانتصب لأنه حال ، وقع فيه الفعل[(٣)] .

ومهما كانت الموافقةُ على هذا التحليلِ فإن سيبويه يلزم بذكر (في) قبل حالة النصب.

وأرى أن التقديرَ في حالتي الرفع والنصب هو : كلمته في حالِ فوه إلى فيَّ ، حذف حرف الجر فنصب (حال) ، ثم حذفت لدلالة السياق عليها ، فألقيت حركتها على ما بعدها للدلالة على نزع الخافض ، أو أن ما بعدها يبقى على علامته الإعرابية ، لأنه يمثل ركنًا أساسيًا من ركني الجملة الحالية .

ويذكر المبردُ مثل ذلك في قوله :

« فإذا قلت : جاءني زيدٌ ما شيًا ، لم يرد أنه يعرف بأنه ماش ، ولكن خبرت بأن مجيئَه وقع في هذه الحال ، ولم يدلُلْ كلامك على ما هو فيه قبل هذه الحالة أو بعدها ،

---

(١) السابق (٢/ ٩٢) .
(٢) الموضع السابق ، وانظر : (٢/ ١١٨ ، ٢ / ٩٢) .
(٣) الكتاب (١/ ٣٩١) .

فالحال مفعول فيها ، إنما خبرت أن مجيئَه وقع في حال مشى ... » [(١)] .

أما الصيمري فيسميه مفعولاً فيه ، فيذكر : «وأما المفعول فيه فشيئان : أحدهما الحال، والآخر : الظرف ، فالحال كقولك : ذهب زيد ماشيًا ، أي ذهب في حال مشيه ... » [(٢)] .

فهم يجعلون الحالَ شبيهةً بالظرف ، ولذا أغنت عن الخبر في القول : ضربي زيدًا قائمًا[(٣)] ، وهم في ذلك يحرصون على أن تُسبقَ الحال بحرف الجر (في) .

ويؤكد ابنُ يعيش سبق الحال بحرف الجر (في) ، فيذكر : والمعنى : جاء عبد الله في هذه الحال ، ولقيت الأمير في هذه الحال ....

ثم يستطردُ فيذكر :

«أن الحالَ تشبه المفعولَ على سبيل العموم من الجهات التي ذكرناها ، ولا تخص مفعولاً دون مفعول ، ولها شبه خاص بالمفعول فيه ، وخصوصًا ظرفَ الزمان ، وذلك لأنها تقدر بـ (في) ، كما يقدر الظرف بـ (في) ، فإذا قلت : جاء زيد راكبًا ؛ كان تقديره في حال الركوب ، كما أنك إذا قلت : جاء زيد اليوم ؛ كان تقديره : جاء زيد في اليوم ، وخص الشبهُ بظرف الزمان لأن الحالَ لا تبقى ، بل تنتقلُ إلى حال أخرى ، كما أن الزمانَ منتقض لا يبقى ، ويخلفه غيرُه ... » [(٤)] .

يفهم من كلام سيبويه السابق ، ومن مثل قوله : فانتصب المصدر لأنه حال مصير فيه...» [(٥)] ، أن الحالَ منصوبة لشبهها بالمفعول فيه .

---

(١) المقتضب (٤/ ٤٠٠) ، وانظر (٤/ ١٦٦) ، شرح الرضي على الكافية (١/ ١٨١) .
(٢) التبصرة والتذكرة (١/ ٢٥٥) .
(٣) انظر : السيوطي ، الأشباه والنظائر (٢/ ١٠٧) .
(٤) شرح المفصل (٢/ ٥٥) ، وارجع إلى ابن السراج ، الأصول في النحو (١/ ٢٥٨) .
(٥) الكتاب (١/ ٣٨٤) .

كما أن ابنَ الربيع يختار هذا الرأي ، فيجعله منتصبًا على التشبيه بالمفعول فيه [1] .

.

وتعريفُ النحاة السابق للحال ، وحرصهم على تضمنها ما فيه معنى (في) يؤكد شيوعَ هذا الاتجاه .

ويقرن سيبويه في موضع آخرَ بين انتصاب الحال وانتصاب الدرهم بعد العشرين ، وانتصاب(زيد) بضارب ، بما يدل على الفصل بين المتضايفين .

ولكنني أرى أن الحالَ إنما ينصب لإسقاط حرف الجر السابق لها ، في كل صورها اللفظية .

وأستدل على ذلك بما فهمه النحاةُ من أن الحالَ مفعول فيها الأمر، فعندما أقول : جئت راكبًا ، فإن الأصلَ هو : جئت في حال ركوب ، وأن الحال حدث ، فلابد من التعبير بالحدث ومحدثه ، ولذا فإن التقديرَ الأكثرَ صحةً أن يكونَ : جئت في حالٍ راكب، حذف حرف الجر ، فنصب ما بعده على نزع الخافض ، كما هو شأن الأبواب السابقة .

ولأن لفظَ الحال تدل بمدلولها على ما يؤديه سياق كلمة (راكب) ، وعلاقتها بما قبلها، فكأنني أكرر اللفظ مرتين في الجملة، مرةً بلفظه، وأخرى من المقام والسياق ، فآثرت العربيةُ حذفَ اللفظ ، فانتقلت العلامةُ الإعرابيةُ الدالة على حذفِ الخافض إلى ما يليه، فأصبح الحالُ في حال نصب دائم متعارف عليه .

وقد ورد الحالُ مجرورًا بباء زائدة ، كما جعلها النحاة ، وذلك في قول الشاعر :

كـــائنْ دُعيـــتُ إلى بأســـاءَ ذاهبـــةٍ فما انبعثتُ بمـزء ودٍ ولا وكِـلِ [2]

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي (١/ ٤٧٨) .
(٢) انظر : الجني الداني (٥٦) ، مغنى اللبيب (١/ ١١٠) ، المساعد (٢/ ٧) شفاء العليل للسلسيلي (٢/ ٥٢١) ، شرح أبيات المغني (٢/ ٣٩٣) ، شرح عمدة الحافظ (٣٠٥) .

وقول الآخر:

فـــما رجَعَـــتْ بخائبـــةٍ ركـــابٌ حكـيمُ بـن المسـيب منتهاهـا[1]

ولكن من النحاةِ من يخرج البيتين على أن التقديرَ : بشخص مزءود ، وبحاجة خائبة[2] ، ويمكن أن تكونَ الباءُ للحال ، لا زائدة في الحال[3] .

ولا جدالَ أن بينَ الحال والظرف فرقًا دلاليًا ، فهذا لبيان هيئة حدوث فعل في هيئة معينة يبينها الحال ، أما الظرفُ فلبيان زمان أو مكان حدوث الفعل ، لذا كان الظرفُ أجنبيًا ، ولا يكونُ كذلك الحال .

وبيان حدوث الفعل يتطلبُ احتسابَ محدثه ، لذا كانت الحالُ مشتقة ، أو مؤولةً بالمشتق .

(١) انظر : المساعد (٢/ ٧) ،شفاء العليل للسلسيلي (٢/ ٥٢١) ،شرح أبيات المغني (٢/ ٣٩١) ، الدرر اللوامع (٢/ ١٢٨) .
(٢) ارجع إلى : ابن هشام ، مغني اللبيب (١/ ١١٠) .
(٣) انظر : الدرر اللوامع (٢/ ١٢٨) .

خامسًا

خبر كان

تدخل (كان) وأخواتها على الجملة الاسمية ، فيرفع المبتدأ ، وينصب الخبر ، وهي أفعال ، عدا (ليس) ، ففي حدثيتها خلاف .

وأخوات (كان) هي [(١)] :

كان ، وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وأمسى ، وبات ، وما زال ، وما فتئ ، وما برح ، وما انفك ، وما دام ، وصار ، وليس . ويجوز أن يلحقَ بها : آخى وعاد وغدا ، وراح ، وجاء في قولهم : ما جاءت حاجتك ، وقعد في قول الأعرابي : أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة .

ولا حاجةَ لنا بالمناقشةِ في اسمها المرفوع ، حيث إنه مرفوع ، سواء أكنا مع البصريين الذين يرون أنها ترفع المبتدأ ، حيث تجدد له رفعًا غير رفع الابتداء ، ويسمى اسمًا حقيقة، أو فاعلاً مجازًا [(٢)] ، أو كما سماه سيبويه اسمَ الفاعل [(٣)] ، أم كنا

---

(١) ارجع إلى : شرح المفصل (٧/ ٩٠ ، ٦١) .

(٢) انظر : التسهيل (٥٢) ، شرح شذور الذهب (١٨٤) ، الهمع (١/ ١١١) ، شرح التصريح (١/ ١٨٤).

(٣) الكتاب (١/ ٤٥) .

مع الكوفيين الذين يرون أنها لا تؤثر في المبتدأ ، فهو مرفوع بما كان مرفوعًا به من قبل دخولها على جملته ، وخالفهم الفراء ، فذهب إلى أنها عملت فيه الرفعَ تشبيهًا لها بالفاعل [١] .

وقد ذهب الجمهورُ إلى جوازِ رفع الاسمين بعد (كان) ، واختلفوا بين تقدير ضمير الشأن ، إلغاء (كان) كما يذهب الكسائي ، وأنكر الفراء ذلك [٢] .

أما الذي يهم هذا البحث فهو الخبر ، وأمام نصب الخبر خلافٌ بين النحاة في عامل النصب :

ـ حيث يرى البصريون أنه نصب تشبيهًا بالمفعول به ، ويسميه سيبويه اسم مفعول ، فيقول :

« هذا بابُ الفاعل الذي يتعدى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول ، واسمُ الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحد [٣] ، ثم يذكر : كان ، ويكون، وصار ، وما دام ، وليس ، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر ، ويسمونه خبرًا حقيقة ، ولكنه مفعول مجازًا [٤] ، ويذكرون أن الخبرَ نصب ـ هنا ـ تشبيهًا بالمفعول به [٥] .

أما الكوفيون فيروْن أنه منتصب : إما تشبيهًا له بالحال ، وإما أنه منصوب على الحالية [٦] .

ولم يكونا عند البصريين كالفاعل والمفعول الحقيقيين ، لأن المبتدأَ والخبرَ مع (كان) لحقيقة واحدة ، وإنما الفاعلُ والمفعولُ لحقيقتين مختلفتين [٧] .

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب (١١٦) ، وانظر : المواضع السابقة .
(٢) انظر : همع الهوامع (١/ ١١١) .
(٣) الكتاب (١/ ٤٥) .
(٤) انظر (المفصل / ٣٦٣) ، شرح شذور الذهب (١٨٤) ، شرح المفصل (٧/ ٩٠) .
(٥) البسيط في شرح جمل الزجاجي (١/ ٤٦٨ ، ٢ ـ ٦٦٢) .
(٦) انظر : الهمع (١/ ١١١) ، شرح التصريح (١/ ١٨٤) .
(٧) شرح المفصل (٧/ ٩٠) .

أما السهيلي فيذكر أن (كان) أصلُها أن ترفعَ فاعلًا واحدًا، نحو: كان الأمر، أي : حدث ، فلما خلعوا منها معنى الحدث ، ولم يبق فيها إلا معنى الزمان ، ثم أرادوا أن يخبروا بها عن الحديث الذي هو : (زيد قائم) ، أي إن زمان هذا الحديث ماض أو مستقبل ، أعملوها في الجملة ليظهرَ تشبثُها بها ، ولا يتوهم انقطاعُها عنها ... »[1] .

ويبدو أن النحاةَ البصريين بنوا آراءَهم إزاء (كان) وأخواتها من خلال (كان) وحدها، حيث تخيلوا أنها تدل على الزمان فقط ، فإنها تدخل على الجملة الاسمية لتبينَ زمنها .

وأرى أن هذا إجحافٌ بهذه الأفعال ، فقد عهدنا أن ما يدل على الزمن في اللغة العربية لا يؤثر نحويًا ، وإنما يتأثر بدلالته هذه ، فهو معمول لا عامل .

ولكن هذه الأفعالَ عاملة . ولنقرأ جانبًا مما يمثل فكرتَهم هذه : «وأما : صار زيدٌ عالـمًا، فوجود العلم من زيد كان مفهومًا قبل دخولها ، وإنما فهم من دخولها أن ذلك في الزمن الماضي،ولم يكنْ لازمًا ذلك له،فلذلك دخلت،وللدلالةِ عليهُ وجدت»[2] .

أرى أن الدلالةَ لا تقف عند ذلك ، بل إن دخول (صار) تدلل على أن (زيدًا) كان في فترة غيرَ عالم ، بل كان مشهورًا بذلك ، ثم دخلت (صار) لتبينَ هذا التحولَ من عدم العالمية إليها في الزمن الماضي الذي يسبق زمن الحديث .

والدليل على ذلك أنه يمكنُ لنا أن نقولَ : سيصير زيد عالمًا ، هل يفهم من هذا التعبير ـ وهو متاح لنا لغويًا حيث إن (صار) تتصرف تصرفًا تامًا ـ أن زيدًا عالم ، ودخول (يصير) تفيد الزمن فقط ؟ وأعتقد أن الذي أوقعهم في مثل هذا الظن إنما هو شكوكهم الراسخة التي تحولت إلى درجة اليقين في دلالة هذه الأفعال على

(١) نتائج الفكر (٣٤١) .
(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢/ ٦٦٧) .

الحدثية ، وقد ذهب إلى هذا أستاذنا الدكتور تمام حسان [١] .

وقد ناقشنا هذه القضيةَ بالتفصيل في أبحاث سابقة ، ورأينا أن هذه الأفعال تدل على الحدثية والزمنية [٢] ، وذلك على غرار ما رأيناه في الفعل (صار) السابق ، وعلى الرغم من الخلاف في (ليس) فإنها إذا كانت فعلاً تقع في نطاق هذه الأفعال ، فإنه يسري عليها ما سرى عليها من الحدثية والزمنية ، وإن كانت أداة أو حرفًا ، كـ (ما ولاولات وإنْ) ، فإنها لا تدل على الحدثية .

ولابد أن نفترضَ أن القولَ : (كان محمد مجتهدًا) ، يعني الدلالةَ على وجود محمد وهو مجتهد .

ومن هنا ننطلق إلى نصب خبرها ، ولماذا نصب ؟

ما دامت هذه الأفعالُ تدل على حدثية وزمنية ، فإن خبرها ينصب على الحالية ، والمثال السابق واضح ، كما يبدو ذلك في المثال : صار زيد عالمًا ، ويفهم منهم صيرورة زيد أي: تحول زيد ، وكان تحوله وهو عالم .

وإن شئت جعلت النصبَ تشبيهًا لأخبارها بالحال ، وما سرى على الحال من النصب على نزع الخافض يسري على أخبار (كان) .

والتقديرُ في المثال السابق : صار زيد في حال عالم أو علمٍ ، فحذف حرف الجر ، فنصب (حال) على نزع الخافض ، ولما استغنى عنها لدلالة الحال والمقام عليها انتقلت حركتها إلى خبر (كان) للدلالة على الموقع الإعرابي الأصلي .

---

(١) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها (١٣٠) .

(٢) انظر : الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ، رسالة دكتوراه للباحث بآداب القاهرة ١٩٧٩ م ، ص ١٧٦، ١٧٧ ـ ١٧٨ .

سادسًا

التمييز

التمييز مصدر (ميز)،ويعني:تخليصَ الشيء من الشيء،والتفريقَ بين المتشابهين [١] ، وهم يسمونه : التبيين ، والتفسير ، والمميز ، والمفسر [٢] ، والمبين [٣] ، ويجعلونه ما فيه معنى (منْ) الجنسية من نكرة منصوبة فضلة غير تابع فهو يرفعُ الإبهام ، ويزيلُ اللبس في جملة ومفرد ،وتمييزُ الجملة يكون محولاً عن الفاعلية أو المفعولية أو المبتدأ ، أما المفردُ فيكون مميزًا للمقادير من مساحة أو كيل أو وزن أو عدد وما يشبه أيًا مما سبق من : أشباه المقادير ، وكم الاستفهامية والخبرية ، وكأيّن ، وكذا وكذا ، والمماثلة والمغايرة ، والاسم المبهم الذي يقع فرعًا للتمييز ، وما جاء من تمييز للجملة غير محول ، من نحو: لله دره فارسًا ، وويحه رجلًا .. إلى غيرهما ، وقد جعلهما ابنُ يعيشَ من قبيلِ تمييز المفرد الذي ليس بمقدار [٤] .

ويختلف النحاة في العامل في التمييز بين :

---

(١) انظر : شرح التصريح (١/ ٣٩٣) .
(٢) ارجع إلى : شرح المفصل (٢/ ٧٠) ، شرح شذور الذهب (٢٥٤) .
(٣) انظر : شرح ابن عقيل (١/ ٢٩٨) ، همع الهوامع (١/ ٢٥٧) .
(٤)شرح المفصل (٢/ ٧٢) .

ـ مميزه إذا كان مفردًا ، وقد ذكر سيبويه ذلك [١] .

ـ وتشبيهه باسم الفاعل على طلبِه اسمًا بعده .

ـ أو التشبيه ب (أفعل من) ، في طلبه اسمًا بعده على طريق التبيين ملتزمًا فيه التفضيل [٢] ، ويبدو أن هذا هو المفهوُم من سيبويه [٣] .

أما العاملُ في الجملة [٤] فهو ما فيها من فعل وشبهه ، ويرى أن العاملَ فيه الجملةُ نفسُها ، لا الفعلُ .

ويحرص النحاةُ على أن يقرنوا التمييز بأحد عاملي الجر :

ـ إما بالإضافة الجنسية .

ـ وإما بـ (منْ) الجارة .

يذكر المبرد :

« ومن التمييز : ويَحه رجلاً ، لله درُّه فارِسًا ، وحسبُك به شجاعًا ، إلا أنه إذا كان في الأول ذِكرٌ منه حَسُن أن تُدخلَ (منْ) توكيدا لذلك الذكر ، فتقول : ويحه من رجل ، ولله دره من فارس ، وحسبك به من شجاع [٥] ، ويذكر ابنُ السراج ذلك قبلَ مميز الأَعداد، فإذا قلت : كم درهمًا لك ؟ إنما أردت كم لك من الدراهم ، كما أنك لما قلت : عشرون درهمًا ، فإنما أردت : عشرون من الدراهم ، ولكنهم حذفوا (منْ) استخفافًا ، كما قالوا : هذا أول فارس في الناس ، وإنما يريدون : هذا أول الفرسان ... » [٦] .

---

(١) الكتاب (٢/ ١١٨ ، ١٣١) .
(٢) همع الهوامع (١/ ٢٥٠) .
(٧) ارجع إلى : الكتاب (١/ ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤) .
(٤) ارجع إلى : التسهيل (١١٥) ، همع الهوامع (١/ ٢٥١) .
(٥) المقتضب (٣/ ٣٥) ، وانظر : الأصول في النحو (١/ ٣٧٣) .
(٦) الأصول في النحو (١/ ٣٨٣) .

أما فكرةُ التضايف بين المميز وتمييزه فإنها تترددُ في كتب النحاة كثيرًا ، فهذا هو المبردُ يذكر:«فأما النصُب فإنما كان فيه ـ أي: في التمييز ـ لأن النونَ منعت الإضافة ، كما تمنعها إذا قلت : هؤلاء ضاربون زيدًا ، ولولا النون لأضفت ، فقلت : هؤلاء ضاربو زيد ، كما تقول : هذه عشرو زيد .

ثم يقول : فإنما انتصب بإدخالك النون ما بعدها تشبيهًا بذلك ، أي : تشبيهًا بالضاربين زيدًا ... » [(١)] .

فيجعل النصبَ في التمييز على التشبيه بالفعل والمفعول ، ويعود فيربط بين الإضافةِ والتنوينِ والنصب .

ويستطردُ مكررًا الفكرةَ في المائةِ والألفِ ومميزِهما ، فيذكر أن معناهما إنما هو معنى (عشرين درهما) ، ولكنك أضفت إلى المميز ؛ لأن التنوينَ غيرُ لازم ، والنونُ في عشرين لازمة [(٢)] .

ويؤكدُ ذلك ابنُ الخشاب ؛ حيثُ يربط بين التمييز والمشتق ومفعوله ، ولكنه يناقش نصبَ (درهم) بعد (عشرين) في شيء من التحليل فيذكر : «لا يخلو (درهمًا) من قولك:(عشرون درهمًا)،من أن يرفعَ أو يجر أو ينصبَ،فلا يكون فيه الرفعُ ، لأنه ليس بنعت للاسم المميز،وهو عشرون،ولا خبر عنه،ولا يجر؛لأن النونَ قد حجزت بينه وبين المميز ، فمنعته الإضافةَ إليه،فبقى أن ينصبَ ، وناصبه المميز .... » [(٣)] .

وقد لمسنا قبل ذلك أن ابنَ السراج قد جعل التمييزَ في هذه المواضع مسبوقًا بحرف الجر (منْ)[(٤)] ،ويربط بين ثلاثةِ أحوال إعرابية لنوع من تمييز المقادير في قوله: «تقول : عندي رطلٌ زيتًا ، ورطلُ زيتٍ ، فمن نصب فعلى التمييز ، ومن

---

(١) المقتضب (٣/ ٣٢ ، ٣٣) .
(٢) السابق (٣/ ٣٨) .
(٣) المرتجل (١٥٨) .
(٤) ارجع : إلى الأصول في النحو (١/ ٢٨٣) .

خفض أضاف، ومن رفع أتبع ، وكل هذا جائز في المقادير ... » [(١)] .

وأصلُ الإضافة حرفُ جر مقدر بين المتضايفين .

من مجموع ما سبق يتبين لنا أن التمييزَ أصلُه سبقُه بـ (منْ) الجنسية ، يذكر ابنُ يعيشَ في الأقوال: ويحه رجلًا، لله دره فارسًا ، وحسبك به ناصرًا أن «التقدير : ويحه من رجل، ولله دره من فارس، وحسبك به من ناصر ، ثمَّ يتساءلُ ويجيب ، فيذكر : «فإن قيل: كيف جاز دخول (من) ههنا على النكرةِ المنصوبةِ مع بقائِها على إفرادها ، فقلت : من رجل ، ومن فارس ، ومن ناصر ، وحسن ذلك ، وأنت لا تقول : هو أفره منك من عبد ، ولا عندي عشرون من درهم ، بل ترده عند ظهور (من) إلى الجمع ، نحو : من العبيد ، ومن الدراهم؟ ، فالجوابُ أن هذا الموضعَ ربما التبس فيه التمييزُ بالحال ، فأتوا بـ (من) لتخلصَه للتمييز، ألا ترى أنك إذا قلت : ويحه رجلًا ، ولله دره فارسًا ، وحسبك به ناصرًا ، جاز أن تعني في هذه الحال ، فلما كان قد يقع فيه لبس مشتبهين فصل بينهما بدخول (مِنْ)..» [(٢)] .

وإن كانت إجابةُ ابنِ يعيشَ غيرَ مستوية عندي ؛ فإنه يلتزمُ فيها بدخول (منْ) الجنسية التي يليها مفرد نكرة يكون بمثابة الجنس ، فهو فيه استغراق للجنس كله . أما في المثالين الآخرين ، فإنه في الأول تفضيل ، ويلزمه التصريح بالجمع ، كما أن (عشرين) لفظ عقد ففيه جمع ، ويكون التصريح بالجمع لمميزه موافقًا له ، ويذكر سيبويه أن دخول الألف واللام هنا لا يغير العشرين عن نكرته [(٣)] .

والذي يهمني في هذه الفكرة أن تمييزَ الجملة يسبق بـ (من) ، ففي قوله ـ تعالى : ﴿فَٱنۢبَجَسَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗا﴾ [الأعراف : ١٦٠] .

التقدير : فانبجست منه اثنتا عشرةَ من العيون ، (يلحظ جمع العيون بالألف

(١) الأصول في النحو (١/ ٣٩٠) .
(٢) شرح المفصل (٢/ ٧٣) .
(٣) الكتاب (١/ ٢٠٣) .

واللام، حيث العدد السابق عليه) .

وإذا أمعنا حقيقةَ التمييز فإننا نجد أنه يمكن أن يتحولَ إلى مجرور : إما بالإضافة وإما بالحرف [1] .

فمن المميزات المنصوبةِ التي تجوزُ إضافتُها لتمييزها :

ـ ما دل على وزن ، أو على كيل ، أو على مساحة ، وقد تجر بالحروف ، ويلحق بذلك الأوعيةُ المعروفةُ المقادير ، وغيرها ، إذا أريد بها ما يملؤُها وما يعادلها لا أنفسها .

ـ كما يجر التمييز بمنْ ، فيقال :

لله درُّه فارسًا ومن فارس ، وعنده ذراعان نسيجا ومن نسيج ، وكذلك يجر ما هو مسبوق بامتلاءٍ أو شبهه ، أو بتعجب صريح أو مؤول ، نحو :

قلبه ممتلئ إيمانًا ، ومن إيمان ، وما أحسنه غلامًا ومن غلام ، وكفى بزيد ناصرًا ومن ناصر، وحبذا زيدٌ فتى ومن فتى .

ـ ولك أن تجرَّ التميَيز بإضافة ما تلا غير مضاف من مثنى أو مجموع يشبهه ، أو منون تنوينًا ظاهرًا أو مقدرًا ، ما لم يدل على امتلاء ، أو يكن عددًا مركبًا ، أو أفعل تفضيل باينه التمييز ، فتقول :

هما طيبان حسبًا وطيبا حَسَبٍ ، وهم طيبُون حسبًا وطيبو حسبٍ ، وهو طيبٌ حسبًا، وطيبُ حسبٍ ، وهو أبيضُ وجهًا وأبيضُ وجهٍ .

ويمكن القولُ أن سبقَ التمييز هنا بحرف الجر (منْ) هو الأصل ، ثم نصب على نزع حرف الجر .

وإذا طبقنا قاعدةَ الضمائر ورد الأشياء إلى أصولها ، فإننا نقدر في الآية الكريمة : العيون انبجست منها (من العيون) اثنتا عشرة ، فلابد من سبق الضمير بحرف الجر

(١) هذه الفكرة وأمثلتها مقتبسة من ابن هشام في شرح عمدة الحافظ (٣٥٢ـ ٣٥٥) .

(منْ) .

وكذلك القولُ : حسبك به ناصرًا ، فإننا نقدر : الناصر حسبك به منه ، وهكذا في سائر تراكيب التمييز بما لا يدع مجالاً للشك في سبق التمييز بحرف الجر ، وفي قول ابن الربيع :

«وأما ما استبدلَ به ، وهو : (كانت امرأة تُهراق الدماء) ؛ فكان الأستاذُ أبو علي يجعل ذلك على حذف حرف الجر ، وأن الأصلَ : تهراق بالدماء ، ويكون هذا بمنزلة : تصبَّب زيد بالعرق ، وحذفُ حرف الجر كثيرٌ في كلام العرب ، وإن لم يبلغْ أن يكونَ قياسًا في كل موضع »[1] .

حيث تغير حرفُ الجر قبل التمييز (عرقًا) ، فأصبح الباءُ بدلاً من (من) في تحليل ابن أبي الربيع ، ويمكن التقدير كذلك : تصبب زيدٌ من العرق .

وسواءٌ كان هذا أم ذاك فإن التمييزَ في الجملةِ المميزة أصلُه السبقُ بحرف الجر، وأرى أن قولَ ابنِ أبي الربيع أن حذفَ حرف الجر في هذا الموضع لم يبلغْ أن يكون قياسًا، يظهر منه أنه يمكن النطقُ كثيرًا باستعمال حرف الجر ، ولا عليك إذا قلت : تصبب زيد بالعرق، أو : من العرق ، أم قلت : تصبب زيد عرقًا ، وكذلك في بقية أمثلة هذا النوع من التمييز، وإذا كان التمييز تمييزًا لمفردٍ ، فإنه يأتي في المقاديرِ وأشباهها في اللغة في ثلاث صور ، منها صورتان أساسيتان ، وهما :

ـ أن يجر بالإضافة .

ـ أن يجر بحرف الجر (منْ) .

فلنا أن نقولَ أصلاً : اشتريت إردبَّ قمحٍ ، أو إردبًا من قمحٍ ، أو : من القمح .

أما الصورة الثالثة فهي :

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢/ ١٠٨٤) .

ـ أن ينصب فيها [1] .

ولا تكون هذه الصورةُ إلا إذا استوفى المفردُ جميع ما يتم به ، ويؤذن بانفصاله ، مما بعده، بحيث لا يصح إضافتُه إلى ما بعده ، إذ المضافُ والمضافُ إليه كالشيء الواحد ، وما يفصل بين المتضايفين أربعةُ أشياءَ :

ـ الإضافة ، نحو : لله دره فارسًا .

ـ والتنوين ، نحو : رطلٌ سمنا .

ـ ونون التثنية ، نحو : منوان سمنا .

ـ ونون الجمع ، نحو قوله تعالى : ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف : ١٠٣] ، ومنه يتبين أن الأصلَ إنما هو جَرُّ التمييز بالإضافةِ أو بحرف الجر ، لذا لا يمكنُ أن ينصبَ إلا إذا امتنع الجر.

يذكر سيبويه :

«هذا بابُ ما ينصبُ نصبَ (كم) إذا كانت منونةً في الخبر والاستفهام ، وذلك ما كان من المقادير ، وذلك قولك : ما في السماءِ موضعُ كفٍّ سحابًا ، ولي مثلُه عبدًا ، وما في الناس مثلُه فارسًا ، وعليها مثلُها زُبْدًا .

وذلك أنك أردت أن تقولَ : لي مثلُه من العبيد ، ولي ملؤُه من العسل، وما في السماء موضعُ كف من السحاب ، فحذف ذلك تخفيفًا كما حذفه من عشرين ، حين قال: عشرون درهمًا ..... » [2] .

ويؤكد ابنُ يعيشَ ذلك في قوله :

« فقولك : طاب زيد نفسًا بمنزلة : ضرب زيد عمرًا في وقوعه طرفًا بعد التمام

(١) انظر : شرح المفصل (٢/ ٧١ ، ٧٢) ، المساعد (٢/ ٥٦ ، ٥٧) ، شفاء العليل (٢/ ٥٥٤) .
(٢) الكتاب (٢/ ١٧٢) .

كوقوع المفعول ، ورطل زيتا ونحوه بمنزلة ضارب زيدًا ونحوه من أسماء الفاعلين ، وذلك من حيثُ إنه مفرد ، فإذا نونته نصبت ما بعده ، وإذا أزلت التنوينَ خفضت ما بعده،وهو يقتضي ما بعده من النوع المميز،كما أن اسمَ الفاعل إذا نونته نصبت به ، نحو : ضارب زيدًا ، وإذا حذفت التنوين خفضت » [(١)] .

« كما أنه يجب إضافةُ مُفْهم المقدار إذا كان في الثاني معنى اللام ، فإذا قلت : عندي ظرف عسل وكيس دراهم ، فإن أردت ظرفًا يصلح للعسل ، وكيسًا يصلح للدراهم تعينت الإضافة ، والتقدير ، ظرف للعسل ، وكيس للدراهم ، وإن أردت عسلًا يملأ الظرف ، ودراهم تملأ الكيس ، جاز أن تضيف فتجر ، وأن تنون فتنصب » [(٢)] ، فالأصل هو الجر.

ومن حيثُ الأعدادُ فإنها من حيثُ التمييزُ والنصب وعدمُه تنقسمُ إلى قسمين :

أولهما : الأعداد من ١١ ـ ٩٩ ، ويكون تمييزها مفردًا منصوبًا .

ثانيهما:الأعداد التي تسبق العدد:١١،ويكون تمييزُها جمعًا مجرورًا، والأعداد التي تلي العدد (٩٩) من (١٠٠) متصاعدة بالتضعيف الكمي (١٠٠ ـ ٢٠٠ ـ ٣٠٠ ... ألف ... مليون ....) ويكون تمييزها مفردًا مجرورًا .

أما القسم الثاني منهما فإنه يكونُ فيه العددُ ومميزُه ، متضايفين ، وهذا القسمُ لا يحتاج إلى توضيح للفكرة ، لأنه ليس فيه نصب ، إلا إذا فصل بين المتضايفين .

أما الأعدادُ التي ينصب فيها مميزها ، وهي الأعداد من (١١ ـ ٩٩) ، فإن الأصولَ التركيبية فيها أن يتضايفَ العددُ ومميزُه ، فلما فصل بين المضافِ والمضافِ إليه كان ذلك شبيها بنزع خافض ، فما الإضافةُ إلا خافض ، فنصب المميز .

ومما نستدل به على ذلك :

---

(١) شرح المفصل (٢/ ٧١) .
(٢) ابن عقيل ، المساعد (٢/ ٦٠) .

أن ألفاظَ العقود قد ثبتت فيها النون ، والنون تثبت في المثنى والجمع للفصل بين المتضايفين ، وهي ملحقة بجمع المذكر السالم ، فإذا لم يكن المميز محسوبًا للعشرين ، واحتسب لما يعطف عليها من عدد تالٍ لها ، فإن هذا الشرط يفتقد ، ويجر ما بعد العدد المعطوف على العشرين كأن يقال : ثلاثون وثلاثةُ كتب .

يذكر سيبويه علاقةَ ألفاظ العقود بما بعدها في تفسيرين :

ـ تفسير يجعل لفظَ العقود ومميزه متضايفين ، فيذكر : «وكما منعت النون في عشرين أن يكون ما بعدها جرا ، إذا قلت له : عشرون درهمًا ... » [(١)] .

كما يشبه عملَ (عشرين) فيما بعدها بعمل (ضارب) فيما بعده إذا نُون [(٢)] .

ـ وتفسير آخر يجعل التمييزَ مسبوقًا بـ (من) ، حيث يذكر : «ومثل ذلك في ترك الألف واللام وبناء الجميع ، قولهم : عشرون درهما ، إنما أرادوا عشرين من الدراهم ، فاختصروا واستخفوا ... » [(٣)] .

ويجعل ابن يعيش سبق التمييز بحرف الجر هو الأصل والقياس ، وهو مقتضى الكلام [(٤)] .

ومهما كان هذا التفسير أو ذاك ، فكلاهما يفسرُ التمييزَ على أساس الجر ، وما الإضافةُ إلا جر بحرف جر مقدر،لكنه يفهم من قول سيبويه،فاختصروا واستخفوا، أن الأصل إنما هو الجر،وإنما حذف الجر للاختصارِ بالحذف،والاستخفاف بالإيجاز، فلزم النصب لنزع الخافض .

وهذا ما جعل ابنَ يعيشَ يجعل الجر هو القياس ومقتضى الكلام ، وأشير هنا إلى أن المفسرَ إذا كان اسمَ جنس أو جمع فُصِلَ بـ (مِنْ) ، فتقول : عندي ثلاثٌ من

---

(١) الكتاب (١/ ٤٤) ، وانظر (١/ ٤٢٧) .
(٢) السابق (٢/ ١٣١) .
(٣) السابق (٢٠٣) .
(٤) شرح المفصل (٧٣) .

الشجر ، وثلاثة من القوم ، ومنه قوله تعالى : ﴿أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ﴾ [البقرة : ٢٦٠] .

كما أنه ربما حذفت النون من ألفاظ العقود،ونون العدد المضاف،فيضاف الأول ، ويفصل الثاني فينصب ، كما يقال : عشرو درهم ، وأربعو ثوبه ، وخمسةٌ أثوابًا [(١)] .

وما يذكر في الأعدادِ يذكر فيما يشبهها من (كم وكأين وكذا) ، ومميزها يختلف بين النصب والجر بالإضافة وبحرف الجر، وفيها أحوال وجوب في بعضها[(٢)] ، لكن مرجع التمييز كله إلى الجر كما ذكرنا في الأعداد .

فإذا كان تمييزُ (كم) الاستفهامية يأتي منصوبًا ، وتمييز (كذا) يكون منصوبًا ، فإنهما يقدر فيهما الجر بحرف الجر (من) ، ولذلك فإن (كم) إذا سبقت بحرف جر فإن تمييزها يجر بـ (من) أو بالإضافة،كأن يقالَ: بكم جنيه؟ ... وبكم من جنيه ... ؟

أما (كم) الخبرية فإن تمييزَها يكون جمعا مجرورًا ، ويُسبق تمييزُ (كأين) بحرف الجر المعهود (من)،ومنه قولُه تعالى:﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا ﴾ [العنكبوت : ١٩] .

ففكرة النصب ـ حال النصب في جميع فروع التمييز ـ على نزع الخافض مطردة ، وغيرُ شائكة .

ومن ذلك ما ذكره سيبويه في أصلِ التركيب : امتلأت ماءً ، والتركيب : تفقأت شحمًا، وهو : امتلأت من الماء ، وتفقأت من الشحم ، فحذف هذا ـ أي : حرف الجر ـ استخفافًا[(٣)] .

ولا غروَ في قول ابن جني :

---

(١) ارجع إلى: ابن عقيل (المساعد) (٢/ ٧٠، ٧٣)، السلسيلي، شفاء العليل (٢/ ٥٦٢ ، ٥٦٣) .
(٢) ارجع إلى الكتاب (٢/ ١٥٦ ، ١٧٠) ، المساعد (٢/ ١٠٦ وما بعدها ، شفاء العليل (٢/ ٥٧٩) وما بعدها .
(٣) انظر الكتاب (١/ ٢٠٥) .

«ولابدّ في جميعِ التمييزِ من معنى (من) ... » [1] .

سابعًا
الاستثناء

المستثنى ـ عند النحاة ـ هو المخرَجُ تحقيقًا أو تقديرًا من مذكور أو متروك بـ (إلا) أو ما بمعناها بشرطِ الفائدة [2] .

واختلف النحاةُ حولَ عاملِ النصبِ في المستثنى على النحو الآتي [3] :

ـ يعلل سيبويه نصبَ ما بعد (إلا) بأنه مُخرَجٌ مما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما

(١) اللمع (١٤٩) .
(٢) انظر : التسهيل (١٠١) ، المساعد (١/ ٥٤٨) ، شفاء العليل للسلسيلي (١/ ٤٩٧) .
(٣) ارجع إلى : الكتاب (٢/ ٣١٠ ، ٣٣٠) ، المقتضب (٤/ ٣٩٠) ، معاني الحروف (١٢٦) ، الخصائص (٢/ ٢٧٦) ، الإنصاف (١/ ١٦٧) ، التسهيل (١٠١) ، الجني الداني (٥١٦ ، ٥١٧) ، الهمع (١/ ، ٢٢٤) شرح ابن عقيل (١/ ١٨١) .

قبله، كما عمل العشرون في الدرهم ، وعزا هذا الرأيَ إلى الخليل ، وقال به الزجاج .

ـ أن الناصبَ ما قبل (إلا) من فعلٍ ونحوه ، دون أن يتعدى إليه بواسطة (إلا) .

ـ أنه ما قبل (إلا) ، ولكن معدى بواسطتها .

ـ أنه (أنَّ) مقدرة بعد (إلا) ، وعليه الكسائي فيما نقله السيرافي .

ـ أنه بإنْ المخففة التي ركبت مع (لا) فصارت (إلا) ، وعليه الفراءُ .

ـ أنه انتصب للمخالفة .

ـ أنه منصوب بإضمار الفعل (استثنى) .

ولست في مجالِ تفنيد كل الاتجاهات أو التعليلات السابقة،أو الاعتراض عليها .

ولكنني أنبه إلى ما يأتي :

لولا اختلافُ المواقع الإعرابية للاسم المستثنى بعد (إلا) لما وضع النحاة هذا البابَ في النحو العربي .

ـ مع تعدد أدواتِ الاستثناءِ في اللغة العربية ـ حرفيةً أو اسميةً أو فعليةً ـ فإنها مقننةٌ ومحددة في ضبطِ الاسم الواقع بعدها ، بما لا يدع مجالاً للالتباس أو الاجتهاد .

ـ أداتا الاستثناء الاسميتين وهما : (غير وسوى) ، اسمان ملازمان للإضافة ، فما بعدهما مضاف إليهما دائمًا ، ولا إشكالَ في الوضع الإعرابي لما بعدهما ـ حينئذ ، أما إعرابُ (غير وسوى) فسنعرض له عند عرضنا للمستثنى بإلا .

ـ أدواتُ الاستثناء الفعليةُ عاملة عملَ الأفعال ـ إنْ تامةً وإنْ ناقصةً ـ فالأفعال : (عدا وخلا وما عدا وما خلا) أفعال تامة ، يستتر مرفوعها ، ويظهر منصوُبها المستثنى ، ولا إشكال ـ حينئذ ـ في وضعه الإعرابي .

أما الفعلان (ليس ولا يكون) فهما ناقصان ، يكون اسمهما أو مرفوعهما مستترًا دائمًا، أما خبرُهما أو منصوُبهما فهو المستثنى ، ولا إشكالَ في نصبه لذلك .

ـ أدوات الاستثناء الحرفية ، وهي : (عدا وخلا وحاشا) حروف جارة ، فلا خلاف في جر المستثنى بعدهما .

ـ أما المستثنى بـ (إلا) فإن الخلافَ الضبطي للمستثنى بها هو الذي جعل النحاةَ يعرضون هذا الباب ، فما سبق من قواعَد وضبطٍ للمستثنى إنما تحددها نوع أداة الاستثناء، وطبيعة دلالتها النحوية .

والمستثنى بإلا في حالتين من أحواله الثلاث لا يحتاج إلى قاعدة إعرابية ، وهما :

ـ إذا كان الكلامُ تامًا منفيًا فإن ما بعد [إلا] يرجح إعرابه على البدلية ، ومنطق ومدلول الجملة التي يقع فيها يؤديان إلى هذا المفهوم الإعرابي ، فعندما أقول :

ما شذبت الأشجارَ إلا شجرة ...

فإن المفهوم هو تشذيب شجرة واحدة ، وتضامن (إلا) مع (ما) يثبت الفعل على شجرة واحدة .

أما الوجهُ الإعرابي لهذا النوع من التراكيب الاستثنائية ، وهو النصب على الاستثناء ، فإن ما يسرى على الحالة الثالثة من تقدير أو توجيه إعرابي يسرى عليه .

ـ إذا كان الكلامُ ناقصًا منفيًا فإنه لا يدخلُ في باب الاستثناء من حيثُ الإعراب، ذلك لأن ما بعد (إلا) يعرب حسب موقعه الإعرابي في الجملةِ دون النظر إلى الأثرِ النحوى للنفي والاستثناء معا ، إلا إذا كانت أداةُ النفي عاملةَ ، نحو ، ليس ، أو : لا النافية للجنس ، أو غيرهما .

ـ إذا كان الكلامُ تاما فإن المستثنى ينصب في الأحوال الآتية :

ـ إذا كان الاستثناءُ متصلاً موجبا ، كما هو في قوله ـ تعالى : ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة :٢٤٩] [(١)] .

أو كان منقطعًا موجبا ، نحو : جاء أولادك إلا أولادَ أخيك .

(١) وفيه قراءة الرفع في (قليل) ، البحر المحيط (٢/ ٢٦٦ ، ٢٦٧) .

أو كان منقطعا موجبا تسلط فيه العامل على المستثنى ، كما هو في قوله ـ تعالى .

﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء : ١٥٧] .

ووجوب النصب عند الحجازيين ، أما بنو تميم فإنهم يجيزون الإتباع ، كما جاء في قول جران العود :

وبلـــــدةٍ لـــــيس بهـــــا أنـــــيسُ إلا اليعـــــافيرُ وإلا العـــــيسُ [(١)]

برفع (اليعافير، والعيس) على الإتباع، حيث جعل (اليعافير) أنيسَ ذلك المكان .

ـ إذا كان منقطعًا منفيًا لم يمكن تسلُط العامل فيه على المستثنى ، نحو ، ما نفع خالد إلا ماضرَّ ، إذ لا يقال : ما نفع الضرُّ .

وهذا النصبُ واجبٌ عند التميميين ، وذلك لتعذرِ البدلية [(٢)] .

ـ وإذا كان المستثنى متقدمًا لفظًا على المستثنى منه يجب فيه النصب ، سواء أكان الكلام منفيًا ، أم موجبًا ، نحو :

ومـــــالي إلا آلَ أحمـــــد شـــــيعةً ومالي إلا مذهبَ الحق مـذهبُ [(٣)]

[(٣)]

ومنه : ما ينقص إلا العلْمَ شيء بالإنفاق .

مما سبق من أحوال ضبط الاسم بعد (إلا) يلحظ ما يأتي :

---

(١) انظر: الكتاب (٢/ ٣٢٢) ، معاني القرآن للفراء (٥٢ ، ٣ ـ ٣٧٣) ، المقتضب (٢/ ٣١٩)، (٢/ ٣١٩)، معاني الحروف للرماني (١٦) مشكل إعراب القرآن (١/ ٣٥٤) ، الإنصاف (١/ ٢٧١) ، رصف المباني (٤١٧) ، شرح المفصل (٢/ ٨٠) ، الخزانة (٤/ ١٩٧) ، شرح أبيات المغني (٦/ ٢٣٦) ، الدرر اللوامع (٣/ ١٦٢) .

(٢) ارجع إلى : ابن يعيش ، شرح المفصل (٢/ ٨١) .

(٣) انظر : شذور الذهب (٢٦٣) ، أوضح المسالك رقم (٢٦٢) ، ابن عقيل رقم (١٦٦) ، الأشموني رقم (٤٤٨) ، شرح المفصل (٢/ ٧٩) ، وفيه : ومالي إلا مشعب الحق مشعب ، وكذلك الدرر اللوامع : (٣/ ١٦١) .

ـ لا إشكالَ في إعراب الاسم الواقع بعد (إلا) في المجموعتين الأولى والثانية ، أما الوجهُ الإعرابي الثاني وهو المرجوح بنصب الاسم الواقع بعد (إلا) في كلام تام منفي فإنه يسري مع المجموعة الثالثة .

ـ إشكالُ التوجيه النحوي لضبط الاسم الواقع بعد (إلا) يبدو في المجموعة الثالثة . وما صفاتُ أو طبيعةُ تركيبها ؟

أن يكونَ الكلامُ تامًا ، ومعنى التمام وجود المستثنى منه ، أي : أن الكلام قبل (إلا) جملةٌ تامة يمكن أن تستقلَ بما جاء فيها من كلمات،فأصبح ما بعد (إلا) فضلة ، والفضلة إما يعرب على الإتباع ، وإما على النصب ، وإما على الجر .

أما الإتباع فغيرُ متاح لأن المستثنى في هذه التراكيب لا يمثل تابعًا في معناه ، وعندما ظن بعض المتحدثين أنه يمكن أن يمثلَ إتباعًا نطقوه على ذلك،كما يبدو عند بني تميم في ما إذا كان الكلام تامًا موجبًا منقطعًا تسلط فيه العامل على المستثنى ، أو يمكن أن يفسر على ذلك .

ولما تعذرت البدليةُ في مثل هذا التركيبَ ـ حيثُ لم يمكن تسلط العامل على ما بعده ـ نصب ما بعد (إلا) وجوبا .

لماذا كان النصبُ فيما بعد (إلا) في التراكيب أو الصور الأخرى للاستثناء ؟

ليس إلا أنه لا مجالَ للرفع ولا للجر ، فلما لم يتمكنْ في الاسم الواقع بعد (إلا) ضبطٌ إعرابي بسبب الموقع ، سواء أكان بالرفع أو الجر ، وهو لا يكون محققًا إلا بهما ، اختير النصب .

فلو أن الأداةَ غير أو سوى ، أو عدا أو خلافها ، أو أنها (إلا) لكن ما بعدها يمكن أن يخضَع للموقع الإعرابي المتصل بالمعنى العام للجملة ، أو للعلاقات بين الكلمات في الجملة لخضع الاسم بعد (إلا) لذلك .

وما تأوله النحاةُ من أوجهٍ لعاملِ النصب في المستثنى مردودة كلها ، إذ :

ـ لا يمكن أن تعمل (إلا) مرة ، ولا تعمل أخرى ، وهذا يرد رأي من يرى أن (إلا) هي الناصبة، سواء أكان بذاتها، أم بأنّ مقدرة بعدها ، أم بإنْ مخففة في تركيبها ، إذ إنَّ هذا الاتجاه يجعل الأداةَ عاملةً إذا لم يكن هناك موقع إعرابي للاسم ، ويجعلها غيرَ عاملة إذا وجد موقع إعرابي يلتمس فيما قبلها .

ـ أما المخالفةُ فمردودة ، لأن المخالفةَ تستلزم الأثرَ النحوي متبادلاً بين المتخالفين .

ـ أما تقديرُ الفعل (أستثنى) فإنه يجب أن يطردَ مع كل وسائل الاستثناء ، وفي كل المواقع، وليس مقدرًا حال العجز عن إيجاد مبرر نحوي للعلامة الإعرابية .

ويسرى هذا الرد على من يرى أن الفعلَ الذي يسبق (إلا) هو العامل .

ـ وأنبهُ إلى أن بعضَ النحاة يرى لذلك أن المستثنى ينتصب على التشبيه بالمفعول معه[(١)] .

ـ أما إذا نظرنا إلى قول سيبويه ، وتمعناه وهو :

« وذلك قولك : أتاني القوم إلا أباك ، ومررت بالقوم إلا أباك ، والقوم فيها إلا أباك، وانتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ، ولم يكن صفةً ، وكان العاملُ فيه ما قبله من الكلام ، كما أن الدرهمَ ليس بصفةٍ للعشرين ، ولا محمولٍ على ما حُملتْ عليه ، وعمل فيها »[(٢)] ...

فإننا يجب أن نعرضَ تحليل سيبويه كما يلي :

ذكر ثلاثة مبررات لانتصابِ الأب :

ـ إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه قبله ، حيث لم يدخل (الأب) في الجملة السابقة على (إلا) ، لا معنى ولا إعرابًا أو تركيبًا جمليًا ، وبهذا وعليه لا نستطيع ـ كما لم

(١) ارجع إلى : ابن الربيع في البسيط، شرح جمل الزجاجي (١/ ٤٦٨) .
(٢) الكتاب (٢/ ٣٣١) .

يستطع سيبويه ـ أن نعرب (الأب) تبعًا للمواقع الإعرابية للكلمات في الجملة السابقة .

ـ ولم يكن صفةً ، إذ يفهم منه أنه لا يعرب على الإتباع ، وبذلك ينتفي هذا الاحتمالُ الإعرابي المهم من إعراب الكلمات في العربية .

ـ وكان العامل فيه ما قبله من الكلام :

إذ يفهم منه أن الاسمَ المذكورَ بعد (إلا) لا يعرب على الاستئناف أو القطع ، وإنما يتعلق معنى بالمعنى العام لما قبل (إلا) ، وليس يفهم منه بالضرورة ـ أنه يذهب إلى أن العاملَ فيما بعد (إلا) ما يكون قبل (إلا) ، فالأبُ ليس صفة لما قبله ، ولا محمولًا على ما حمل عليه ما قبله وعمل فيه ، كالدرهم والعشرين ، فالدرهم ليس بصفة ولا محمول على ما حملت عليه العشرون ، فأعرب على أساس هذا الحمل ، فعمل فيها الرفع أو النصب أو الجر ، ولا يسري هذا الحمل على العشرين .

وكذلك لا يسري عمل ما قبل (إلا) على ما بعد (إلا) ، فلما لم يكن موقع إعرابي بالرفع، ومواقعه محددة تبعًا للمعنى ، أو الجر ، ومواقعه محددة باللفظ ، لم يكن إلا النصب.

وعليه فإن ما بعد (إلا) من مستثنى منصوب ليس عاملًا فيه ما قبل (إلا) ، لكن يوجه نصبه على :

ـ أنه نصب انتصابَ الدرهم بعد العشرين،وقد ذكرنا فيما قبل أنه منصوب لنزع الخافض.

ونضطر إلى تقدير القول : أتاني القوم بدون أبيك ، أو : بغير أبيك ، أو غير أو سوى أبيك، فلما اعترف واصطلح على استعمال (إلا) في هذه المواضع ، اعتبر الموضع نزع خافض، لأنه مضاف أساسًا ، فوجب النصب .

ـ أو أنه نصب لأنه لما كانت (إلا) حرفًا غير عامل نحويًا ، ولا يسبقه ما يوجب

جر ما بعدها أو رفعه ، وجب النصب لأن الاسم الذي لا يجر لفظًا ، ولا يرفع معنى وموقعا ، ينصب.

وفي قول ابن يعيش : « ألا ترى أنك إذا استثنيت باسم أثر فيه الفعل ، نحو قام القوم غير زيد،نصبت غيرًا بالفعل قبله لأنه اسم يعمل فيه العامل ، فإذا جئت بإلا ، وقلت : قام القوم إلا زيدًا انتقل العمل إلى ما بعد (إلا) ، لأن الحرفَ لا يعمل فيه العامل »[1]....

نراه يجمع بين كون (إلا) حرفًا غيرَ عامل ناب مناب غير وسوى ، فانتقلت العلامةُ الإعرابيةُ لهما إلى الاسم بعد (إلا) ، حيث لا يجوز ذلك للحرف .

ولكنه اجتزأ موضعًا خاصًا منْ تراكيب الاستثناء ، ولم يبين لماذا انتصب (غير) في هذا المثل ، وليس إلا على نزع الخافض ، والتقدير هنا : قام القوم بغير زيد .

وكله ـ أي حال النصب في الاستثناء ـ يعود إلى نزع الخافض ، على مثل هذا التقدير، أو على النصب لعدم تحمل الاسم للرفع أو الجر ، إن لم نستطع تقدير حرف الجر ، أو لم نقبل تقديره .

(١) شرح المفصل (٢/ ٤٨) .

ثامنًا

اسم (إن)

تدخل (إنَّ) وأخواتُها ـ أنّ وكأنَّ وليت ولعل ولكنَّ ولا النافية للجنس ـ على جملة اسمية بالضرورة ، فينتصب المبتدأ بعدها ، ويرتفع الخبر .

يختلف النحاةُ في عاملِ الرفع في الخبر [1] ، حيث يرى البصريون أنها الرافعةُ للخبر، فتكون قد عملت عملين : النصب ، والرفع .. أما الكوفيون فيرون أنها لم تغير الخبر، بل هو باق على رفعه قبل دخولها عليه . ولكل من الفريقين حجته :

فحجة البصريين أن لهذه الأحرفِ شبها بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدإ والخبر، والاستغناء بهما ، فعملن عملها ليكونَ المبتدأ والخبر معهن كمفعول

(١) ارجع : إلى الكتاب (٢/ ١٣١ ، ١٣٢) ، المفصل (٢٧) ، التسهيل (٦١) ، المقرب (١٠٦) ، الهمع (١/ ١٣٤) ، شرح التصريح (١/ ٢١١) .

قدم، وفاعل أُخر تنبيهًا على الفرعية [١] .

أما الكوفيون فحجتهم أنه لا يجوز : إن قائم زيدًا ، ولو كان الخبر معمولَها لجاز أن يليَها [٢] .

ويذكر أنه يجوزُ نصبُ المبتدإ والخبر بليت عند الفرَّاء ، وبالأحرف الخمسة عند بعض أصحابه، ثم يرفض ابنُ مالك ذلك قائلاً : وما استشهد به محمول على الحال ، أو على إضمارِ فعل ، وهو رأي الكسائي » [٣] .

أما رفعُ الخبر في هذه الأحرف فليس بقضية نحوية ، ذلك أن الاحتساب أمامنا بالنطقِ، وهو رفع الخبر دائمًا .

لكن المشكلةَ تبدو في نصبِ أسماء هذه الأحرف ، وأنقل هنا ـ ملخصًا ـ ما ذكره ابنُ أبي الربيع في هذا الجانب ، حيث إنه جامع ، وذكره ابنُ يعيش في شرح مفصله .

« اعلم أن هذه الحروفَ اختصت بالدخول على الجملة الاسمية ، ولا تدخلُ على الفعل والفاعل، لأنها شبيهةٌ بالأفعال الماضية في معانيها، وفي العدد ، وفي الأواخر ، ألا ترى أنك إذا قلت: (إن)، ففيها معنى أكد ، وكذلك (لكنّ) فيها معنى استدرك ، وكذلك (كأن) فيها معنى شبَّه ، و(ليت) فيها معنى تمني ، و(لعلَّ) فيها معنى ترجى وتوقَّع ، وأواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضي ، وعدده كعدد الأفعال ، فلزمت لهذا الدخولَ على المبتدإ والخبر ، فلما اختصت بالدخول على الجملةِ الاسمية ، وجب لها بالاختصاص العمل ، لأن الاختصاص في الحرف هو الذي يوجب له العمل، ولا تجد حرفًا مختصًا غير عامل إلا قليلاً ...

... **ثم يذكر :**

فرفعت أحد الاسمين تشبيهًا بالفاعل ، ونصبت الآخر تشبيها بالمفعول ، ولما

(١) الكتاب (٢/ ١٣١ ، ١٣٢) ، التسهيل (٦١) ، شرح التصريح (١/ ٢١١) .
(٢) الهمع (١/ ١٣٤) ، شرح التصريح (١/ ٢١١) .
(٣) التسهيل (٦١) ، وفي الجني الداني تفصيل لذلك : (٣٩٣ ، ٣٩٤) .

كانت كان وأخواتها ترفع الاسمَ وتنصب الخبر، جعلوا هذه الحروف بعكس ذلك ، فرفعت الخبرَ تشبيهًا بالفاعل ، ونصبت المبتدأ تشبيها بالمفعول ، وشبهت بما قدم فيه المفعول على الفاعل ، ولما كان تقديم المفعول ليس بأصل ، وكانت هذه الحروف في العمل أضعف من (كان) وأخواتها ، شبهوا هذه الحروف بالفعل الذي يقدم فيه مفعوله على فاعله ، ليناسبوا ... » [(١)] فتقديم المنصوب فيها على المرفوع ليفرق بينها وبين الفعل ، فالفعلُ من حيث كان الأصل في العمل جرى على سنن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب ، إذ كان رتبةُ الفاعل مقدمةً على المفعول ، وهذه الحروف لما كانت في العمل فروعًا على الأفعال، ومحمولة عليها ، جعلت دونها ، بأن قدم المنصوب على المرفوع ، حطًا لها عن درجة الأفعال ، إذ تقديمَ المفعول على الفاعل فرع ، وتقديم الفاعل أصل [(٢)] .

فَهُمْ يجعلون اسمَ (إن) وأخواتِها منصوبًا على التشبيه بالمفعول به [(٣)] ، وهم يستمدون ذلك من قول سيبويه :

« لأن (إن) ليس بفعل ، وإنما هو مشبهٌ به ، ألا ترى أنه لا يُضْمَر فيه فاعل ، ولا يؤخَّر فيه الاسم ، وإنما هو بمنزلة الفعل ، كما أن عشرين درهما وثلاثين رجلاً بمنزلة ضاربين عبد الله ، وليس بفعل ولا فاعل » [(٤)] ، ويقرن كثيرًا عمل (إن) وأخواتها من الفعل بمنزلة (عشرين) من الأسماء التي بمنزلة الفعل [(٥)] .

وأرى أن مثلَ هذه القضية لا تناقش كما عرضها النحاة فيما سبق ، فليست الفاعليةُ أو المفعولية خاضعةٌ لوجود العلامة الإعرابية بمفردها ، وإنما العلامة الإعرابية مقترنة بالعلاقات المعنوية القائمة بين الكلمات في الجملة الواحدة .

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢/ ٧٦٨ ، ٧٦٩) ،وانظر : السهيلي ، نتائج الفكر (٣٤٢) .
(٢) شرح المفصل (١/ ١٠٢) .
(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي (١/ ٤٦٨) .
(٤) الكتاب (١/ ٩٥) .
(٥) الموضع السابق (٢/ ١٣١) .

فليس من المنطق أن نجعلَ اسم (إن) مفعولاً به ، أو مشبهًا بالمفعول به ، ونجعل خبرها مشبهًا بالفاعل ، ذلك لأن العلامةَ الإعرابية في كل منهما تشبه المفعول والفاعل.

كما أنه لا يعقل ـ كذلك ـ أن نجعل المفعولَ مقدمًا ، والفاعل مؤخرًا ، وإذا قرنا هذه الحروف بالأفعال فإنه من المنطق أن نجعلَ المعنى واقعًا على ما هو مرتبط به ، وهو الخبر، فإنني إذا قلت : إن الجو معتدل ، فإنني أؤكد الاعتدال المسند إلى الجو ، ولا علاقة للجو بالتأكيد مطلقًا ، فإذا نفيت فإنني أنفي الاعتدال كذلك ، فمعنى الخبر هو القابل للتصديق والتكذيب والجدل ، أما مفهوم المبتدإ فثابت .

وعليه فإن الأولى بالتغيير هنا يكون في الخبر .

كما أنه يجب ألا نربطَ بين هذه الحروف وبين (كان) وأخواتها ، فكان وأخواتُها أفعال، وأثرُها يبدو فيما بعدها أثرَ الأفعال فيما بعدها ، ونناقش ذلك في موضعه .

وجملة (إن) ليس فيها تقديم منصوب على مرفوع ، ولا تأخير مرفوع ، ولكن الجملةَ قائمة على وضعها اللفظي ، كما هي في النطق .

ولا يحل القضية أن نفترضَ أن موقعَ النصب مقدم على موقع الرفع . والقضية ملبسة، لأننا لا نعرف تاريخية (إن) وأخواتها ، ويمكن أن تكون الدراسة أجدى إذا أجريت دراسة مقارنة بين الساميات .

ويبدو ـ وطبقًا لتحليل الأبواب النحوية السابقة ـ أن الجملةَ الاسميةَ لما دخلت عليها (إن) ، وكانت مختصة ـ كما يذكر النحاةُ ـ لزمها الإعمال ، وقوى من ضرورة إعمالها أن معناها أو أثرها الدلالي يكون في معنى الخبر مرتبطًا بمدلول المبتدأ ، ولما كانت حروفًا فإن عملها لا يتعدى الاسم الذي يليها ، ويجب أن يكون اسمًا لأنها حروف مختصة بالأسماء ، ولكن ما يليها لا ينطبق عليه معنى الرفع ، وهو الابتدائية التي انتفت بسبقها عليه ، ويجب أن يراعي ابتدائيتُها ، ويراعي لفظها لأن لها معنى ،

وهي عاملة ، فليست كتلك الحروف التي يمكن أن تُبتدأ بها الجملة ، ولا تغير المبتدأ عن حاله الإعرابي .

كذلك لا ينطبق عليه معنى الجر ، لأن الجر يعني الإضافة ، أو إمكانَ الإضافة، ولا يحتمل الاسمُ في هذا التركيب الإضافةَ لأنه أولُ الجملة ، وأصبح ثاني المنطوق ، ولكن يسبقه حرف فلا يضاف إليه .

لذا لم يعد إلا أنه ينصب ، فلا وجه ضبط له غير النصب ، فالاسم الذي لا يقبل الرفع، ولا يحتمل الجر ، ينصب كما لحظنا في هذا المبحث .

ونجد أن سيبويه يربط بين نصب اسم (إن) ونصب عشرين لـ (درهمًا) ، وثلاثين لـ (رجلًا) ، وضاربين لـ (عبد الله) ، وليس بفعل ولا فاعل .

وقد ذكرنا أن هذه المواضعَ من النصب إنما تكونُ لنزع الخافض ، ولكنه يبدو أن نزع الخافض لا يمكن أن نطبقَه في اسم (إن) ، إلا إذا كان هناك تحليل آخر .

والقضية مطروحة للبحث .

تاسعًا

المفعول به

كل بنية فعل تدل على حدث مع زمن ، والزمنُ الذي تحمله دلالةُ الفعل في صيغته تكون بالنسبة لزمن الحديث .

فالفعلُ الماضي يدل على وقوع الحدث في زمن يسبق زمن الحديث ، والمضارع يدعل على وقوع الحدث في زمن الحديث ـ على الوجه الأرجح ـ أما الأمرُ فيدل على طلب وقوع حدث في الزمن الذي يلي زمن الحديث .

هذا إلى جانب بعض التراكيب الأخرى التي تدل على الزمن ، وليس هذا مجال دراستها.

ومع هذا فإن في اللغة كلماتٍ خاصةً بالزمن ، وهي ظروف الزمان ، وهي مقيدة لجهة دلالية للحدث ، وهي جهة الزمن ، حيث لا تحدد صيغة الفعل ، ولا غيره من

الصيغ التركيبية الحدثية الأخرى ، من نحو ، كان يفعل ، وكان سيفعل ، وصار يفعل ... إلى غير ذلك، زمن الفعل تحديدًا دقيقًا ، لذا لزم في بعض التراكيب تقييد جهة زمن الفعل بظرف يدل على دقة تحديد الزمان .

كما أن هناك جهاتٍ دلاليةً أخرى للحدث ، كدلالة المكان ، ودلالة التعليل ، ودلالة المصاحبة ، ودلالة كيفية حدوث الفعل ، أي : هيئة صاحبه أثناء حدوثه ، ودلالة تخصيصه، أي : إزالة إبهامه ، أو تخصيص علاقته بعنصر من عناصر مكونات الجملة يرتبط به ، كالفاعل وغيره ممثلاً ذلك في الاستثناء ، والتمييز ، وقد يرتبط التمييز بتخصيص ما يشبه الفعلَ من اسم تفضيل ، أو يميزُ الفعلَ ذاته مع مراعاةِ علاقته بما بعده، نحو : امتلأ الإناء ماءً .

ونلمس شيئًا من هذه الأفكار في قول الصيمري : «لأن كلَّ فعل فهو دال بصيغته على مصدر وزمان ، ولابد من أن يكونَ في مكان ، ولابد من حال يكون ذلك الفعلُ عليها ، فلما اشتركا ـ أي : الفعل اللازم والمتعدي ـ في الدلالة على هذه الأشياء اشتركا في التعدي إليها »[1] .

والنحاةُ إنما يقتصرون على هذه المنصوبات من حيثُ هذه الجهات الدلالية ، ولا جدالَ في أن الفعلَ له جهاتٌ دلالية أخرى ، يتضمنها ذكرنا السابق .

وقد اختلف النحاةُ في عامل النصب في المفعول به ، فعاملُ النصب في المفعول به عند الكوفيين هو الفعلُ والفاعل معا ، وذهب بعضُهم إلى أن العاملَ هو الفاعل ... وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العاملَ في المفعول معنى المفعولية ، والعاملُ في الفاعل معنى الفاعلية ، وذهب البصريون إلى أن الفعلَ وحدَه عمل في الفاعل والمفعول جميعًا»[2] .

---

(١) التبصرة والتذكرة (١/ ١٠٩) .

(٢) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف (م١١، ١/ ٥٦) ، وانظر : أبا حيان ، تذكرة النحاة(٤٣١) وابن الأنباري ، أسرار العربية (٨٥) .

ومن الجهاتِ الدلاليةِ للفعل أو الحدث جهةُ وقوعه بها ، أو إحداثه بها ، وهو الممثل في المفعول به .

ويعرف سيبويه الفعلَ بأنه أمثلةٌ أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع [١] ، وتعرض له «النحاة» بالتعريف بعد ذلك [٢] ، حتى إذا كان (الحملاوي) [٣] جمع في تعريفه بين الزمن والحدث ، وهو متضح في التعريف السابق لسيبويه ، ولهذا فإنني وجدت أنني لست في حاجة إلى سرد أقوالِ النحويين من بعده .

أما المفعولُ به فهو ما أوقعت به الفعل [٤] ، أو : هو ما وقع عليه فعلُ الفاعل ، والمرادُ بالوقوع: التعلق المعنوي ، لا المباشرة ، أي : تعلقه بما لا يُعْقَلُ إلا به [٥] ، أو : ما وقع عليه الحدثُ على أن يكونَ فاعلُه معلومًا ، سواء بالظاهر أو بالتقدير والاستتار ، فلا تتغيرُ صورةُ الفعل مع المفعول به ، فالمفعولُ به جهة دلالية للفعل ، فإذا قلت مثلاً : كتب محمد الدرسَ ، فإن المفعول به (الدرس) يحتاج إليه الفعلُ (كتب) ليبينَ الجهةَ الدلالية لوقوع الكتابة عليها أو بها .

فمعنى : كتب محمد الدرس، أحدث محمد كتابة على الدرس، أو: بالدرس ، أو : وقعت كتابة من محمد على الدرس ، أو : بالدرس . والعلاقةُ بين الفعل وما حدث به الفعل أو عليه علاقةٌ غيرُ متضحة الدراسة في اللغة العربية ، حيث ركز النحاةُ على تقسيم الفعل من حيثُ هذه العلاقة إلى فعل لازم ، وآخر متعد إلى واحد ، أو اثنين أو ثلاثة ، وثالث يشترك بين التعدي واللزوم ، سواء إلى الأول أم إلى الثاني .

---

(١) الكتاب (١/ ١٢) .
(٢) انظر : المفصل (٢٤٣) ، التسهيل (٣ ، ٤) ، شرح ابن عقيل (١/ ١٩) ، الهمع (١/ ٦) شرح التصريح (١/ ٣٠٨) .
(٣) شذا العرف في فن الصرف (٢٠) .
(٤) الصيمري ، التبصرة والتذكرة (١/ ٢٥٥) .
(٥) ابن هشام ، شرح شذور الذهب (٢١٣) .

ولكنهم ـ مع ذلك ـ قد عرضوا العلاقةَ المعنويةَ بين الفعل والمفعول به عرضًا طيبًا، فهم يتفقون على أن المفعولَ به ليس المفعولَ المحدث من إتمام الفعل ، يذكر المبرد :

« ألا ترى أنك إذا قلت : ضربت زيدًا أنك لم تفعل زيدًا ، وإنما فعلت الضرب فأوصلته إلى زيد ، وأوقعته به ؛ لأنك إنما أوقعت به فعلك »[(١)] .

ويرى السيرافي « أن المفعولَ الصحيح ما اخترعه فاعل ، وأخرجه من العدم إلى الوجود، نحو : خلق الله للأشياء التي كونها ولم تكن كائنة من قبل ، وما يفعله الإنسان من القعود والقيام،ولا يجوز أن يكونَ الفاعل موجودًا قبل وجود المفعول.

فإذا قلنا : ضرب زيد عمرًا ؛ فالذي فعله (زيد) إنما هو الضرب ، وهذا شيءٌ يحيط به العلمُ بأن زيدًا لم يفعل عمرًا ، وإطلاق النحويين أنه مفعول مجاز ... »[(٢)] .

ومقصود السيرافي في المثل السابق أن عمرا لم يُفْعَلْ ، وإنما فُعلَ به حدث ، وهو الضرب، ويعني المثل السابق : أن زيدًا أوقع أو أحدث ضربًا بعمرو ، ولم يكن بذلك عمرو مفعولاً على وجه الإطلاق ، وإنما هو جهةُ إحداث الضرب بها أو عليها ـ هذا ، وإذا قلنا : خلق الله ـ تعالى ـ عمرا ، كان عمرو مفعولا كاملاً للحدث (خلق) ، وعلى غرار ما سبق يمكن أن نقولَ : إن المثل يعني أن الله تعالى أحدث خلقًا بعمود ، أو : لعمرو.

ومدلول الفعل أو الحدث هو الذي يحددُ حجمَ العلاقة بين الفعل والمفعول به ، وبه يتضحُ أن تقييدَ المفعول بالحرف الجار (الباء) ، أو (على) مهم في تعريف المفعول به ، فالمفعول به مقيد ، والعلاقة بينه وبين الحدث مقيدة .

ونلحظُ في هذه العلاقة عدةَ ملحوظات :

الأولى :

(١) المقتضب (٢/ ١٢١) .

(٢) هامش كتاب سيبويه ، رقم (٢) في (٢/ ٣٦٦) .

أن المفعولَ به منصوب ، والفاعل مرفوع .

يذكر ابن جني :

« قال أبو إسحاق ـ وهو الزجاج ـ في رفع الفاعل ونصب المفعول : إنما فعل ذلك للفرق بينهما ، ثم سأل نفسه فقال : فإن قيل : فهلا عكست الحال فكانت فرقًا أيضًا ؟ قيل : الذي فعلوه أحزم ، وذلك أن الفعلَ لا يكونُ له أكثرُ من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة ، فرفع الفاعل لقلته ، ونصب المفعول لكثرته ، وذلك ليقلَّ في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون » [(١)] .

وأرى أن رفعَ الفاعل ليس إلا لقرينة معنوية ، حيث يلحظ أن كل ما يؤدي معنى الفاعلية أو الابتدائية في اللغة العربية إنما يرفع [(٢)] .

أما نصبُ المفعولِ به فإنه يناقشُ فيما بعد .

الثاني :

أن الأفعالَ ـ من حيث هذه العلاقةُ ـ تنقسم إلى قسمين رئيسيين [(٣)] ، يحصرهما النحاة في :

الفعل اللازم ، والفعل المتعدي .

والفعل اللازم أو القاصر أو غير المتعدي ، وهو ما لا ينصب مفعولا به ، ولكنه قد ينصبُ سائر المفعولات الأخرى .

إذن ، الفعل اللازم يتعدى ، لكن ليس إلى المفعول به ، وهل نعتقد أن حدثًا لا يقع بشيء أو على شيء ؟

---

(١) الخصائص (١/ ٤٩) .

(٢) انظر: د/ إبراهيم بركات ، العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى في كتاب سيبويه (١٣،٦) .

(٣) انظر : الكتاب (١/ ٣٣ : ٣٥) ، اللباب (١/ ٢١١) ، المفصل (٢٥٧) ، التسهيل (٨٣) ، شرح الشذور (٣٥٣ ، ٣٤٥) ، التصريح : (١/ ٣٠٨) .

أرى أن هذا مستحيل ، لأن كلَّ حدث لابد له من الجهة الدلالية التي تقع به .

فالمخفوضاتُ بحرف الجر المتعلق مفعولاتٌ في الحقيقة [١] .

أما الفعلُ المتعدي أو غير اللازم أو المجاوز فهو الذي يجاوز الفاعلَ المرفوع إلى نصبِ المفعول به ، ويسمى كذلك ـ واقعًا .

ويجعل ابنُ السراج الفعل الملاقي متعديًا ، وما لا يلاقي غير متعد ، فأما الفعل الذي هو غير متعد فهو الذي لم يلاق مصدره مفعولًا [٢] .

فالمصدر وهو الحدث والمفعول به هذا الحدثُ متلاقيان بتعدي الفعل ، ويمكن التجاوزُ بذلك إلى القولِ بأنهما يتلاقيان بواسطة ، وما هي إلا حرف الجر .

كما يلحظ أن الفعلَ اللازم يأتي في اللغة بالعلاقات المعنوية الآتية [٣] :

ـ أن يدلَّ على حدوث ذات مصحوب بحركة حسية أو معنوية ، نحو : هبت الريح ، غلى الماء ، خرج الصديق ، قامت سوق العلم ، ينبت الشحم .

ـ أن يدلَّ على وقوع معنى مصحوب بحركة ، وتكون حركةً معنوية ، نحو: كسد الجهلِ ، وقع الوصف ، جاء التغيير .

ـ أن يكونَ على وزن (انفعل) ، أو : مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعدٍّ إلى واحد ، فيكون الفعل بعد المطاوعة لازمًا ، نحو :

انغلق الباب ، كسر الولد الزجاج ، فتكسر الزجاجُ أو انكسر .

ـ أن يكونَ على وزن (فعُل) بضم العين، ويدل على سجية ، أي : طبيعة وسليقة ، وهو ما ليس حركةَ جسم من وصف ملازم ، نحو : حَسُن في عيني ، وحلا في صدري ، ونبُل في مبادئي ، .... ظرُف صديقي .

---

(١) الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو : ١٠٩ .
(٢) الأصول في النحو (١/ ٢٠٢) .
(٣) ارجع إلى : شرح الشذور (٢٥٥) ، شرح ابن عقيل (١/ ١٦١) .

ـ أن يدل على عَرَض ، وهو ما ليس حركةَ جسم من وصف غير ثابت دائمًا ، نحو[1] : غاب الصديق عني ، مرض ، بطر .

ـ أن يدل على مشاعرَ داخليةٍ نفسية ، ومنه :

ضحك المتفرج ، وطابت نفسه .

غلى غليان المغيظ ، وفرح ، وحزن ، وسُر ...

ـ أن يكونَ على مثال : فَعِلَ (بفتح العين وكسرها) اللذين وصفهما على مثال : فعيل ، نحو : ذلَّ المجرم ، فهو ذليل . (بفتح العين) ، سمن الأكول ، فهو سمين . (بكسر العين).

ـ أن يكونَ على مثال : افعَلَلَّ وافْعَنلَلَ ، نحو .

اقشعرَّ بدنُه ـ لم تطمئن نفسُه .

اقعنسس الجمل ، (إذا أبى أن يُقَاد) .

احرنْبي الديك ، (إذا أنفش ريشه للقتال) .

ويصاغُ كذلك مما يلحق بهما من أمثلة وصيغ ، نحو : اعشوشب ، واحمارَّ ، واكوهَدَّ الفرخ (إذا ارتعد) .

ـ نظرةً في أقسام الأفعال اللازمة السابقة نلمس أنه يمكنُ أن نقسمَها من منظورٍ آخر، يتضمن ما تدل عليه من معنى في ذوات ألفاظها ، فنجد أنها :

ـ أفعال تدل معانيها على الحدث والمفعول به معا ، من نحو :

اقعنسس = أبي أن يقاد = فعل ومفعول به .

احرنبي = أنفش ريشه = فعل ومفعول به .

(١) شرح التصريح (١/ ٣١٠) ، حاشية الخضري (١/ ١٦٠) .

ـ أفعال فيها معنى للمجهول ، ففاعلها بمثابة المفعول به ، من نحو : ذَلَّ ، فهي بمعنى ذُلَّ ، أي أذله غيره أو شيء ما ، مات ، وأورق .

ونجعل منه كذلك :

سَمِنَ = أصابه السمن ، اقشعر = أصابته رعدة ، اطمأن = أصابه الاطمئنان ، يئس = أصابه اليأس .

ولنا أن نجعلَ هذا القسَم من الأفعال نقيضَ سابقه ، فإذا كان الفعلُ في السابق يدل على الحدث في زمانه والمفعول به ، فإن الفعلَ في هذا القسم يدل على الحدث في زمانه وفاعله، ولذا فإن العلاقةَ اللفظية بين أصوات الفعل والفاعل قائمة في هذا القسم .

ونلمسه في : مرض ، حزن ، سُرّ ، وكل ما يدل على المشاعر والأحاسيس والانفعالات.

ومنه ما يدل على حركةٍ معنوية ، أي : وقوع معنى مصحوب بحركة معنوية ، نحو كسد ، وبار .

ويمكن أن يكونَ ذلك من قبيل المعنى المجازي ، وبتطبيق فكرة أن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها [1] نجد أن فواعل هذا القسم إنما هي مفعولات ، فإذا قيل : كسدت التجارة ، فإن تقديره : التجارة أصابها الكساد ، والضمير العائد على التجارة مفعول به ، وإذا قدر: التجارة كسدت ، فالضمير فاعل في المجاز وهو مفعول به في المعنى .

ـ أفعال تتصل بالظواهر الطبيعية ، فصار إسنادُ الفعل إلى الفاعل من قبيل المجاز عادةً لغوية ، فجعل ذلك الفعل لازمًا ، من نحو :

ظهر القمر ، سطعت الشمس ، أفل النجم ...

(١) انظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي (١/ ٤٧٧) ، شرح المفصل (٨/ ٣٣) .

ويمكن أن يكونَ هذا من قبيل التعدي بواسطة إذا افترضنا أن هناك معنى قائمًا في الذهن أو الخيال يدل على المكان أو الزمان .

ـ أفعال المطاوعة يتحول المفعول به معها إلى فاعل ، ففاعل فعل المطاوعة إنما هو مفعول به في المعنى .

ـ وأكبر الأقسام وأوسعها انتشارًا في اللغة ذاك القسم الذي يحوي أفعالاً تتعلق بها حروفُ الجر ، وهي من الحروف اللازمة ولكنها تتعدى بواسطة حروف الجر ، ويكون الجار والمجرور جميعًا في موضع نصب بالفعل قبلهما [1] .

ولكن لماذا وجد في اللغة أفعالٌ تتعدى بنفسها إلى ما بعدها ، وأخرى تتعدى بواسطة الحروف ؟

القضيةُ تحتاج إلى نوع من الدراسة الوصفية التحليلية التي تعتمد على الناحية الدلالية، لمعرفة الجهات الدلالية المشتركة والخلافية بين النوعين .

وفي نظرة سريعة نجد أن :

الأفعال التي تتعدى بواسطة لا يكونُ لها جهة دلالية واحدة تقع على المفعول ، وإنما يمكن أن تقعَ على المفعول من عدة جهات دلالية تتحدد الجهة الواحدة منها بواسطة حرف الجر .

فإذا قلت مثلاً : خرج ، يمكن أن يقع الخروج من الدار ، ويمكن أن يقع إلى الدار .

ويقال : مال إليه ، ومال عنه ، وكذلك : انصرف ... كما يذكر الفعلُ (رضى) معدى بواسطة (الباء) وبواسطة (عن) ، رضى عنه ، ورضي به ، ويتحملُ حرف الجر (من) و (على) ....

و (طال) يذكر : طال به ، وطال عليه .

(١) انظر : ابن جني ، اللمع (١٣٤) .

ويعرج إليه ، ويعرج فيها .

لا تقعدوا معهم ، لا تقعدوا بكل صراط .

نزل به ، ينزل من السماء ، نزل إلى .

وسوس إليه ، وسوس به ، وسوس لهما .

وقع به ، وقع عليه .

أما الأفعالُ المتعدية بنفسها فإنها تكونُ ذاتَ جهة دلالية واحدة من حيثُ وقوعُها ، أو ارتباطها بالمفعول به .

فإذا قلت : كتب محمد الدرس ، فالعلاقة بين الكتابة والدرس من جهة دلالية واحدة، وهي الوقوع عليه ، أو : له ، ولكن الرابطة (عليه) تكون أكثرَ دقةً لربط الفاعلِ بالمفعول به ، ذلك أن الرابطةَ (له) يمكن أن تربطَ بين الفعل والفاعل ، فمعنى المثل السابق تكون الكتابة لمحمد ، كما تكون للدرس ، ولكنها من محمد وعلى الدرس ، فتكون هاتان الرابطتان هما الفارقتين بين العلاقة القائمة بين الفعل وكل من الفاعل والمفعول به .

ومثل ما سبق إذا قيل : رأيت الصورة ، فالرؤية واقعة على الصورة ، أو لهذه الصورة ، أو بها .

وعلى هذا يكون اطرادُ الفكرة .

وإذا حاولنا تطبيقَ فكرة أن الضمائرَ تعيدُ الأشياءَ إلى أصولها فإننا نجد في القول : خرج من المنزل ، أو إليه ، يكون التقدير :

المنزل حدث الخروج منه ، أو إليه . وذلك بأن نعيدَ الفعلَ إلى أصله ، وهو حدوثُ حدث في زمن تحدده الصيغة .

أما القولُ : كتب محمد الدرس ، فيكون التقدير : الدرس حدثت الكتابة عليه أو

به أو له .

وهكذا نجد أن حرفَ الجر الذي يسبق الضميرَ العائد على مفعول مرتبط بالفعل بحرف الجر يتعدد نوعه .. أما الحرفُ الجار الذي يسبق الضمير العائد على مفعول معدي إليه بلا واسطة يثبت .

ومن هنا قيدَ النحاة المفعول المعدى إليه بلا واسطة بالباء ، وفي التعريف قيدوه ـ على الأرجح ـ بحرف الجر (على) ، وكلاهما يؤدي العلاقة بين الفعل والمفعول به .

ـ وتتمةً للفكرة فإنني أذكر من أنواع الفعل من حيث اللزوم والتعدي ما يأتي :

ـ أفعال تتعدي لواحد تارة بنفسه ، وأخرى بواسطة الجار ، نحو :

مد الله في عمرك ، مد العامل الحبل .

رفعت عن ذيلها ، رفعت ذيل مرْطها .

ومنه : شكره ، وشكر له ، ونصحه ، ونصح له ...

رحبتكم الطاعة ، ورحبت بكم الطاعة .

وكلْتُه ، وكلْتُ له ، ووزنتُه ووزنْتُ له ، وعدَدْته ، وله [1] .

ومنه كذلك خشنت صدره وبصدره .

ومنه الفعل : جاء [2] .

ـ أفعال تتعدى بنفسها تارة ، ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار ، نحو :

فغرفاه ، وفغرفوه (انفتح) .

ـ أفعال تتعدى لمفعولين بواسطة ، نحو :

(١) المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٤٢٧) .
(٢) المقتضب (٤/ ١٥٣ ، ٣٣٨ ، ١١١) .

أمرت لك بالخير ، استغفرت له من الله . أعاد لك بالخير .

ـ أفعال تتعدى لمفعولين : لأحدهما بواسطة ، وللآخر بلا واسطة ، نحو : شبه أباه بالملائكة .

أتبعنا كل واحد بما يليه ، عقدنا الرياسة له .

أفعال تتعدى لمفعولين بنفسها مرة ، وأخرى بواسطة ، نحو منعتك فعل الشر ، ومن فعل الشر ، ومنعت الشر منك ، ومنه : أمر ، وسأل ، وسقى ، واختار ، واستغفر ، وكنَّى، وسَمَّى ، ودعا ، وصدق ، وزوَّج ، وكال ، ووزن [(١)] .

ونحو : سميته عبد الله ، وسميته بعبد الله .

ـ أفعال تتعدى لمفعولين مرة ، ولا تتعدى أخرى ، نحو ، نقص المال ، نقصت المالَ جنيهين .

ومنه قوله تعالى : ﴿ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْئًا﴾ [التوبة : ٤] [(٢)] .

ـ أفعال تتعدى لمفعولين أصلُها المبتدأ والخبر ، وهي أفعال القلوب [(٣)] ، ظن ـ زعم ـ حسب ـ رأى ـ خال ـ وجد ـ علم ـ ألغى ـ درى ـ تعلم ـ هب ـ جعل ـ رد ـ أصار ـ شعر ـ تيقن ـ درى ـ تبين ـ أصاب ـ اعتقد ـ تمنى ـ هَبْ (بمعنى حسب) ـ ترك ـ اتخذ ـ تخذ.

ومنها ما لا يتعدى بنفسه ، نحو : فكر وتفكر .

ومنها ما يتعدى لواحد ، نحو : علم بمعنى عرف ، وفهم ، ورأى بمعنى أبصر.

ـ أفعال تتعدى لمفعولين ليس أصلُهما المبتدأَ والخبر، وهي: أفعال المنح والكساء .

---

(١) انظر : شرح الشذور : ٣٦٩ ، وما بعدها .

(٢) بعضهم يرى أن (شيئًا) نائب عن المفعول المطلق ، والتقدير : (نقصا ما) ، انظر : إملاء ما من به الرحمن (٢/ ١١) .

(٣) ارجع إلى : المقرب (١/ ١١٨) ، الهمع (١/ ١٤٨) .

منح ـ أعطى ـ أورد ـ يكسب ـ أمنح ـ أرقد ـ ألبس ، كسا .

ـ أفعال تتعدى لثلاثة مفاعيل ، وهي : أعلم ، وأرى ، وأنبأ ، وأخبر ، ونَبَّأَ ، وخَبَّر، وحَدَّث .

ويلحظ أن أفعالَ المنح والكساء والأفعال التي تتعدى لثلاثة مفعولين يكون المفعول الأول ، أو أحدها فاعلًا في المعنى .

فإذا قلت : أعطيت زيدًا مالا ، فالتقدير ، وقع العطاءُ على المال لزيد ، أو التبادل بين حرفي الجر .

وإذا قيل : ظننت زيدًا مجتهدا ، فالتقدير : ظننت باجتهاد زيد .

فإن الظن لا يقع على زيد بمفرده ، وعلى الاجتهاد بمفرده وإنما يقع على علاقة الاجتهاد بزيد .

وبعض هذه الأفعال ، من نحو : زعم وغيرها يقدر قبلَها حرفُ جر مسقط .

والفكرة تسري على ما ينصب مفاعيل ثلاثة .

فإذا قلت : أنبأت محمدًا عليًا مجتهدًا .

فإن هناك ثلاثَ علاقات بالفعل : علاقة تاء الفاعل ، وهي الفاعلية ، أما المنصوب الأول فهو المنبأ ، فهو في حكم الفاعل ، حيث يقال : من أُنْبِئَ ؟ لأنه المتلقي للنبأ ، والإنباء له لا محالة ، ويمكن التقدير : أنبأت لمحمد ، وهي العلاقة الثانية بالفعل .

أما المنصوبان الثاني والثالث فهما علاقةٌ واحدة متضامنة بالفعل فالإنباءُ بالعلاقة القائمة بينهما ، ويمكن التقديرُ : أنبأت باجتهاد على ، ألا ترى كيف تحولتِ المنصوبات الثلاثة إلى أسماء مسبوقة بحرف جر ؟ ونكرر القول بأن الفعلَ اللازم ـ أي المتعدي بواسطة حرف الجر ـ ينصب مع نزع حرف الجر .

ونكرر في ذلك ما ذكرناه من قول ابن مالك :

وعـــدّ لازمًـــا بحـــرف جـــر فـإن حـذف فالنصـبُ للمنْجَـرّ

ويجعلون النصبَ في ذلك على نوعين [1] :

الأول : وارد في السعة ، نحو شكرته ، ونصحته ، وذهبت الشام .

والثاني : مخصوص بالضرورة .

وقد فصلنا القولَ فيهما في النصب على نزع الخافض .

★ الثالثة :

يلحظ أن إضافةَ ما يعمل عملَ الفعل المتعدي ، وهو اسم الفاعل واسم المفعول إلى ما بعده لا يكون إلا لمفعول به ، ولا يكون ذلك للرفع .

فيقال : هو مشتري الكتاب (بالجر) .

وهو محمود الهدف (بالجر) .

و(الكتاب) هو المفعول به لاسم الفاعل (مشترى) ، لأن الحدثَ وقع عليه ، أما الهدفُ فهو نائب عن الفاعل ، وهو إن كان مرفوعًا في الجملة فهو المفعولُ به في المعنى.

واسمُ الفاعل يدل على الحدث وفاعله ، لكن لفظَه لا يغني عن لفظ الفاعل ، ولذا فهو يقدر ، أما لفظه فهو مغْن عن لفظ الفعل ، وبإضافة منصوبه إليه يقوي فكرة احتمال وجود حرف جر قيل المنصوب به ، فالإضافةُ ليست إلا خفضًا بجر محذوف ، وتقدير: مشترى الكتاب ، أي : مشتر للكتاب ، أو كان شراؤُه على الكتاب ، أو للكتاب .

الرابعة :

(١) الأشموني (١/ ٢٣٦) .

هناك عدةُ ملحوظات حول العطف والمفعول به المجرور ، وهي :

ـ إذا عطف على المفعول به المجرور ، فإنه يجوز أن يكونَ المعطوف منصوبًا .

« فلو قلت : مررت بعمرو وزيدًا ، لكان عربيًا ، فكيف هذا ؟ لأنه فعل ، والمجرور في موضع مفعول منصوب ، ومعناه : أتيت ونحوها ، تحمل الاسم إذا كان العاملُ الأول فعلا ، وكان المجرورُ في موضع المنصوب على فعل لا ينقضُ المعنى ... » [(١)] .

ذلك لأنهُ إذا تعدى ـ أي الفعل ـ بحرف الجر فالجار والمجرور في محل النصب على المفعول به ، ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب ، قال تعالى : ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾ [المائدة : ٦] [(٢)] بالنصب .

وقال لبيد :

فـإن لم تَجـدْ مـن دونِ عَـدْنانَ والـدًا ودونَ معـد فَلْترُعْـك : العـواذلُ

والتحقيقُ أن المجرورَ وحدَه منصوبُ المحل لامع الجار ، لأن الجار هو الموصل للفعل إليه كالهمزةِ والتضعيف » [(٣)] .

ـ لو أنك عطفت جملة على جملة ، وكان مفعول الثانية مجرورًا وقدمته لنصبته ، وذلك في صورتين :

أولاهما : إذا قلت : زيدًا ضربت وعمرًا مررْتُ به ، فليس الثاني في موضع خبر ، ولا تريد أن يستغنى به شيءٌ لا يتم إلا به ، فإنما حاله كحال الأول في أنه مفعول ، وهذا الثاني لا يمنع الأولَ مفعولَه أن ينصبَه ؛ لأنه ليس في موضع خبره ... » [(٤)] .

---

(١) الكتاب (١/ ٩٤) ، ارجع إلى : المقتضب (٤/ ١٥٤) ، الخصائص (١/ ١٠٢) ، البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢/ ٧٩٨) وما بعدها .

(٢) أي : بنصب (أرجل) على محل (برءوسكم) ، وهو النصب .

(٣) شرح الرضي على الكافية (٢/ ٢٧٣) .

(٤) الكتاب (١/ ١٤٩) ، وانظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢/ ٦٤٤) .

ثانيتهما : « إذا قلت مررْتُ بزيد وعمرًا مررتُ به نصبْت ، وكان الوجه ، لأنك بدأت بالفعل ، ولم تبتدئْ اسما تبنيه عليه ، ولكنك قلت : فعلتُ ، ثم بَنَيْتَ عليه المفعول ، وإن كان الفعلُ لا يصل إليه إلا بحرف الإضافة ، فكأنك قلت : مررت زيدًا مررت به ، وقمتُ وعمرا مررت به ، ونحو ذلك قوله : خشْنتُ بصدره ، فالصدرُ في موضع نصب ، وقد عملت الباءُ .... » [(١)] .

من المواضع الثلاثة السابقة ندرك العلاقةَ بين الفعل والمفعول به ، فهي علاقة قائمة على الربطِ بحرف الجر ، ولكنه عندما يحذفُ لعلة ما ، فإن ما يكون مجرورًا من مفعول به شائع في الجر الآن ينصب لنزع الخافض .

ويبدو أن هذه العلاقةَ اللفظيةَ هي الأساس الذي بنيت عليه التراكيبُ منذ عهود سحيقة ، لكنه إرادةً للتخفيف في النطق والاستعمال اللغوي أُوثرَ حذفُ حرف الجر فيما هو ثابت في استعماله على نمط واحد ، أو حرف واحد ، لكنه عندما تتعدد أنماط استعمال حرف الجر ، أو تتعدد حروف الجر الرابطة بين فعل واحد ومفعول واحد فإن حرف الجر لا يحذف ، وتظل العلاقةُ اللفظيةُ والمعنوية بين الفعل والمفعول به لا تتم إلا من خلال استعمالِ هذا الحرف أو ذاك . ويقوي هذا الاتجاه بالقسم التالي من نصب المفعول لنزع حرف الجر وإسقاطه .

فالجر يحمل على النصب، وكذلك النصب يحمل على الجر[(٢)]، وكذلك استحضار فكرة أن المخفوضاتِ بحرف الجر المتعلق مفعولاتٌ في الحقيقة [(٣)] ، والقضيةُ تحتاج إلى بحث وصفي تحليلي استقرائي مقارن حتى تتأكد هذه الفكرة ، فليس الأفكار اللغوية تتأكد لأول بحث ، لأنها بحوث في تراث عميق الأصول ، سحيق المهد والنشأة والاكتمال.

الخامسة :

(١) السابق (١/ ٩٢) .
(٢) ارجع إلى : ابن الحاجب (الأمالي النحوية) (٤/ ١١٥) .
(٣) انظر : الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو (١٠٩) .

يلحظ أن المفعولَ به المعدَّى إليه الفعلُ بواسطة حرف الجر إذا تقدم على الفعل والفاعل ؛ ولم يذكر قبل الحرف الخافض ؛ فإنه يجوز أن يذكرَ منصوبًا ، أما الحرف فإنه يخفض الضمير العائد على المفعول به المتقدم .

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان : ٣١] .

يلحظ خلو (الظالمين) من حرف الجر الخافض ، وسواء كانت التوجيهاتُ النحويةُ في ذلك ، فإن النطقَ المحفوظَ أو المتوارثَ أن فيه جوازًا للنصب .

الملحوظة السادسة :

لذا يرى نحاةٌ أن حروفَ الجر في مثل هذه المواضع تقدر بتقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين ، « فمن وجه يعتقد في الباء أنها بعض الفعل ، من حيث كانت معدّية وموصلة له، كما أن همزةَ النقل في (أفعلت) وتكرير العين في (فعَّلت) يأتيان لنقلِ الفعلِ وتعديته ...

وأما وجهُ اعتداده كجزء من الاسم فمن حيث كان مع ما جره في موضع نصب ، وهذا يقضي له بكونه جزءًا مما بعده ، أو كالجزءِ منه ، ألا تراك تعطفُ على مجموعها بالنصب ، كما تعطفُ على الجزء الواحد ... »[(١)] .

والذي دعاهم إلى الحيرة بين هذين التقديرين المختلفين لحروف الجر التي يتعدى بواسطتها الفعلُ هو حرصُهم على موضع النصب ، ولكن ؛ لو أن الفكرة اطردت في أن المنصوبَ يكون بعلامته إذا لم يقدّر موضعُ الرفع المعنوي ، ولا موضع الجر اللفظي ، فإن القضية بعد ذلك لا تحتاج إلى تبرير واختلاف في التقدير .

وكذلك الأمر لو أننا أيقنا أن المنصوبَ يكون كذلك لنزع الخافض ، فإنما العطفُ بالنصب على مجموعهما لتقدير نزع الخافض ، لكن الأكثر شيوعًا وقبولاً واستعمالاً هو العطفُ بالجر ، فإذا قدرنا نزعَ الخافض جاز لنا العطفُ بالنصب .

---

(١) الخصائص (١/ ٣٤١، ٣٤٢) .

وإنما كان العطفُ على المفرد بالنصب لأن كلاً منهما لم يسبقْ بحرف خفض ، فنصبا على أحد التقديرين السابقين .

السابعة :

يذكر أن كلَّ مفعول إذا تقدم جاز أن يُؤْتي باللام سابقةً عليه جارةً له ، وأن يُؤْتي بغير لام ، فتقولِ : ضربت زيدًا ، وقتلت عمرًا ، لا يجوز غير ذلك ، فإذا قدمت المفعُولَ قلت : لزيد ضربت ، ولعمرو قتلت ، ويجوز : زيدًا ضربت ، وعمرا قتلت .

ويعللون لذلك بأنه إنما كان كذلك لأن العاملَ إذا تأخر عن معموله ضعف عن العمل فيه فوصل إليه باللام .

ويعلل المبردُ لذلك بأنك تشغلُ اللامَ ما وقعت عليه [(١)] .

وبه لا تكون اللامُ في قوله تعالى : ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل : ٧٢] ، فضُمّن (ردف) معنى الوصول، أو ما أشبهه مما يتعدى باللام ، وهذا أولى من أنْ يُدّعي زيادة الحرف ، لأن الزيادة خروج عن القياس [(٢)] .

كما يرد بذلك على ما ذهب إليه المبردُ من زيادةِ اللام في الآية الكريمة السابقة ، وفي قوله تعالى : ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف : ٤٣] [(٣)] .

وربما تلاقت هذه الفكرة ـ إلى حد كبير ـ مما ذكرناه ونذكره من أن خافضًا قد حذف مع المفعول به وأسقط قبله ، فالفعل حادث للمفعول به ، أو عليه ، أو به لا محالة .

الملحوظة الثامنة :

ما ذكرناه في القسم الأول من هذا المبحث من مواضع النصب على نزع الخافض .

---

(١) المقتضب (٢/ ٣٦) .
(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢/ ٨٥٨) ، وانظر (١/ ٤٦٥) .
(٣) ارجع إلى : المقتضب (٢/ ٣٦) .

حيث ينصب المفعولُ به المتعدي إليه بواسطة حرف الجر إذا حذف حرف الجر ، ويكون ذلك في السعة والضرورة .

وهي مواضع كثيرة ذكرنا بعضها في ذاك القسم .

الملحوظة التاسعة :

يذكر السيرافي في علة فتح لام المستغاث به : « وفتحت لامُ المستغاث به لينفصلَ من المستغاث له ، وهي على معناها في الإضافة ، وذلك أنك إذا دعوت رجلاً فقد فعلت به الدعاء ، فإذا كنت تدعوه لآخر فقد فعلت به الدعاء من أجل الآخر ، فكلاهما مفعول في المعنى ، واللامُ تدخل على المفعولات ، كقولك : ضربي لزيد ، ودعائي لزيد ، أي : ضربي واقع بزيد ، ودعائي واقع به ، وتقول ضربي لزيد ، إذا كنت ضربت غيره لأجله »[1] .

ومن هذه الملحوظة أنبهُ إلى :

ـ أن اللامَ تدخل على المفعولات ، وما المفعول به إلا متلقى الحدث ، أو ما وقع به الحدث ، أو عليه ، فمن أجل إحداث الحدث به كان إتمام الحدث .

ـ أن اللامَ تستخدم في معنى الإضافة ، وفي لفظ المجرور .

ـ كما لحظنا سابقًا فإن الحدثَ حادث للمفعول به أو إليه أو به أو عليه ، ولكنه حادثٌ من الفاعل .

ـ يمكن القولُ بأنه إذا قيل : كافأت المجتهد ، فمعنى ذلك أن المكافأة واقعة أو حادثة للمجتهد ، أو به أو عليه ، وعليه فإن أصله الجر ، ثم نزع الخافض .

الملحوظة العاشرة :

من كل ما سبق ألحظ أن المفعولَ به يتنازع مع الفاعل في حرف جر يتعلقان به بمصدر الحدث ، أو ينتسبان به إليه .

---

(١) شرح السيرافي لكتاب سيبويه (١/ ١٦٢) .

فمثلاً في القول السابق : كتب محمد الدرس . ينقسم ـ من حيثُ ارتباطُ كل من الفاعل والمفعول به بالمصدر وهو الحدث ـ إلى :

كتابة محمد ، وكتابة الدرس .

أو : كتابة لمحمد ، وكتابة للدرس.

أو : كتابة من محمد ، وكتابة على الدرس .

أما في قولنا : شرب الولد الماء ، فيكون :

شُرْب الولد ، شرب الماء .

شربٌ للولد ، شربٌ للماء .

شرب من الولد ، شربٌ من الماء (لا يجوز) .

شرب على الولد (لا يجوز) ، شرب على الماء .

ومن هذه العلاقاتِ أو روابط الانتساب يتضح أن الفاعلَ يرتبط بالمصدر بحرفِ الجر الذي يدل على الإصدار ، وهو (منْ) على الوجهِ الأكثرِ دقةً وتفريقًا .

أما المفعولُ به فإنه يرتبط بالمصدرِ بحرفِ الجر الذي يدل على الوقوع ، وهو (على) ، وإن شئت القولَ : إنه يمكن أن يدل على الظرفية ، أي : مكان حدوث الحدث وعليه، فإن المفعول به منصوبٌ إما :

ـ على أنه لا وجه فيه للرفع ولا للخفض ، لا وجه فيه للرفع لأنه ليس فيه معنى الفاعلية ، ولا وجه فيه للخفض لأنه ليس مسبوقًا بحرف جر ظاهر ـ وإما أنه منصوب على نزع الخافض الذي يدل على جهة مكان تلقي الحدث ، أو وقوعه عليها .

ولذا فإن المفعولّ به مقيدٌ دائمًا بحرف جر .

وكذلك فإن المفعولَ به يجب أن يكونَ غيرَ الفاعل لفظًا ، فيذكر سيبويه : «وذلك

أنه لا يجوز لك أن تقول للمخاطب : اضربْك ، ولا اقْتُلْك ، ولا ضربْتَكَ ، لما كان المخاطب فاعلاً، وجعلت مفعوله نفسَه قبُحَ ذلك ، لأنهم استغنَوْا بقولهم : اقتل نفسكَ ، وأهلكْتَ نفسك ، عن الكاف ههنا وعن إياك ... »[1] .

ومثالُ ذلك مع ضمير المتكلم والغائب ـ والسبب في عدم جواز ذلك أن الفاعلَ هو المفعول به ، فكيف يصدر الفعل من مصدر ، ويقع على المصدر ذاته .

ربما يرد على ذلك بأن الجوازَ في وضع (نفسك) موضعَ الضمير إنما هو عود إلى كون الفاعل هو المفعول به .

ولكن وضع (نفس) موضعَ المفعول به يدل على تخيل شخص آخر غير شخص الفاعل، كما إذا خاطب الإنسانُ نفسه ، فيجعل من النفس المخاطبة الواقعة مفعولاً به شيئًا غيرَ الشيء الذي صدر منه الحديث .

ومن خلالِ كل الملحوظاتِ السابقة تتأكد لنا فكرةُ أن المفعولَ به إنما نصب لأنه مقيد بحرف جار يسبقه ، إما (الباء) أو (على) أو أي حرف آخر يتلاءم مع علاقة الفعل المعنوية بالمفعول به .

فإذا فقدت الموقعية جاز أن يظهرَ حرفُ الجر ، وحينئذ ، يخفض مرة أخرى .

وقد يظهر الحرفُ تبعًا للأصل اللفظي الذي يجب أن يكونَ عليه الكلام ، وقد يظهر في معطوف ولا يظهر في معطوف عليه ، أو على النقيض من ذلك ، وقد لا يتعدى الفعلُ إلا بحرف الجر ، وقد يكون ذلك مرة ، وعلى غيرها مرة أخرى ...

إلى غير ذلك من الملحوظات السابقة .

وهي تبين علاقةَ الفعلِ اللفظية بالمفعول به عن طريق حرف الجر ، وهي الأصل في الكلام .

فإذا اتبع الأصلُ جُر المفعولُ به ، وقد يكون هذا الأصلُ لازمًا إذا تعددت علاقةُ

(١) الكتاب (٢/ ٣٦٦ ، ٣٦٧) .

الفعل بالمفعول به من حيثُ استعمالُ حروف جر متنوعة في الدلالة ، وإذا لم نتبع الأصلَ؛ فحذف حرف الجر الذي لا يشترك معه غيره في إيجاد العلاقة بين المفعول به والفعل؛ نصب المفعولُ به المقيدُ بحرف الجر حال تسميته .

ولذا فإن النحاة يسمون المفعولَ المطلقَ مطلقًا لأنه ـ في رأيهم ـ غيرُ مقيد بحرف من الحروف كالمفعول به ، وله ، وفيه ، ومعه ... [(١)] .

وأعود فأكرر ما ذكره السيرافي من أن اللامَ تدخلُ على المفعولات [(٢)] .

عاشرًا
المفعول المطلق

هو المصدر ، وهو اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعلٍ أو صادرٍ عنه حقيقةً أو مجازًا ، أو واقعٍ على مفعول ، وقد يُسمى فعلاً وحدَثًا وحدَثَانًا [(٣)] ، ويسمى مفعولاً مطلقًا ، لأنه لم يقدرْ بحرف جر كسائر المفعولات ، ولهذا يسميه بعضُ النحاة مفعولاً بغير صلة [(٤)] .

يتعدى الفعلُ إلى المصدر على ثلاثةِ أنحاءِ [(٥)] :

ـ على أن يكونَ المصدرُ مفعولاً مطلقًا .

ـ أو توكيدًا .

ـ أو حالًا .

---

(١) انظر : الوافية في شرح الكافية (٧٨) ، السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو (٤/ ١١٤) .
(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ١٦٢) .
(٣) التسهيل : ٨٧ ، وانظر المرتجل (١٥٩، ١٦٠) ، الأشباه والنظائر في النحو (٤/ ١١٤) .
(٤) انظر : الهمع (١/ ١٨٦) ، شرح التصريح (١/ ٢٢٣) .
(٥) نتائج الفكر (٣٥٦) .

يذكر سيبويه في عامل نصب المفعول المطلق أنه ينصبُ على وجهين : «أحدُهما على أنه حال ، على حَدِّ قولك : ذُهب به مشيًا ، وقُتِلَ به صبرًا ، وإن وصفتَه على هذا الحد كان نصبًا ، تقول : سير به عنيفًا ، كما تقول : ذُهبَ به مشيًا عنيفًا .

وإن شئت نصبته على إضمار فعل آخر ، ويكون بدلاً من اللفظ بالفعل ، فتقول: سير عليه سيرًا ، وضُرب به ضربًا ، كأنك قلت بعد ما قلت : سير عليه وضُرب به : يسيرون سيرًا ، ويضربون ضربًا ، وينطلقون انطلاقًا ، ولكنه صار المصدرُ بدلاً من اللفظِ بالفعل»[(١)] .

وذكر السيوطي [(٢)] ، أن ابنَ الطراوة يذكر أن المصدرَ في هذا الموضع مفعولٌ به لفعل محذوف لا يجوز إظهاره ، وقال السهيلي ذلك ؛ إلا أن الفعلَ مضمرٌ من لفظ الفعل السابق، ولكن أبا حيان يذكر أن ذلك كله تكلف .

أما رأي السهيلي من كتابه فهو :

«والعاملُ فيه إذا أردت معنى الحالِ الفعلُ نفسه ، والعاملُ فيه إذا كان مفعولاً مطلقًا ليس هو لفظ الفعل بنفسه ، وإنما هو ما يتضمنه من معنى (فعل) الذي هو : فاء وعين ولام، لأنك إذا قلت : ضربت ضربًا ، فالضرب ليس بمضروب، ولكنك حين قلت : (ضربت) تضمن (ضربت) معنى (فعلت) ، لأن كل ضرب فعلٌ ، وليس كل فعلٍ ضربًا.. » [(٣)] .

ويوضح مفسرًا رأيَه في قوله :

«الفعل المختزل معنى ، والمعاني لا يؤكد بها ، وإنما يؤكد بالألفاظ ، وقولك (ضربت) فعل مشتق من المصدر ، فهو يدل عليه ، فكأنك قلت : فعلت الضرب، فضربت يتضمنُ الضربَ المفعول ، ولذلك تضمره ، فتقول : من كذب فهو شر له ،

(١) الكتاب (١/ ٢٣١) .
(٢) الهمع (١/ ١٨٧) .
(٣) نتائج الفكر (٣٥٧) .

أي : فالكذب شر له ، وتقيده بالحال، فتقول : قمنا سريعًا ، فسريعًا حال من القيام ، فكما جاز أن تقيدَه بالحال، وأن تكتني عنه بـ (هو) جاز أيضًا أن تؤكدَه بضربا ، كأنك قلت : ضربا ضربا ، ونصب (ضربا) الأولُ (ضربا) ، وبه (أي : بسبب الأول) يعمل في الثاني معنى (فعلت) ، كما كان ذلك في المفعول المطلق ، إذا قلت : ضربت ضربا شديدًا ، أي : فعلت ضربًا شديدًا ، وليس المؤكدُ كذلك ، إنما ينتصب كما ينتصبُ (زيدًا) الثاني في قولك : ضربت زيدًا زيدًا مكررًا ، انتصب من حيثُ كان هو الأول ، لا أنك أضمرت له فعلاً »[1] .

يذكر بعضُ النحاةِ أن المفعولَ المطلقَ يُذكر في اللغةِ على وجوه أربعة[2] :

أحدها : أن يكونَ لتأكيدِ الفعل فيقوم مقام تكرير الفعل .

والثاني : أن يكونَ لبيانِ نوع الفعل ، كقولك : انطلق انطلاقًا شديدًا .

والثالث : أن يذكرَ لتبينَ عددَ مراتِ الفعل، كقولك : ضربت ضربتين ، وأكل أكْلَةً واحدة .

والرابع : أن يذكر لتبيين هيئة ، كقولك : هو حَسَن المِشْية ، والقِعْدَة ، والجِلْسَة ، تكسر أوله للفرق بين الهيئة وبين المرة الواحدة .

ويذكر أن المفعول المطلق هو فعل الفاعل بالحقيقة دون ما عداه[3] .

لو تمعنا حقيقةَ المصدرِ لوجدنا أنه لا تكرارَ في معناه كما يذكر النحاة جميعًا .

وتبعًا لمدلول الكلمات في السياق الجملي ، فإن إسنادَ الكلمات إلى بعضها يغير في أصلها الدلالي ، فعندما نقول :

ضرب الطفل ، وضرب الرجل .

---

(١) السابق (٣٥٩) .

(٢) الصيمري ، التبصرة والتذكرة (١/ ٢٥٤) .

(٣) انظر : الوافية في شرح الكافية (٧٨) .

فلابد أن ضربَ الطفل غيرُ ضربِ الرجل ، وهذا التغير الدلالي حدث بحقيقة الإسناد، فالفعلُ يتغير مدلولُه بتغير فاعِله ، وإن شئت القول : يتغير حجمه وكميته وقدره تبعًا لحجم وقدرة فاعله المنسوبِ إليه ، أو المسند إليه .

وإذا قلنا : ضرب الرجل ضربًا ...

فإن الضرب الأول المسند إلى الرجل غير الضرب الثاني ، فضرب الرجل شيء حسي له زمانُه ومكانُه .

أما الضربُ الثاني الدال على جنس الضرب فلا زمان ولا مكان له ، ولا مُحدِثَ ، وإنما هو دال على شيء يمكن أن يكونَ موجودًا ، ووجد بالإحداثِ الأول .

وليس قولُنا : ضرب الرجل ، خلقًا لشيء غير موجود كما يتوهم الكثيرون ، وإنما هو إحداثٌ لشيءٍ موجود ، ولا يكون هذا الإحداثُ إلا بالإسنادِ إلى محدثه .

فالإحداثُ الأولُ إحداثُ مسند محدد غير مقدر ، أما الثاني فهو إحداث عام يشمل الجنس ، ومدلول (ضرب) هو إحداث فعل ما ، هو الضرب ، لكن نسبته أو قدره لا يحددان بالفعل والإسناد بمفردهما ، فكل قدر من الضرب يكون بالفعل والإسناد ، ولكن عندما يذكر المصدر ، فكأن سائلاً قد سأل : لماذا فعلت هذا الحدث ؟ فأجيب بالمصدر ، وهو يعني : لإحداث الضرب ، ومعناه : الضرب الذي هو حقُّ حدثِ الضرب .

ونلحظ أن المصدرَ المستفادَ من الفعل له فاعل ، فمدلولُه مقصور بقصر فاعله ـ كما وضحنا ـ أما المصدرُ المنصوبُ فإنه لا فاعلَ له ، لأنه المثال أو النموذج الذي نحاول تحقيقَه ، أو يحاول الفاعل تحقيقَه عن طريقِ إحداث الفعلِ الأول ، ولكنه بفعله لا يصلُ إليه فيضطر إلى ذكرِ مصدرٍ يتوهم منه أنه وصل إلى مدلوله بالفعل الحادث .

وهذا غيرُ ما هو موجود من مدلولٍ في المفعول له ، حيث اشتراكُ الفعل مع

المصدرِ المفعول لأجله في الفاعلية ، وهذا يدل على أن مدلول المفعول المطلق لا يتماثل مع مدلول المصدر الذي يستفاد من الفعل .

وربما كان هذا مما دعا أوائلَ النحاة بجعله مؤكدًا للحدث ، حيث يكون فيه التكرير، وسار على ذلك جميعُ النحاة من بعدهم وهل لنا أن نفرقَ بين هذا التفسير الدلالي وبين قولِ أبي على الفارسي «المصادر تقع للمبالغة، فإذا قلت:ضربت ضربًا ، فكأنك أردت المبالغة فلذلك ذكرته »[(١)] .

فإذا قلت : ضرب الرجل ضربًا،فإنما هو يعني : ضرب الرجل لإحداث الضرب الذي هو حق إحداثه ، وُحذف حرفُ الجر اللامُ ، فأصبحت كلمة (إحداث) منصوبةً على نزع الخافض ، ولما كانت هذه الكلمةُ لا تعطي جديدًا في المدلول استغنى عن التلفظ بها ، وانتقلت حركتُها الإعرابية إلى المصدرِ الأصلي الذي هو المقصودُ من التراكيبِ فأصبح منصوبًا .

وعلينا أن نذكر بطبيعةِ اللغة العربية في ميلها إلى الإيجاز ، وفي قوله تعالى : ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء:١٢٨] .

المعنى لا يحتمل أن يكونَ (صلحًا) في هذا الموضع تأكيدًا ، ولكنني أرى ـ والله أعلم ـ أنه يراد به ما ذهبنا إليه من إرادةِ الصلح الحقيقي ، وهو لا يتمثلُ في تكريرِ الصلح الأولِ المسند إلى ألف الاثنين ، ولكنه يتمثل في حقيقةِ الصلح وخلوصه ، لأن الصلحَ الأولَ المستفادَ من الفعل قد يكونُ صلحًا منقوصًا مُغْرِضًا ، أما الصلحُ الذي يستفاد من المفعول المطلق فهو الصلح الحقيقي ، ولذلك فإنه ـ سبحانه وتعالى ـ ذكر بعدها : «والصلحُ خير» ، وكلمة (الصلح) ـ هنا ـ لفظ عام مطلق يقتضي أن الصلحَ الحقيقي الذي تسكن إليه النفوس،ويزول به الخلاف،خير على الإطلاق[(٢)] .

وتسرى الفكرةُ على الأنواعِ الأخرى للمفعول المطلق ، وهي واضحة فيما كان

(١) المسائل المنثورة (١) .
(٢) انظر : تفسير ابن عطية (٤/ ٢٤٨) .

مبينًا للنوع .

أما ما هو مبين للعدد ، من مثل : ركعت ركعتين ....

فإنما يعني تمثل الفكرة السابقة شاملة ، حيث يكون التقدير : ركعت لإحداث ركعتين.

ولذا فإن كل الأفعال ـ لازمةً ومتعديةً ـ تتعدى إلى المطلق [1] ، ذلك لأن كلَّ فعل إحداث،وكلُّ إحداث مسند له غرض الإحداث العام الذي يتمثل في المصدر ، أو المفعول المطلق ، وإن شئت جعلت المفعولَ المطلقَ منصوبًا لعدمِ تحمل موقعِه رفعًا ولا جرًا، ولكنني أميلُ إلى التعليل الأول .

وما هو جارٍ على المفعول المطلق مما بيناه سابقًا يسري على ما ينوب عنه ، مع تغير حالةً نزع الخافض ، فمثلاً إذا قلت :

ضربته سوطًا .

فهذا يعني : ضربته بسوطٍ ، بلا جدال ، فحُذف حرفُ الجر ، فَنُصِبّ ما بعده على نزعِ الخافض .

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي (١/ ٤١٣) .

الخاتمة

هذا البحثُ «نزع الخافض ، دراسةٌ في عواملِ النصب في التراث النحوي»، تدور فكرتُه حول نظرةٍ في نظرية النصب في النحو العربي ، وذلك من خلالِ استقصاء المنصوبات، ومواقعِ النصب في الجملة ، ومحاولةِ الربط بينها من خلال التركيب .

فلقد وجدت أن الرفعَ يختص به الفاعليةُ والابتدائيةُ ، وهو عاملٌ معنوي وموقعي ، أما الجرُّ فإنه يختص به حروفٌ مختصة ، وقد يحدث عن طريق تقديرِ هذه الحروف فيما يكون في بابِ الإضافة .

كما وجدت أن عاملَ الجر هو أقوى العواملِ النحوية ، حيث يؤثر حرفُ الجر فيما بعده تأثيرًا لفظيًا دون النظر إلى الموقع الإعرابي ، أو المحل الإعرابي أو العوامل النحوية السابقة على حرفِ الجر،أو أصولِ التكوين الجملي ، وعاملُ الجر لا يضمر ، ويتبقى أثره النحوي؛ إلا ما سمع في بعضِ المتناقل في كتبِ النحو ، ومنهم من عَدَّ ذلك شذوذًا .

فإذا حُذف حرفُ الجر فليس إلا النصب لما بعده ، وجعل النحاةُ ذلك نصبًا على التوسعِ ، أو على إسقاط الخافض ، أو على نزعه ، وقد درس البحث هذه الفكرةَ من

خلال فكرتين :

أولهما :

نصب المجرور المتعلق بالفعل بحذف حرف الجر ، حيث تذكرِ كتبُ النحاة أن هناك كثيرًا من الأفعال التي تتعدى بواسطة ، ولكن حرفَ الجر يحذف فيظهر ما بعدها منصوبًا، ذلك بدون الأخذ برأي هؤلاء الذين يرون أن الجر قائم ـ حينئذ .

وربما صار ذلك مطردًا مع المصدرِ المؤولِ المنسبكِ من (أَنْ والفعل) ، أو (أَنَّ ومعموليْها) .

كما أن هناك بعضَ الأسماء التي رأى النحاة أن تسبقَ بحرف الجر ؛ ولكنه نزع أو أسقط ، فظهر فيها النصب ، ولم أنسبها إلى باب من أبواب المنصوبات التالية لاختلاف النحاة ، فآثرتُ أن تكونَ في هذا الموضع ، وقد عرض البحث هذه الفكرة مع الصفات المشتقة التي تعمل عمل الفعل .

وأما الأخرى : فهو حذفُ حرف القسم . فإذا كانت حروفُ القسم تخفض المقسم به، فإنها إذا حذفت ينصب ما بعدها من مقسمٍ به ، وقد ناقش البحثُ مذاهب النحاة في أصل هذه التراكيب .

ويؤكد المبرد ذلك في قوله:كل خافض في موضع نصب إذا حذفته وصل الفعل ، فعمل فيما بعده [1] .

وعند هذا الحد من البحث تطرد فكرةُ نصب الاسم إذا أسقط حرف الجر الذي يسبقه، والنحاة ـ جلهم ـ متفقون فيما سبق .

أما القسمُ الثاني من البحث ، وهو دراسةُ المنصوبات بابا بابًا ونظرية نزع الخافض ؛ فإنه يساير الفكرةَ العامةَ من البحث ، حيث إن المفعولاتِ أو شبهها أو مسمياتها الأخرى في كتب النحاة كلها مقيدة في تعريفهم لها ، عدا المفعول المطلق .

(١) المقتضب : ٢ ـ ٣٢ .

فبدأ البحثُ بمناقشة ما هو أقرب للفكرة العامة منه من المنصوبات فكان دراسة :

ـ المفعول له ، حيث يقيد بحرف الجر (اللام) وهي أصله ، ونزعها ناصب له .

ـ المفعول معه ، وهو مقيدٌ بحرف الجر (مع) الذي نابت الواو منابه ، ورأى البحث أنه منصوب على نزع الخافض .

ـ الظرف ، وهو وعاءُ للحدث زمانًا كان أو مكانًا ، ولذا فهو مقيد بحرف الجر (في).

ـ الحال ، وفيها شبه بالظرف باحتوائها حرفَ الجر (في) الذي يستلزم تقدير (حال) بعدها ، وبعد الحذف لكليهما يحدث النصب .

ـ خبر كان ، وهو شبيه بالحال .

ـ التمييز ، وأصله حرفُ الجر (مِنْ) أو الإضافة ، وهو يأتي عليهما في أغلب التراكيب ، أما المميزُ المنصوُب فله توجيه في نصبه على نزع الخافض .

ـ الاستثناء : ما ينصب في بابه إما على نزع الخافض ، وإما لأنه لا مجالَ للرفع أو الجر ، فكان النصب ، وليس ذلك إلا في تراكيبَ ضيقةٍ محدودة من تراكيب الاستثناء .

والبحث يميل إلى الرأي الأول ، وقد ناقشه .

ـ اسم إن : يربط سيبويه بين نصبه ونصب (عشرين) لـ (درهما) ، و(ضاربين) لـ (عبد الله) ، وهذه إنما تكونُ لنزع الخافض ، ولكن البحثَ لم يستطع تطبيق هذه على اسم (إن) ، وربما كان هناك سر لغوي آخر لا ندركه ، وربما تساعد الدراسات اللغوية المقارنة على محاولة التوصل إليه .

ولم يسع البحث إلا أن يُرجعَ عامل نصب اسم (إن) إلى عدم تحمل موقع الرفع ، وكذلك موقع الجر .

ـ المفعول به : وهو جهة دلالية من جهات دلالات الفعل ، فله تعلق بالفعل ، كما أن الفاعلَ له تعلق به ، وتعلق الفاعل به الإحداث أو الملكية ، أما تعلقُ المفعول به فهو من عدة جهات دلالية تختلف باختلاف حرف الجر الذي يقدر بين الفعل والمفعول به ، مثل: على ، وعن ، والباء ، ومن ... إلى غيرها .

ولذا فإن المفعولَ به منصوبٌ لنزع خافض على وجه أرجح ، وقد يكون منصوبًا لعدمِ تقدير موقع الرفع أو موقع الجر .

ـ المفعول المطلق : ليس منصوبًا للتكرار ، أو تقديرِ فعلٍ كما يرى النحاة ، لأنه ليس به تكرير ، وإنما هو جنس أعم مما هو موجود في الفعل ، إذ الموجود في الفعل محدد ومقدر بنسبته إلى فاعله ، فيؤتي بالمفعول المطلق ليوضح حقيقة مصدر الفعل الذي هو حق الإحداث، وليس ما هو موجود في الفعل . وبعد التقديرات اللفظية ومراعاة طبيعة اللغة استنتج البحث أن المفعولَ المطلقَ إنما ينصب لنزع الخافض . وإن شئت جعلته منصوبًا لعدم تقدير الرفع أو الجر ، والأول عندي أرجح ، وأكثر ثبتًا.

ومنه يتبين لنا أن المواقعَ التي يحدث فيها نصبُ الأسماء في الجملة العربية ترجع إلى أحد عاملين :

أولهما : النصب على نزع الخافض .

ومع التأويل اللفظي أو التقديرات اللفظية وميل اللغة العربية إلى الإيجاز ، والتعبير بأقل عدد من الكلمات ، يطرد هذا العامل في أغلب المنصوبات .

والآخر : النصبُ لعدم تحمُّلِ الاسم موقعَ الرفع ، أو موقعَ الجر ، فلجأوا إلى النصب.

إيثار علَم النصب :

نلحظ أن علمَ النصب يؤثره العربُ في مواضعَ كثيرةٍ في الاستخدام اللغوي

لدى بعض المجتمعات اللغوية العربية ، وقد لحظه وأشار إليه كثير من اللغويين ، حيث كانوا يتحدثون عن خفةِ النصب ، وخفةِ النطق بالمنصوبات ، وكانوا يذكرون ـ كذلك ـ خفةَ حركتِه الأصلية،وهي الفتحة ، وذلك من خلال الإشارة إلى ما يأتي :

ـ ذكر سيبويه خفةَ الفتحة ، وأنها أخف من كل من الضمة والكسرة [(١)] .

كما ذكر السيرافي أن الفعلَ الماضيَ إنما بنى على الفتح لأن الفتحةَ أخف الحركات ، وإنما القصدُ والمغزى في تحريكه إلى أن يخرجَ عن مرتبة الساكن الذي هو فعْلُ الأمر ، فلما كانت الفتحةُ تخرجُه من ذلك ، وهي أخف الحركات لم يتجاوزْ إلى غيرها [(٢)] .

وهذا ابنُ جني يذكرُ في خفةِ الفتحة : « ثم ميَّلوا بين الحركات ، فأنْحَوْا على الضمة والكسرة لثقلهما ، وأجمُّوا (أي تركوا) الفتحةَ في غالب الأمر لخفتها ، فهل هذا إلا لقوة نظرهم ، ولطف استشفافهم وتصفحهم » [(٣)] .

ـ ويذكر في هذا المقام الإنشادُ الذي يقال له إنشادُ النصب ، وهو مما يتغنى به الركبان.

يقول ابن جني :

«سألت غلامًا من آل المُهَيَّا فصيحًا عن لفظة من كلامه لا يحضرني الآن ذكرُها ، فقلت: أكذا ، أم كذا ؟ فقال : كذا بالنصب ، لأنه أخف ، فجنح إلى الخفة ، وعجبت من هذا مع ذكره النصبَ بهذا اللفظ » .

ويعلق ابن جني على ذلك قائلاً :

«وأظنه استعمل هذه اللفظة لأنها مذكورةٌ عندهم في الإنشادِ الذي يقال له النصب ، مما يتغنى به الركبان » [(٤)] .

---

(١) ارجع إلى : الكتاب (٤/ ١٦٧ ، ١٨٨ ، ٣٢٥ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣) .
(٢) شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي (١/ ١٤٥) .
(٣) الخصائص (١/ ٧٨) .
(٤) الموضع السابق .

ومنه نتبين إلى أي مدى كانت حركة الفتحة ، وكان النصب عمومًا أخفَّ عليهم، إلى درجة الإنشادِ به ، فأصبح سائدًا شائعًا .

وهذا لا يدل على إهمالِ الإعراب ، أو الحركاتِ الإعرابية الخاصة بالرفع والجر ، ولكنه يدل على الحرص عليها ، بدليل أن ما يسمى بإنشادِ النصب انتُقد كظاهرة لغوية، وذكر وسجل في كتبهم ، بما يبرهن على شذوذ ، وخروجِه على القواعدِ العامةِ المتبعةِ في النطق .

كما يدل من جانب آخرَ على مدى خفةِ حركة الفتحة وخفةِ النصب ويسرِ نطقه .

ـ يذكر صاحبُ (البرهان في علوم القرآن) أنه «إن شك في حرف هل هو مفتوح أم مكسور ، فليقرأ بالفتح ، لأن الأولَ غيرُ لحن في بعض المواضع »[(١)] .

ـ استعمال المثنى وبعضِ الأسماء الستة بالألف في كل مواقعها لدى بعض المجتمعات اللغوية العربية[(٢)] ، وما الألفُ إلا حركةٌ طويلة للفتحة .

وهذا يتوافقُ مع ما ذكر سابقًا من خفة حركة النصب والتغني به في إنشاد الركبان .

ـ قلب ياء المتكلم حال إضافة المنادي إليها فتحة أو ألفًا[(٣)] .

ـ قلب ياء المتكلم في غيرِ النداء ألفًا ، وقد جمع بين قلبها ألفًا في النداء وفي غير النداء قولُ رؤيةَ :

تقـــول بنْتـــا قـــد أنـــى أناكـــا يـــا أبتـــا عَلّـــك أو عســـاكا[(٤)]

(١) الزركشي ، البرهان في علوم القرآن (١/ ٣٣٨) .
(٢) ارجع إلى : رصف المباني (١١٧ ، ٣١١) ، ابن يعيش ، شرح المفصل (١/ ٥٣) ، شرح ابن ابن عقيل (١/ ٥٠ ، ٥٨ ، ٥٩) .
(٣) ارجع إلى : شرح المفصل (٢/ ١١، ١٢) ، الجامع الصغير في النحو (٩٥ ، ٩٦) .
(٤) ارجع إلى : الكتاب (٢/ ٣٧٥) ، المقتضب (٣/ ٧١) ، إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٣٠٩) ، (٢/ ٣٠٩) ، الخصائص (٢/ ٩٦) ، رصف المباني (١٢١ ، ٣٢٢) ، تذكرة النحاة (٤٩٥) ، شرح المفصل (٢ ـ ١٢/ ٣ ـ ١٢٠) ، خزانة الأدب (٢/ ٤٤١) ، الأشموني (١/ ٥٣٨) ،

أصل (بنتا) : بنتي ، وأصل (أبتا) : أبتي .

ومنها كذلك :

ـ ما يذكره السيوطي :

«قال ابن الدهان في الغرة : الضمة والكسرة مستثقلتان مبائنتان للسكون ، والفتحةُ قريبة من السكون ، بدلالة أن العربَ تفر إلى الفتحة ، كما تفر إلى السكون من الضمة والكسرة ، وذلك أنهم يقولون في غرفة غُرُفات ، وفي كِسْرة كِسرات بالإتباع ، ثم إنهم يستثقلون ذلك فيقولون : كِسْرات وغُرْفات بالسكون ، وبعضهم يقولون : غُرَفات وكسَرات بالفتح ، فيعرف أن بين الفتحة والسكون مناسبة ، ولا يقولون ذلك في ضربْة، وإنما يقولون ضَرَبات بالفتح لا غير . وأيضًا فإن العربَ تخففُ الكسرةَ في (فخذ) ، والضمة في (عضد) ، ولا تخفف الفتحةُ في (جمل) ، فأما القدَر والقدْر فلغتان ، وكذلك الدرَك والدرْك ... [(١)] .

ـ ما يراه الأستاذ إبراهيم مصطفى من أن الفتحةَ ليست بعلم على إعراب ، ولكنها الحركةُ الخفيفةُ المستحبة عند العرب التي يحبون أن يشكلَ بها آخر كل كلمة في الوصل ودَرج الكلام ، فهي في العربية نظيرُ السكون في لغتنا الدارجة [(٢)] .

ويدلل على ذلك بما يأتي :

ـ أحوال بعض اللهجات العربية في الوقفِ من نحو [(٣)] :

ـ نقل حركةِ الإعرابِ إلى الساكن الذي يسبقه إذا كانت ضمةً أو كسرةً دونَ الفتحة .

وهو في ملحقات ديوانه (١٨١) ، وأغلب المواضع (تقول بنتي) ، وفيه تفصيل رقم (٢٥٢) ، في : شرح أبيات المغني (٣/ ٣٣٤) والدرر اللوامع (٢/ ١٥٩) .

(١) الأشباه والنظائر (١/ ١٩٥) .

(٢) إحياء النحو (٧٨) ، وانظر (ز) .

(٣) السابق (٨٨ : ٩٠) .

ـ لا يكون الرومُ عند الوقوف على ساكن ولا على متحرك بالفتح ، وإنما يكون في الضمة والكسرة .

ـ جواز الإقواء ، وهو اختلافُ المجرى بكسر وضم في علم القافية ، وإنكار قوم الإصراف ، وهو الاختلاف بفتح وغيره .

ـ كما يدلل على ذلك بالإلفاتِ إلى إحصاءِ الفتحة والضمة والكسرة في سورة الفاتحة، حيث تشيع الفتحة عن أختيها .

ـ ويلجأ إلى استعمالِ الجانبِ الصوتي دليلاً على خفةِ الفتحةِ عن سائر الحركات ، حيث لا تكلفُ الفتحةُ الناطقَ سوى إرسالِ النفَسِ حرًا ، وترك مسرى الهواء أثناءَ النطق بلا عناءٍ في تكييفه .

أما الضمةُ ففيها امتدادٌ وضم للشفتين ، وحطهما ، وتدويرهما ، وبالكسرة امتداد وكسر لمجرى الهواء ، وانحناء لطرفِ اللسان عند اللثة .

ويذهب إبراهيم مصطفى إلى أن الفتحةَ أخف من السكون أيضًا ، وأيسر نطقًا ، وخصوصًا إذا كان ذلك في وسط اللسان ودرج الكلام ، ذلك لما في السكون من ضغط للنفس عند المخرج ، وما قد يحدث من ظواهر صوتية لنطقِ بعضِ الأصوات ساكنةً أو صامتةً ، وذلك من : مطل أو قطع أو قلقلة [1] .

ولابد أن تقررَ أن نطقَ الفتحة أخف وأيسرُ من نطق ما عداها ، ذلك لأن الفتحةّ لا تحتاج أثناءَ نطقها إلى جهد عضلي مركب ، أو إلى نشاط متعدد من قبلِ أعضاءِ النطق ، ولكن ذلك واضح في الضمة والكسرة ، وكذلك السكون .

وهذه الفكرةُ ـ فكرة خفة الفتحة ـ تتضامنُ مع ما استنتجناه سابقًا من الأبوابِ النحوية في المنصوباتِ ونزع الخافض ليؤكدَ الجميعُ أن الفتحةَ إنما يعود العربي إلى استعمالها حين لا يكون هناك مجال معنوي لاستعمال علَم الرفع أو علَم النصب .

(١) السابق (٧٩ : ٨١) .

بل إن أمرَ استعمالِ الفتحة يكمنُ فيما إذا كان هناك جارّ ملتمس محذوف .

لهذا ؛ فإنني أميلُ إلى الفكرة التي استنتجت في هذا البحث ، وتذهب إلى أن المنصوباتِ في اللغة العربية إنما أصلُها مجرور ، وعلاقتها بما قبلها إنما هي علاقة متعلقة بحرف جر، كما تذهب إلى أن النصبَ في التركيب في الجملةِ العربية إنما أصلُه النصبُ على نزع الخافض، وقد فسر البحث ذلك وناقشه وحلله وعلل له ، وبرهن عليه ، وما المنصوباتُ في تعددِ معانيها ، واتساع بابها ، وتناقض علل نصبها ، وترددها بين الجر والنصب ونزع الخافض فينصب ما بعده ، إلا دلائلُ وبراهينُ قليلة من الكثير الذي حواه هذا البحث .

وهل لي في قولِ السيرافي : «واللامُ تدخل على المفعولات ، لقولك : ضربي لزيد، ودعائي لزيد [(١)] » سندٌ يؤيدُ فكرةَ هذا البحث ؟ ولما حاول النحاةُ أن يربطوا بين النصب والمعنى ، جعلو المنصوبَ مفعولاً ، ثم أدرجوا ذلك على سائر المنصوبات ، فكان بعضُها مقيدًا بحرف الجر ـ كما لمسنا ـ ولما كان بعضُها الآخر لا يساير مدلول المفعول ـ في رأيهم ـ مسايرة تامة ، أوجدوا ما يسمى بالشبيه بالمفعول ، والشبيه بالحال .. إلى غيرهما .

وقول الزجاجي : «المخفوضات بحرفِ الجر المتعلقِ مفعولاتٌ في الحقيقةِ » [(٢)] .

يذكر المبرد :

«اعلم أنه لا ينتصبُ شيءٌ إلا على أنه مفعول ، أو مشبه بالمفعول في لفظ أو معنى...» [(٣)] .

وفكرةُ تقييد المفعول بحرف ، نحو الباء ، أو اللام ، أو : مع ، أوِ : في ، تأتي من دلالة العلاقة بين الفعل ومعنى المفعول ، ولهذا فإن بعضَ النحاة يلجأ إلى تقييد

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ١٦٢) .
(٢) الإيضاح في علل النحو (١٠٩) .
(٣) المقتضب (٤/ ٢٩٩) .

المفعول بحروف أخرى غير التي شاعت لديهم ، وعليه فإن المفعولاتِ تتعددُ تعددًا كبيرًا على غير ما هو معهود وشائع بينهم .

يذكر السيوطي :

«قال ابن أباز: نظر أبو سعيد السيرافي إلى قوله تعالى : ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [الأعراف : ١٥٥] ، أي : من قومه ، فزاد في المفاعيل الخمسة مفعولًا آخر ، سمَّاه المفعولَ منه .

قال ابن أباز : وهذا ضعيف جدًا ، لأنه يقتضي أن يسمى نحْو قولك (نظرت إلى زيد) مفعولاً إليه ، (وانصرفت عن خالد) مفعولاً عنه [(١)] .

وهذه الفكرة سند آخر ـ إلى جانب ما سبق ـ لتأييد ما ذهب إليه هذا البحثُ من أن النصبَ في الجملةِ العربيةِ إنما هو أساسُه النصبُ على حذفِ حرف الجر ، أو على نزع الخافض، أو على إسقاط الجار، أو مما دار من هذه المصطلحاتِ في كتب النحاة .

وما ورد في هذا البحث يدور في عنصرين أساسيين :

الأول : معلومات مستقاة من كتب النحاة .

والآخر : عرض فكرة البحث في عامل النصب في الأسماء المنصوبة في اللغة العربية ، عن طريق المناقشة والبرهان ، ومحاولة فهم التراكيب ، وتقدير أصولها اللغوية الأولى .

وما هي إلا فكرةٌ لقدح زناد الأفكار ، وتوجيه الأنظار ، إلى قضية مهمة في النحو العربي ، علينا ألا نقفَ أمامها مرددين ما يدور فيها من تعقيد في العلل ، وتناقض في الفهم والرأي والتوجيه ، وتشعب في التقدير ، حتى التبس الأمر على متعلم النحو ، بل نحاول البحثَ في جادة .

---

(١) الأشباه والنظائر (٣/ ٧٥ ، ٧٦) .

وأسأل الله ـ تعالى ـ أن يهدِيَنَا لخدمة لغتنا العربية ، لغة القرآن الكريم ، وهذا واجبُ كل باحث لغوي أمام خالقه .

من مراجع البحث

ـ أسرار العربية ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، دمشق ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧ .

ـ الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، بيروت ١٩٨٤م .

ـ إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد إسماعيل النحاس ، تحقيق د . زهير غازي، عالم الكتب (٢/ ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥) .

ـ الأصول في النحو للسراج (أبي بكر محمد بن سهل ، تحقيق د . عبد الحسين الفتلى، العراق ١٩٧٣) .

ـ الأمالي ، لأبي علي القالي ، السعادة بمصر ١٩٥٣ م .

ـ الأمالي النحوية ، أمالي القرآن الكريم ، لابن الحاجب (أبي عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر) ، تحقيق : هادي حسن حمودى ، عالم الكتب ١٤٠٥ ، ١٩٨٠م .

ـ إملاء ما من به الرحمن في وجوه الإعراب والقراءات ، لأبي البقاء العكبري ، مصر .

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين ، القاهرة ط ٢ ، ك ١٩٥٣ .

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين. القاهرة (١٣٨٦ هـ .

ـ الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق د . مازن المبارك ، بيروت ط٥ ، ١٩٨٦ م .

ـ البحر المحيط ، لأبي حيان .

ـ البرهان في علوم القرآن ، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، بيروت ١٩٧٢ م .

ـ البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ، لكمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني ، تحقيق د / خديجة الحديثي وآخر ، بغداد ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م .

ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لعبد الله بن أحمد بن عبد الله القرشي الأشبيلي تحقيق د/ عياد الثبيتي ، بيروت ١٤٠٧ ، ١٩٨٦م .

ـ التبصرة والتذكرة ، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري ، تحقيق د . فتحي على الدين ، مطبوعات جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٤٠٢هـ .

ـ تذكرة النحاة ، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي ، تحقيق : د . عفيف عبد الرحمن ، ط أولى ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م .

ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك تحقيق محمد كامل بركات ، القاهرة ١٩٦٧ .

ـ الجامع الصغير في النحو ، لابن هشام الأنصاري المصري ، تحقيق د / أحمد الهرميل، الخانجي ، القاهرة ١٩٨٠م .

ـ الجنى الداني في حروف المعاني ، لحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي ، تحقيق فخر الدين قباوة وآخر ، ط ١ ، حلب ١٩٧٣م .

ـ حاشية الخضري على ابن عقيل ، القاهرة : ١٣٢٠هـ .

ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية ، ومعه شواهد العيني ، القاهرة عيسى البابي الحلبي .

ـ حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي ، طبعة عيسى البابي الحلبي .

ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ١٩٦٧ .

ـ الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد على النجار ، القاهرة ٥٢ ـ ١٩٥٦م.

ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق : د . عبد العال سالم مكرم ، الكويت ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٥م .

ـ رصف المعاني في شرح حروف المعاني ، لأحمد بن عبد النور المالقي ، تحقيق د . أحمد الخراط ، دمشق ط ٢ : ١٩٨٥ م .

ـ شذا العرف في فن الصرف ، للشيخ أحمد الحملاوي ، الحلبي ، القاهرة ١٩٦٥م.

ـ شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين، الاستقامة ١٣٥٦هـ .

ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، السعادة ١٩٦١ .

ـ شرح أبيات المغني ، لعبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق عبد العزيز رباح وآخر ، دمشق ١٩٨١م .

ـ شرح الأشموني على الألفية (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ، تحقيق محمد محيي الدين ، ط ٣ ، النهضة المصرية ١٩٧٠ .

ـ شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري . المطبعة الأزهرية.

ـ شرح جمل الزجاجي ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق د ، علي عيسى عبد الله عالم الكتب ط ٢ : ١٩٨٦ م .

ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله) تحقيق: د . عبد المنعم أحمد هريدي ، القاهرة ١٩٧٥م .

ـ شرح الكافية للرضي الاستراباذي ، المطبعة العامرة ، الآستانة ١٢٧٥ .

ـ شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق د / رمضان عبد التواب وآخرين . الجزء الأول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ .

ـ شرح المفصل ، لابن يعيش ، القاهرة ط ٣/ ١٣٤٤ ، هـ ١٩٢٥م ، وطبعة عيسى البابي الحلبي .

ـ شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي ، تحقيق د: عبد الله الحسيني ، مكة المكرمة ، ١٩٨٦ م .

ـ ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، لمحمد عبد العزيز النجار ، ط ٢ القاهرة ١٩٧٣م.

ـ الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ٦٦ ـ ١٩٧٥ م .

ـ كتاب الحلل في شرح أبيات الجمل ، لابن السيد البطليوسي تحقيق د . مصطفى إمام، القاهرة ١٩٧٩ .

ـ الفوائد المحصورة في شرح المقصورة ، لمحمد بن أحمد بن هشام اللخمي تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، بيروت ١٩٨٠م.

ـ الكامل ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٨١ .

ـ اللباب في علل البناء والإعراب ، للعكبري ، تحقيق خليل بنيان الحسون رسالة دكتوراه ، آداب القاهرة ١٩٧٦ .

ـ اللغة العربية معناها ومبناها ، د . تمام حسان ، القاهرة ١٩٧٣ .

ـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية ، تحقيق ، عبد الله الأنصاري، وآخرين ، قطر ، الدوحة ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣ .

ـ المسائل الحلبيات ، لأبي على الفارسي ، تحقيق د/ حسن هنداوي نشر ـ دار القلم دمشق ـ ١٩٨٧م .

ـ المسائل العضديات ، لأبي على الفارسي ، تحقيق شيخ الراشد دمشق ١٩٨٦ .

ـ المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق د / محمد كامل بركات ، مطبوعات جامعة أم القرى بمكة المكرمة .

ـ مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن طالب القيس ، تحقيق ياسين محمد السواس دمشق ١٣٩٤هـ .

ـ معاني الحروف ، للرماني ، تحقيق د . عبد الفتاح شلبي ، القاهرة ١٩٧٣ .

ـ معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج (أبي إسحاق إبراهيم بن السري) ، تحقيق د . عبد الجليل شلبي عالم الكتب (١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م) .

ـ معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق أحمد يوسف وآخر ، مصر ١٣٧٤هـ .

ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محي

الدين.

ـ المفصل في علم العربية ، للزمخشري ، ط ٢ ، بيروت .

ـ المقتضب ، لأبي العباس بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٤هـ .

ـ المقرب ، لعلى بن مؤمن بن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وآخر ، بغداد، العاني ١٩٧١ ـ ١٩٧٣م .

ـ نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، تحقيق: د/ محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض ، ط ٢ ـ ١٩٨٤م .

ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، بيروت دار المعرفة .

ـ الوافية في شرح الكافية ، لركن الدين الحسن بن محمد بن شرف العلوي الإستراباذي، تحقيق عبد الحفيظ شلبي ، وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .